

الدكتور أحمد رعد عبدالكافي الربيعي

مأزق الدولة الربيعية



هيمنة المورد الواحد

2022

د. أحمد رعد عبدالكافي الربيعي

مأزق الدولة الربيعية

2022



د. احمد رعد عبد الكافي حسين

ساهم الإنفاق الحكومي الشره، في الإتكاء شبه التام على النفط، ما أدى إلى تعميق حالة الاختلال في الهياكل الاقتصادية. تساندها أسعار صرف غير حقيقية، تراكبت بعضها على بعض، لترفع من مستوى التواكلية للحكومات والمجتمعات على الخارج، ولم يعد منطقيًا بعد كل الأرقام والاحصاءات، أن يتم الحديث عن درجات الانكشاف الخارجي أو عن الأمن الغذائي... وباتت مجتمعات الربيع النفطي تعتاش بشكل شبه مطلق على الخارج.

وبرغم مما كتب عن نضوب النفط أو إيجاد بدائل له، إلا أن هذه البلدان ونُظُمها، لم تصغ لهذه التحذيرات، وعدّتها بربوغاندا، تستخدمها دول الاستهلاك لتحفيز دول الانتاج على زيادة إنتاجها، ومن ثم الحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد، ولم تول الاهتمام إلى الرغبة الجامحة للدول الغربية المتقدمة، في استدامة الإنفاق والاستثمار في البحث والتطوير للوصول إلى بدائل للطاقة الأحفورية. ومن الغريب في الأمر، أن معظم الدول النفطية ظلت إما منشغلة بأزمات مفروضة عليها، أو هي ساهمت بخلق أزمات دولية وإقليمية ومولتها، في سياق مخدماتها للدول الضامنة لأمن نظمها السياسية، وكأن عوائد النفط تحمل معها (لعنة)....

من مقدمة المؤلف

مأزق الدولة الريفية
(هيمنة المورد الواحد)

الدكتور أحمد رعد عبدالكافي الربيعي

مأزق الدولة الريعية (هيمنة المورد الواحد)

2022



دار روافد

للطباعة والنشر والتوزيع
darrawafed@yahoo.com

اسم الكتاب: مأزق الدولة الريعية: هيمنة المورد الواحد
المؤلف: د. احمد رعد عبد الكافي الربيعي
رقم الإيداع:
الواصفات: الربيع ، النفط ، العجز، التنويع، الصدمات، الثقافة الريعية، السلوك
الربيعي

الطبعة الأولى حزيران: 2022 م
حقوق النشر محفوظة للمؤلف

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزين مادة بطريقة الاسترجاع أو نقله على أيّ وجه، أو بأيّ طريقة الكترونية كانت، سواء ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل، أو بخلاف ذلك إلا بموافقة المؤلف خطياً، وفي حالة الاقتباس يجب الإشارة الكاملة للكتاب.



دار روافد

للطباعة والنشر والتوزيع
darrawafed@yahoo.com

الإهداء

إلى

سبب وجودي في الحياة صاحب السواعد المكافحة
(والدي حفظه الله)

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم التي علمتني الصمود مهما
تبدلت الظروف (أمي الموقرة)

إلى من شاركوني نجاحي ورفقاء دربي (إخواني وأخواتي)
إلى رفيقة دربي وسندي (زوجتي)

إلى قرة عيني وروح فؤادي ابنتي (ماسة)

إلى كل من علمني ووقف معي وكان لي عوناً...

إليكم جميعاً أهدي هذا الكتاب...

مقدمة المؤلف

تظل الاقتصادات القائمة على موارد الربيع المتولدة من الطاقات الاحفورية (الهيدروكربونية)، سواء أكانت تقليدية أو غير تقليدية، من النفط أو الغاز الطبيعي، تتسم بالحساسية الشديدة للخارج لكونها تظل مرتبهة لأسعارها التي تتحدد في الأسواق العالمية وتؤدي جملة عوامل مؤثرة في تحديد مستوياتها، لهذا فهي بشكل عام متذبذبة / متقلبة، لا يمكن التيقن باستقرارها أو المحافظة على اتجاهاتها، وهو ما ينعكس بالحتم على دخول الاقتصادات المنتجة لهذه الموارد، في دورة من اليسر المالي والعسر المالي، بل وتدخل في أزمات مالية حادة، وتلقي بظلالها المقيتة على مجمل مفاصل الدول، لارتفاع درجة الاعتمادية على هذا المورد، ويتحمل قطاع الموارد الاحفورية مهمة التمويل لكل مفردات الاستدامة المجتمعية الحياتية، فضلاً عن أنها تؤدي دور الممول الرئيس للجهود التنموي.

لهذا باتت حياة هذه المجتمعات ومستقبل أجيالها مركبة على أسعار وحجم الموارد المتأتية من المورد الطاقوي، نتيجة استمراء الحكومات والنظم السياسية والاقتصادية الربعية بهذا الربيع وتبديده في مجالات الانفاق العسكري أو التحديتي من دون أن يتلامس بقوة مع الاقتصاد الحقيقي

(الاقتصاد المنتج للسلع والخدمات)، ولذلك اضحت قنوات الاستيراد تلتهم جل هذه العوائد، لأغراض الاستهلاك والتفاخر، وهو ما ينم عن طغيان للعقلية الربيعية التي لازمت الحكام والقائمين على الأمر، وعن طريقها تجذرت لدى المجتمع (الثقافة الربيعية وسلوكياتها).

لقد ساهم الانفاق الحكومي الشره، في الاتكاء شبه التام على النفط، كما أن النظم السياسية ومن بوابة الحصول على الرضى المجتمعي، ترفعت عن جوانب المالية العامة المعروفة (الضرائب والرسوم)، عن طريق توزيع واسترضاء واستجلاب شرائح وفئات معينة من المجتمع (قبلية- سياسية- دينية - قادة الرأي العام... الخ)، وهو ما أدى إلى تعميق حالة الاختلال في الهياكل الاقتصادية وإلى المزيد من جمود الهيكل الإنتاجي. تساندها أسعار صرف غير حقيقية، وهذه جميعاً تراكبت بعضها على بعض، لترفع من مستوى التواكلية للحكومات والمجتمعات على الخارج، ولم يعد منطقياً بعد كل الأرقام والاحصاءات الصادمة، إن يتم الحديث عن درجات الانكشاف الخارجي أو عن الأمن الغذائي... الخ. وباتت مجتمعات الربيع النفطي تعتاش بشكل شبه مطلق على الخارج، أي على ما تجنيه من عوائد مقيدة.

إن تصرف حكومات هذه الدول ونظمها غير (الرشيد) في الإيرادات النفطية لسلعة تتسم بالنضوب، لم يكن تصرفاً عقلانياً، إذ لم تتوافر على رؤية تنموية من شأنها إعادة هيكلة اقتصاداتها، بحيث تكون قادرة على تجاوز الحقة النفطية من دون تعريض المجتمعات الى مأزق يتلامس وجودياً مع حياتها ومستقبل أجيالها، ولم يجبر الاهتمام الحقيقي بتوجيه الإمكانيات المتاحة من إيرادات النفط نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، بغية خلق مجالات جديدة وبديلة لرفد موازاناتها الحكومية بالإيرادات.

وبرغم مما كتب عن نضوب النفط أو ايجاد بدائل له، إلا أن هذه

البلدان ونظمها، لم تصغ لهذه التحذيرات، وعدتها بريوغاندا، تستخدمها دول الاستهلاك لتحفيز دول الانتاج على زيادة انتاجها، ومن ثم الحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد، ولم تولي الاهتمام إلى الرغبة الجامحة للدول الغربية المتقدمة، في استدامة الانفاق والاستثمار في البحث والتطوير للوصول إلى بدائل للطاقة الاحفورية.

كذلك فإن النظم والحكومات ساهمت بقوة في ابقاء اقتصاداتها رهن دورة الأسعار النفطية، ولذلك فهي متقشفة (معسرة) حيناً ومتوسعة (ميسرة) حيناً آخر، وكان لكل انهيار في أسعار النفط صدى مؤلم في واقع المجتمعات الربعية، وأضحى صانع القرار والمواطن العادي متطلعين لمستوى أسعار النفط واتجاهاته، مما يعني أن المجتمع برتمه رهناً لأسواق النفط العالمية وتقلباتها.

وفي الأغلب الأعم ولأسباب داخلية من مثل عجز هذه النظم عن معالجة أزماتها الداخلية، فأنها ذهبت لتصدير أزماتها إلى دول الجوار القريب والبعيد، أو أنها اختارت السير في محور الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة، لتؤدي دوراً محدداً في سوق النفط، مثلما كان الدور الذي أدته السعودية بتفرد تحت ما يسمى (المنتج المتمم)، بل والرقيب على قرارات منظمة أوبك أو القائد السعري في سوق احتكار القلة.

ومن الغريب في الأمر، إن معظم الدول النفطية ظلت أما منشغلة بأزمات مفروضة عليها، أو هي ساهمت بخلق أزمات دولية وإقليمية ومولتها، في سياق مخادمتها للدول الضامنة لأمن نظمها السياسية (دول الخليج)، وكأن عوائد النفط تحمل معها (لعنة).

لهذا لم تتبه الا متأخرة حتى البلدان التي دخلت معترك التخلص من القيد النفطي على اقتصاداتها، أو أنها تسعى إلى تنويع مصادر إيراداتها

العامّة، حتى أن بعضها (إيران) قد استفادت من حالة علاقاتها المتوترة مع دول الغرب، بسبب توجهاتها السياسية، لتنويع اقتصادها في سياق ذاتي، وبقراءة استراتيجية لحالة محاصرة العراق، في حين ذهبت أخرى بسبب قيد تنويع هيكل الانتاج فيها، إلى تأسيس صناديق سيادية تستعين بها عند حالات (الدورات السعريّة السلبية)، مثل الكويت والسعودية والإمارات.

لقد ساهمت الرؤى المتكئة على الريع النفطي، بعدم توظيف إيرادات المورد الريعي الفائضة، بشكل أمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي لصالح تنمية ونهوض القطاعات الأساسية، مما يسمح بتنوع مصادر الإنتاج والتخلص من (أحادية المورد)، وتخفيض نسبة مساهمة (النفط) في الناتج المحلي لصالح ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى. وهذا ربما كان ممكناً في حالة العراق - الجزائر - فنزويلا - نيجيريا.

كان لزاماً على هذه الدول لو كانت تعتمد تفكيراً استراتيجياً، أن تضع سياسات تنمية طويلة المدى لمعالجة الاختلالات، مستندة على توافر شيء من الاستقرار السياسي والاجتماعي، المطلوب لتفعيل هذه الجهود لوضع برامج الانقاذ والتصحيح للمسار الاقتصادي.

ومن المفارقة أن الاقتصاد العراقي يحظى بمزايا مادية وبشرية مقارنة بالإقتصادات النفطية ذات الطبيعة الربيعية البحتة، إلا أنه يعيش ومنذ عقود تحت ضغط أزمة بنيوية حادة، نجمت عن فشل خطط وبرامج التنمية بفعل التوجهات غير العقلانية للسياسة الاقتصادية، التي تم تبنيها خلال عقد الثمانينات والتسعينات، فضلاً عن الحروب والعقوبات، والحقت ما بعد الاحتلال بسوء ادارة الاقتصاد والفساد والهدر والفشل، ولا يبدو أن هناك اهتمام واضح بالمستقبل الاقتصادي للبلد، ولا أفق في حل أزماته الحالية، وهو ما سيترتب عليه في حال نجاح التحولات الطاقوية وحتى عام 2050،

والتي سينتج عنها بالحتم تراجع الطلب على النفط بمقابل ازدياد فرص زيادة الدول النفطية للمعروض النفطي، بأن تشهد أسعار النفط تراجعاً كبيراً، لا سيّما وأن النفط العراقي في ظل جولات التراخيص (سيئة الصيت)، مرتهن للشركات وبتكاليف عالية ربما توصله إلى مستوى الانتاج الحدي.

لقد قيل أن الدول/ المجتمعات التي لا تكون قادرة على السيطرة على أوضاع حاضرها القائم، فهي لن تكون قادرة على تأمين مستقبلها، وربما النخب السياسية الحالية والسابقة، لم تدرك أن الزمن مخادع. وأن التاريخ محتمل كما يزعم (هيجل). وأن انهيار الدول وسقوطها هو بسبب سوء إدارة الحاكم وفساد الولاية بحسب ابن خلدون.

المؤلف

بابل - نيسان/ ابريل - 2022

المنظومة الفكرية للربيع والدولة الريفية

يشكل الربيع وما يترافق معه من مفاهيم وأفعال وثقافات وأنماط من الحكم، ظاهرة تاريخية شغلت مساحة مهمة من آراء المفكرين والباحثين لا سيّما الاقتصاديون منهم لكون الظاهرة ذات أبعاد اقتصادية صرفه، إلا أن انعكاساتها وتأثيراتها ممتدة سياسياً واجتماعياً، واستحوذت المرادفات ذات الطابع المتصل به، على أهمية واضحة في النتاج الفكري للقرن العشرين، كما هو حال المجتمعات الريفية- الدول الريفية- الثقافات الريفية... الخ، ولعل تركيز المورد الريعي في الكثير من الدول النامية ومنها العربية، جعل تأثيراته مركبة في نشوء الدولة والنظم السياسية فيها، وعلى طبيعة الاقتصاد والجهد الإنمائي فيها، ولكونها في الأصل تنتمي إلى مجموعة التي سميت (بالمخلفة/ النامية).

لذلك فإن الدور الذي أداه هذا الربيع في أغلب البلدان كان دوراً محورياً، في إدامة حياة هذه المجتمعات من ناحية، أو لما وفره من موارد تحت سيطرة (الدولة/ الحاكم)، لضبط إيقاع العلاقة بين الدولة (كمؤسسة حكم وبين المجتمع).

المطلب الأول: الربيع والدولة الربيعية في الفكر الاقتصادي

تعددت الآراء لدى الكثير من الباحثين في تفسير مصطلح الربيع، بحسب الحقب الزمنية التي عاشوا فيها، ومهما تعددت أفكارهم في تفسير مصطلح الربيع، إلا أنهم لم يخرجوا بعيداً عن الإطار العام لهذا المفهوم بوصفه الدخل المتحقق من الموارد الطبيعية.

أولاً: مفهوم الربيع

1 - المعنى اللغوي للربيع

الربيع لغوياً: يعني الغلة أي ربيع الأرض أو العقار⁽¹⁾. وكذلك جاء معنى الربيع: الزيادة والنماء والدخل الذي يحصل كالزراع والثمر وأجرة العامل⁽²⁾. وذكر الربيع في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رَيْحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾ أي بكل مكان مرتفع⁽³⁾.

2 - المفهوم الاقتصادي للربيع

يعرف الربيع (اقتصادياً) بأنه الثمن أو المقابل الذي يستولي عليه مالك الأرض، لقاء استخدام أرضه في العملية الانتاجية، ويتمثل هذا الربيع بشكل إيجار نقدي أو عيني ومحددًا بنسب معينة من الإنتاج أو الربح⁽⁴⁾. ولذلك فإن الربيع على ما يلاحظ، يدخل في تركيب سعر السلع على نحو مختلف عن

-
- (1) جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، 408.
 - (2) ابي الفضل جمال الدين محمد وابن منظور الافريقي، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، دار نوبليس للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص391.
 - (3) القرآن الكريم، سورة الشعراء: اية 128.
 - (4) سعد محمود الكواز و عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الربيعية والاقتصاد الربيعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد 2، 2018، ص61.

الاجور والربح⁽¹⁾. فالأجور المرتفعة أو المتدنية والربح، هي أسباب ارتفاع السعر وانخفاضه؛ إما ارتفاع سعر الربح أو تدنيته فهو نتيجة لذلك⁽²⁾.

بشكل عام يقسم الربح الى قسمين رئيسيين هما:

أ- الربح الطبيعي (Natural Rent): هو ذلك الربح المتأتي من المصادر الطبيعية الموجودة في أنحاء مختلفة ومتباينة من العالم⁽³⁾. والتي تظهر بشكل ثروات معدنية أو غابات أو نفط⁽⁴⁾. إذ أطلق مصطلح الربح على ما حصلت عليه إسبانيا من الذهب الأمريكي في القرون الوسطى، وكذلك الماس والفضة والمحاصيل الاستوائية المختلفة⁽⁵⁾. وأن التطور العلمي والتكنولوجي جعل من الممكن استغلال الأراضي غير المنتجة، وذلك عن طريق القيام باستصلاحها واستغلالها، نتيجة توفر الموارد الطبيعية فيها: كالمعادن النفيسة والذهب والغابات والنفط الخام، الذي هو من أهم الموارد الطبيعية وأكثرها شيوعاً.

لذا أصبح الربح هو المردود المادي المتأتي من عوائد الموارد الطبيعية

(1) Adam smith the wealth of nation, penguin books, first printing, 1985, p 254 .

(2) آدم سميث، بحث في اسباب وطبيعة ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص214.

(3) محمد بن صنيتان، الدولة الربعية، مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، الكويت، 2003، ص10.

(4) مايج شيبب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الربعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 15، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص2.

(5) Jeffrey D. sachs and anderw M. Warner, Natural resources abundance and economic growth, Central for international development and "Harvard institute" for international development, Harvard university, November 1997, p 2 .

غير المرتبطة بصنع الإنسان⁽¹⁾. إذ تعد هذه الريع بمثابة عصب الحياة لاقتصادات الدول التي تعتمد على مورد طبيعي واحد، كالعراق، والسعودية، وليبيا، وفنزويلا، وقطر. وتشكل العوائد النفطية القسم الأعظم من حصيلتها بالعملات الأجنبية، وتبلغ مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لهذه الدول نسبة مرتفعة تتراوح بين (50 - 70%)⁽²⁾. ويتبين أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من النفط في تمويل موازنتها⁽³⁾.

ب - الريع الاستراتيجي (Strategic Rent): ويقصد به الريع الذي تجنيه الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي، نتيجة لاستخدام بعض الدول لهذا الموقع الاستراتيجي، وتاريخياً يرجع مصطلح الريع الاستراتيجي إلى ما تحصل عليه الدول التي تمتلك موانئ بحرية أو تمتلك قنوات مائية حيوية جيوسياسية أو تجارية، كقناة السويس وقناة بنما⁽⁴⁾. وأن ريع الموقع الجغرافي لبعض الدول لا يتعلق في موقع الارض فقط، وإنما في موقع النشاط الاقتصادي، فأنايب النفط للدول التي تتمتع بتلك الميزة، قد تعد مصدراً من المصادر المهمة لمردودات التمويل الخارجي، كما هو الحال لبعض البلدان مثل تركيا - سوريا- أوكرانيا⁽⁵⁾. وعليه أن الريع هو الثمن أو العائد الذي تجنيه

-
- (1) كريم مهدي الحسنوي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، 2011، ص 234.
 - (2) احمد عمر الراوي، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2019، ص 225.
 - (3) زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة الرفاهية الاجتماعية، الاسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ت 2 / 2005، ص 2.
 - (4) Hazem Beblawi, The Rentier state in the Arab world, Arab studies Quarterly, (4) pluto journals, No 4, 2014, p 391 .
 - (5) جايكومو لوشيانني، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 257.

الدول، التي تمتلك ميزة اقتصادية معينة مقابل ما تقدمه من خدمات تجاه الدول الأخرى.

ثانياً: الربيع في منظور المدارس الفكرية

قبل الولوج في تحديد مفهوم دقيق للربيع، لأبْدَّ من الاطلاع على وجهات النظر المختلفة في موضوع الربيع، بحسب المدارس الاقتصادية التي يذكرها تاريخ الفكر الاقتصادي؛ إذ ظهرت الممارسات الربيعية مع ظهور النظام العبودي، وتكرست تلك الممارسات شكل دقيق وجلي في النظام الاقطاعي، عن طريق هيمنة الاقطاعيين على الإنتاج، الذي يقوم العامل بتوليدِه عن طريق زراعة الأرض. وقد وجدت هذه الممارسات جذورها في حضارة وادي الرافدين ووادي النيل، إذ كان للفرعون حصة من الحاصلات الزراعية، يجمعها حكام الأقاليم وترسل إليه عن طريق السفن في نهر النيل⁽¹⁾.

وقد تطرق المذهب الاسلامي إلى مصطلح الربيع، فقد عرفه على أنه الثمن الذي يجنيه مالك الأرض لقاء مشاركة أرضه في العملية الإنتاجية، ايضاً قد يكون الربيع من وجهه نظر الإسلام، هو الثمن الذي يعطى لشخص معين مقابل استخدام الأشجار التابعة له، من قبل شخص آخر على أن يقوم الشخص الثاني بالتعهد على رعايتها والحفاظ عليها⁽²⁾.

أما خلال العصور الوسطى، فقد برزت الممارسات الربيعية في نهايات عهد الامبراطورية الرومانية؛ وذلك بسبب ندرة العبيد وحدوث التغيرات في

(1) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 261، 2000، ص9.

(2) نبيل جعفر و خالد مطر، مستقبل الدول الربيعية في العراق، مطبعة الغدير، البصرة، 2016، ص15.

العلاقات الإنتاجية الزراعية، مما دفع أصحاب الاراضي الكبيرة إلى تأجير أراضيهم بأجمعها أو جزء منها إلى الافراد، سواء كانوا أحراراً أم مستعبدين مقابل ريع عيني أو نقدي. وحسب الفكر الماركنتالي (Mercantilism) الذي ظهر في أوروبا نهاية القرن الخامس عشر وحتى اوائل القرن الثامن عشر⁽¹⁾. والذي يقوم على مبدئين أساسيين هما:

1 - عدّ التجاريون الذهب والفضة الثروة الحقيقية والوسيلة الوحيدة لتعزيز قوة الدولة في الميدان الدولي، بمعنى وجود علاقة طردية ما بين قوة الدولة وما تمتلكه من معادن نفيسة.

2 - شجعت سياسة التجاريين الدولة لأستجلاب المعادن النفيسة عن طريق التوسع في التجارة الخارجية القائمة على زيادة الصادرات والحد من الواردات للأقلال من تسرب تلك المعادن. كانت السياسات المطبقة تختلف من دولة أوربية إلى أخرى، فقد تركزت الماركنتيلية الإسبانية على جمع الذهب والفضة، لتعزيز قوة الدولة، في حين اهتمت الماركنتيلية الانكليزية في القطاع الصناعي⁽²⁾.

وعليه القول بأن الفكر الماركنتيلي لم يركز على مصطلح الريع، وإنما على جمع أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية، وخاصة من الذهب والفضة، لكون هذه المعادن تشكل مصدر قوة للدولة المتمثل بالجانب الاقتصادي.

أما الطبيعيون (physiocrats) فقد وضحوا أن الريع يتم الحصول عليه عن طريق الزراعة فقط، بوصفها الحرفة المنتجة الوحيدة وسائر الأنشطة

(1) عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الاول، مطبعة عصام، بغداد، 1979، ص26.

(2) زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 102.

الاقتصادية عقيمة لا تولد ريعاً⁽¹⁾، إذ بينوا أن ما يستهلكه الفلاح من غذاء ومستلزمات زراعية، كالبدور مثلاً أقل مما تنتجه الأرض من ناتج، وأن الفرق بينهما هو الريع⁽²⁾.

وقد ذهب الكلاسيك وفي مقدمتهم مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث (Adam smith)، إلى وجهة نظر أخرى لتوضيح مفهوم الريع (بشكله المطلق)⁽³⁾، فبيّن أن الريع هو منتج من العمل وليس هبة الطبيعة، أي إن الريع هو القيمة التي يضيفها العامل إلى المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية. وعد الريع أحد العناصر التي يتألف منها ثمن السلعة، شأنه شأن الربح أو الأجر⁽⁴⁾. وبدأ سميث الحديث عن ريع الأرض في كتابه "طبيعة وأسباب ثروة الامم" "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations"، بعد أن قدم نموذج (ذا عامل الإنتاج الواحد)، إذ يشير إلى أن اللحظة التي أصبحت فيها الأرض موضعاً لملكية خاصة، فإن ملاك الأراضي يرغبون في أن يجنوا ما لم يذروا، ويطلبون ريعاً حتى بالنسبة للمنتجات الطبيعية للأرض، التي لم تكلف العامل سوى جهد جنيها (وذلك عندما كانت الأرض مملوكة بشكل شيوع)⁽⁵⁾.

(1) Bazily czyzewski and Jan Polcyn, political rent of european farmers in the sustainable development paradigm, International, national and regional perspective, University of Economics and Business, Warsaw, September, 2016, p 30 .

(2) Stephen F. Gudeman, Phy siocracy: A nature economics, university of Minnesota, Minneapolis, 11 January 1980, p 247.

(3) عمرو هاشم محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، دمشق، دار طلاس، 2009، ص 184.

(4) محسن كاظم، تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداء بنشأته وانتهاء بالماركسية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1989، ص 10.

(5) مصطفى حسني مصطفى، تطور نظرية الريع، جامعة المنوفية، 1995، ص 81.

إن الاقتصادي الانكليزي الكلاسيكي ريكاردو (David Ricardo) هو أول الاقتصاديين الذين تناولوا مسألة الربيع بالبحث، مركزاً على الربيع الزراعي⁽¹⁾، ووفقاً لنظريته فإن الربيع هو الايراد الذي تحققه الأرض الزراعية الحدية نظراً لما تتمتع به من خصوبة، فهذا الربيع هو دخل المالك المتحقق من ميزة الأرض التي يمتلكها⁽²⁾. ويرجع اهتمام ريكاردو بموضوع الربيع إلى اعتقاده بأن ما ينبغي الاهتمام به، هو توزيع عوائد الإنتاج، وإشكالية تحديد القيمة في النظام الرأسمالي، بعدما فشل آدم سميث في تحليل تجليات مصادر خلق القيمة والتي شكلت افتراقاً بين منطري الرأسمالية⁽³⁾، فيما ظل اهتمام آدم سميث محصوراً بالبحث في طبيعة الثروة وأسبابها⁽⁴⁾.

وبعد أن التبس الأمر على آدم سميث بشأن الربيع التفاضلي، ولم يستطع عزله عن الانواع الأخرى، جاء ريكاردو ليفسره بوضوح تام⁽⁵⁾، إذ وضح الربيع على أنه صنف من الدخل الذي يمثل حق الملكية، ويفهم بأنه سعر الانتفاع أو التصرف بالتمتلك من أرض أو مشيدات عليها، والشائع في التنظير الاقتصادي مفهوم الربيع التفاضلي والذي يسمى الربيع الريكاردوي، ينشأ الربيع

(1) عامر جميل عبد الحسين ومانع حسن الطعمة، اشكالية التناقض بين الربيع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث عشر، العدد (40)، 2016، ص 104.

(2) Vince Sammut, David Ricardo and the classical theory of economic rent, Junior College, University of Malta, may, 2005, p3.

(3) عبدعلي كاظم المعموري، إشكالية الدور الاجتماعي - الاقتصادي للدولة الربيعية العربية (الانموذج السعودي)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 1997، ص 28.

(4) مصطفى رشدي شبيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، نظرية التوزيع، دار المعرفة الجامعة، 1994، ص 35.

(5) David Ricardo, The principles of political Economy and Taxation, London: John Murray Dent and Sons Ltd, Everyman's Library, 1962, p 33.

التفاضلي بسبب الفروقات في الخصائص بين وحدات النشاط الإنتاجي⁽¹⁾.

وقد ميز ريكاردو بين الريع الاقتصادي والريع الاعتيادي الذي يشمل الفائدة على رأس المال المستثمر في الأرض لغرض تحسينها، فالتفاوت في الفوارق الطبيعية في الكفاءة الانتاجية المستخدمة بالإنتاج لها الدور الأساس في تحديد مستويات الريع⁽²⁾، وبين ريكاردو أن الريع مختلف عن الأجر والريح لكون الريع لا يدخل في تحديد الثمن اطلاقاً، فهو ليس سبباً له بل يعد نتيجة مترتبة عليه في حين يدخل الأجر والريح في تحديد ثمن السلع⁽³⁾.

لربما يعد كارل ماركس أول من لفت النظر وتطرق إلى ما سماه "بالرأسمالية الريفية"، وكان يقصد ظاهرة اقتصادية - اجتماعية، يبين من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً. ودخلها لا يستحصل من انتاج البضائع والسلع، بل بامتلاك مصادر الريع مثل الاراضي والأبنية والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات⁽⁴⁾. إذ عرف (كارل ماركس) الريع على أنه نمط لانتزاع فائض الإنتاج في ظروف انتاج لمرحلة ما قبل الرأسمالية الزراعية⁽⁵⁾.

إن مفهوم الريع عند ماركس هو ذلك الجزء من فائض القيمة^(*)، الذي

(1) احمد أبريهي علي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، الايام للنشر، عمان، 2018، ص 71.

(2) محسن كاظم، مصدر سابق، ص 156.

(3) Csaba Deák, Rent theory and the price of urban land Spatial organization in a capitalist economy, King's College, March, 1985, p 27 .

(4) عدنان الجنابي، الدولة الريفية والدكتاتورية، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2013، ص 1.

(5) مظهر محمد صالح، الريع النفطي والاستبداد الشرقي، بحث في اجتماعيات الاقتصاد السياسي في العراق، ص 6.

(*) فائض القيمة: هو ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يمثل العمل غير المدفوع او العمل الزائد. وان هذا الجزء (اي فائض القيمة) يتخذ بدوره اشكالا مستقلة والتي تكون في نفس =

يجنيه صاحب الارض وكونه دخل غير مكتسب، ولدى ماركس يوجد نوعان للربح أولهما الربح الفرقي أو الاختلافي Differential Rent والربح المطلق Absolute Rent، الربح الفرقي عند ماركس هو التزايد في الربح بالنسبة للربح المتوسط. أي فائض الربح الذي يتم الحصول عليه في الزراعة، التي تكون فيها ظروف الإنتاج أكثر موائمة بالنسبة للربح المتوسط⁽¹⁾. فهو يؤمن أن الأرض ليست ناتج عمل، ومن ثم ليس لها قيمة، وأن عنصر العمل هو العنصر الوحيد من بين عناصر الإنتاج، الذي يخلق القيمة، فقيمة أي سلعة تقدر بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها⁽²⁾.

إما بالنسبة للربح المطلق فهو يشكل محور تحليل ماركس في الربح، إذ يرى في رده على افتراض ريكاردو، بأن الارض الحدية لا تغل ريعاً، وأن صاحب العقار لا يسمح بالترخيص بزراعة أرضه دون مقابل حتى للأراضي الأخرى الأكثر سوءاً⁽³⁾، هذا النوع من الربح يدفع حتى بالنسبة للأرض الحدية، وهو ما سماه ماركس (الربح المطلق)، والذي لا يدين بوجوده إلا إلى الملكية العقارية⁽⁴⁾.

وبحسب النيوكلاسيك فإن الربح هو ليس بالضرورة أن يكون ملازماً

= الوقت اشكال الدخول. ربح رأس المال (أي فائدة رأس المال وربح المنظم) والربح العقاري الذي يؤول الى مالك الارض نظير مساهمتها في عملية الإنتاج. العمل الزائد أذن هو العمل المجاني الذي يستولي عليه رأس المال. للمزيد انظر: محسن كاظم مصدر سابق، ص 156. (1) محمد دويدار، الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مصر المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 326.

(2) عبد علي المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، ج 2، مركز حمورابي لبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص 78.

(3) Emilie Rutledge, The Rentier State Resource Curse Narrative and the State of the Arabian Gulf, United Arab Emirates University, October 2014, p 7 .

(4) Fabian Balardini, Demand and Market-Value in Marx's Theory of Rent, Borough of Manhattan Community College, Cuny, number 24, June 2013, p 2 .

للأرض، ومستقلاً تمام الاستقلال عن سائر الدخول (كدخل رأس المال)، أنهم يسوغون ذلك لكون السلع الرأسمالية هي وسائل منتجة، في حين أن الأرض وجدت في الطبيعة كما هي، ومن ثمّ فهي لا تمثل بالمعنى الاقتصادي عنصراً إنتاجياً منتجاً، إلا بعد استثمار رؤوس الأموال فيها (كشق الترع، وإقامة السدود، وتصريف المياه... الخ)، ويضيف النيوكلاسيك في تحليلهم للريع أنه يمثل أي مبلغ إضافي يحصل عليه المنتج أو البائع لأية سلعة فوق سعرها التوازني (سعر العرض بحسب مارشال)، وفي تقديرهم يتأتى ذلك من بسط ردود أفعال العرض بإزاء زيادة الطلب في الأمد القصير⁽¹⁾.

والتنظير النيوكلاسيكي بجانبه «المدرسة الحدية جيفونز وجماعته، والمدرسة التوازنية (مارشال ووالراس)، يأتي كرد على التفسير الماركسي للقيمة وفائض القيمة، وهو يمثل إخراج للفكر الرأسمالي برمته من ورطة اشتقاق القيمة، والفشل في تحليل مصادرها من الإنتاج (العرض)، والانتقال إلى الطلب من خلال عوامل سايكولوجية»⁽²⁾.

وفيما يخص موضوع الريع من وجهة نظر المدرسة الكينزية، فإنها تأخذ بفكرة الطبيعة الريعية التي تضاف إلى جزء من رأس المال، الذي لا يستخدمه صاحبه في زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع، وإنما يستعملها بالمضاربة في امتلاك وسائل الإنتاج لندرة رأس المال، وهكذا ينبهنا كينز إلى أنه جاء دور رأس المال، لا الملكية العقارية وحدها؛ لكي يصبح تاريخياً ذا طبيعة ريعية⁽³⁾.

(1) صالح ياسر حسن، الربوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، مركز المعلومة للبحث والتطوير، بغداد، 2013، ص 45-46.

(2) عبدعلي كاظم المعموري، التوحش الاقتصادي، دار الاكاديميين للنشر، عمان- الأردن، 2019، ص 72.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري، مصدر سبق، ص 2.

أما المدرسة النقدية فقد طور روادها مفهوم نظرية شبه الريع، وقالوا إن ثبات العرض أو عدم المرونة تصدق على بقية عناصر الإنتاج الأخرى، ولا سيّما على المدى القصير، ولا معنى لقصورها على عنصر الأرض ورأس المال الثابت⁽¹⁾. وهذا ما دفعهم إلى إظهار نظرية تحديد الريع بتوازن العرض والطلب "ريع الندرة" وعرفوا الريع على وفق هذه النظرية بأنه "ما يدفع نظير استعمال الأرض، ويتحدد ذلك بعرض الأرض والطلب عليها".

وعليه فإذا زاد الطلب على منتجات الأرض يؤدي إلى زيادة الطلب، وهذا يؤدي إلى تزايد الريع، وإذا انخفض الطلب على منتجات الأرض انخفض الطلب على الأرض، مما يعني أن الطلب على الأرض وفق منطق النظرية الاقتصادية هو طلب مشتق، وهذا يؤدي إلى انخفاض الريع على أساس بقاء المعروض من الأرض، مع إتاحة شروط المنافسة، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون بريع الندرة (scarcity rent)⁽²⁾.

المطلب الثاني: الدولة الريعية وخصائصها

أولاً: مفهوم الدولة الريعية (The concept of Renter state)

يشير مفهوم الدولة الريعية إلى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسة، ولا سيّما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته، بقطع النظر عن القدرات الانتاجية لذلك المصدر⁽³⁾. وأن هذه الدول تكون

(1) ماجد عبد الله المنيف، «مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي»، جامعة الملك سعود، الرياض، 1990، ص 366.

(2) احمد صفى الدين عوض، «مقدمة في الاقتصاد الجزئي»، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983، ص 205.

(3) مظهر محمد صالح، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص 18.

ذات استهلاك مرتفع، ولكن إنتاجها قليل ومداخيلها كبيرة، لكن لا توجه هذه المداخيل لدعم عملية التنمية الاقتصادية في البلدان الريعية ذاتها⁽¹⁾.

وإن مصطلح الدولة الريعية (Renter state) ظهر أول مرة في دراسة الباحث الإيراني حسين مهدوي، اختصت بالنموذج الإيراني، وكان يقصد بها توصيف الدولة المعتمدة على الإيرادات النفطية⁽²⁾. ذلك أن أول من بلورة مفهوم الدولة الريعية بأسلوب علمي، إذ يشير إلى (أن ريع الدول تجعل المسؤولين في الدولة، مفرطين في التفاؤل، حينما تتلقى الحكومات موارد هائلة، فإن تفاؤلها يتجاوز حدود العقلانية بصدد الموارد في المستقبل، ولذلك فإنها تتركس القسط الأعظم من مواردها للحفاظ على الوضع القائم، بدلاً من تعزيز التنمية)⁽³⁾.

لقد جاءت مساهمة مهدوي هذه بعد زيادة عائدات الحكومة الإيرانية جراء تأمين النفط (أبان حكومة مصدق) في الخمسينيات من القرن الماضي، عندها عرفت الدولة الريعية بأنها كل دولة تحصل على جزء جوهري من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع⁽⁴⁾، وأن هذه الإيرادات متدفقة من الخارج لقاء تصدير الموارد الطبيعية، وهو ما ينعكس على الوضع الداخلي

(1) Johenson Chun-sing Cheung, Rentier welfare state in hydrocarbon-based economied : Brunci Darussalam and Islamic Republic of Iran in comparative context, journal of Asian public policy, january, 2016, p 5 .

(2) H. mahdavy, patterns and problems of Economics Development In rentier state: The case of Iran. in A. cook, studies in The Economic history of the middle East, London, oxford . p 1970 . p . 428 .

(3) ادوارد مورس واخرون، النفط والاستبداد «الاقتصاد السياسي للدوله الريعية»، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص91.

(4) Emilie Rutledge, oil rent, The rentier state Resources curse Narrative and the GCC countries, College of Business and economics, UAE university, AL Ain, 2017, p 135.

للدولة الريعية، إذ يتراجع النظام الضريبي تدريجياً لعدم الحاجة له، وايضاً يؤدي ذلك الى بيئة لا تكون فيها الإنتاج الهدف الرئيس، بل التوزيع ومن ثمّ ينتج عن ذلك اقتصاد غير متنوع⁽¹⁾.

هذا النمط من الدولة يتسق تماماً مع توصيف الدولة الخراجية تاريخياً، ففيها تعتاش الدولة والمجتمع على الفائض المنقول من الأمصار، وكلا النمطين من الدولة (الريعية والخراجية)، يكونان مترفعين عن استحصال الموارد من الداخل⁽²⁾، لذلك فإن هذا الشكل من الدولة نتيجة كون الإيرادات مستمدة من الموارد الطبيعية، لن تلتفت للكفاءة الاقتصادية⁽³⁾.

وهناك من يرى أن الدولة الريعية في البلدان العربية تشترك في سمات عدة منها:

- 1 - الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.
- 2 - يتأتى الربح من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي.
- 3 - تشكل الأيدي العاملة المستغلة في تحقيق الربح نسبة ضئيلة من مجموع القوى العاملة.
- 4 - تكون الدول والحكومات الريعية هي المتلقي الرئيس للربح الخارجي⁽⁴⁾.

(1) Hossein Mahdavy, "The patterns and problems of economic development in rentier states : the case of Iran" in studies in the economic History of the middle East, ed . M Cook (London: Oxford university press, 1970), p 428 .

(2) عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر، عمان- الاردن، 2011، ص518.

(3) Lars-Erik Borge and others, Local natural resource curse, Journal of Public Economics, Department of Economics, Norwegian University of Science and Technology, September, 2015, p 101 .

(4) عدنان الجنابي، مصدر سبق، ص2.

ومن الطبيعي أن الدولة الريعية تؤدي دوراً مركزياً في توزيع هذه العوائد على السكان، وهذا ما يجعلنا نقرب من التمييز الذي اقترحه جياكومو لوتشاني بين الدولة المنتجة والتخصيصة⁽¹⁾. إذ يتم دعم الاقتصاد بشكل اساس بالإنفاق الحكومي، الذي يأتي بتصدير الموارد الطبيعية، وإذ هذه العوائد في الغالب لا تستخدم لأغراض التنمية الاقتصادية، وأن نسبة قليلة من السكان تشارك فعلياً في إنتاج هذه الريع، على حين توزع على غالبية السكان الذين لم يساهموا في إيجاد هذه الريع، وهذا يميل الى جعل المواطنين في الدول الريعية يعارضون فيها بشدة الاصلاحات التي تعد بمكاسب طويلة الأجل مقابل خسائر قصيرة الأجل⁽²⁾.

والأسوأ من ذلك، عندما تتمكن النخب السياسية من الوصول الى تدفقات اليرادات المفاجئة في ظل غياب الضوابط المؤسسية لمسائلتهم، فإنهم يستغلون مؤسسات الدولة بطريقة بشعة، بمعنى آخر يمكن تسميتها بالدولة المفترسة (Predatory state)، وهي دولة ريعية ذات نسبة عالية من القمع السياسي وتخصيص الموارد⁽³⁾، بحيث يتم توجيهه نحو انتزاع الريع من المجتمع، والسيطرة عليه بتكوين شبكات المحسوبية، وحتى الرأسمالية الناشئة في كنف هذا النمط من الدولة، هي عادة تابعة للطبقة المهيمنة على الريع، لذلك تسمى (رأسمالية المحاسيب)⁽⁴⁾.

(1) Hazam Bablawy, The rentier state in Arab world, Arab studies Quarterly, pluto journals, No 4, 2014, p 285 .

(2) Andrew Kirkpatrick, after the resource curse: the unexplored possibility of the post- rentier state, international studies perspectives, christopher new port university, January, 2017, p2 .

(3) Khalid R. Alkhater, The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse, Qatar Central Bank, October, 2010, p 14 .

(4) عبدعلي كاظم المعموري، آخر الملوك: من الدولة الوهابية إلى الدولة السلمانية، دار روافد، بيروت، 2021، ص 76.

ونتيجة لذلك تكثف النخب السياسية معاركها من أجل الهيمنة على إيرادات الموارد الطبيعية، فيما أطلق عليه "تأثير وفرة الموارد Effect of abundance resources" فمن المرجح أن تؤدي وفرة الموارد إلى تدهور وضعف جودة المؤسسات في وضع السياسات الاقتصادية وإدارة الموارد بشكل أمثل، ومن ثمّ يمكن أن تؤدي هذه الإيرادات القصيرة الأجل إلى إغراء الحكومات الربيعية، باتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة العامة والانفاق العام، وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية⁽¹⁾، وهذا دليل على وجود لعنة الموارد^(*) (Resource Curse) أي عواقب اقتصادية نتيجة الاعتماد على الربوع⁽²⁾. إذ تنسب لعنة الموارد إلى وفرة الموارد الطبيعية، وأن البلدان التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية، تعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي، وقد تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية معدلات نمو اقتصادي أقل⁽³⁾.

ويؤكد معظم اقتصاديو التنمية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، أن وفرة الموارد الطبيعية سوف تساعد (الدول المتخلفة

Naazneen H. Barma, The rentier state at work : Comparative Experiences of the (1) Resource Curse in East Asia and the pacific, 2018, p 259 .

(*) لعنة الموارد: تعني التناسب العكسي ما بين كثرة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. أي أنها تبين التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة التي تقود إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية وبالعكس، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أنه كلما اعتمدت على النفط والمعادن (الموارد الطبيعية) أكبر كان النمو أسوأ، وبالتالي لعنة الموارد تفيد أن ثروة الموارد الطبيعية بدل أن تعزز النمو والتنمية أصبحت سببا للركود الاقتصادي، والفساد، والحرب الأهلية.

Jeffery D. Sachs and Andrew M. Warner, Natural Resources Abundance and (2) Economic Growth, National Bureau of Economic research working papers, 1995, p 47.

Laura E. Armev and Robert M. McNab, The Expenditure decentralization and (3) natural resources, Management Institute Department of Economics, Dominion University, 2018, p 3 .

Under development Countries) بدل أن تؤذيها. فقد كان الاعتقاد السائد أن الدول النامية تعاني من اختلال توازن عوامل الإنتاج، لأن أغلبها تتوفر فيه فائض في العمل "اليد العاملة"، لكنها تعاني من شح الرساميل للاستثمار، أما الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية، فيمكنها أن تذلل نقص رأس المال بيسر تام، وذلك بفضل قدرتها على تصدير السلع الأولية وجاذبيتها للمستثمرين الأجانب في وقت واحد. لكن تبين فيما بعد أن مصدري السلع الأولية سوف يعانون الكثير عند تدهور شروط التجارة، مما يعمق الهوة بين الدول الصناعية الغنية والدول الفقيرة المصدرة للموارد الطبيعية⁽¹⁾.

فضلاً عن حدوث المشاكل للدول الربيعية من خلال التدفقات الكبيرة من رأس المال الأجنبي، إذ يؤدي رفع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما يجعل الصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات غير القائمة على الموارد الموجهة نحو التصدير، أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وإعادة توجيه العمال ورأس المال بعيداً عن القطاعات المنتجة، وهذا يعني المزيد من الاعتماد المفرط على تصدير الموارد والتعرض لصدمات الأسعار الدولية⁽²⁾.

إن الثروة النفطية تقود الى إضعاف مؤسسات الدولة، عندما يكون للدولة دور في السيطرة على الصناعة البترولية، ومنذ عقد التسعينات كان دور الحكومة مهيمناً، وهذا يوضح مقولة لعنة النفط⁽³⁾. ذلك أن المبالغة في

(1) ادورد مورس وآخرون، مصدر سبق، ص 67.

(2) Jessie Alethea Morit, slick operators: revising rentier stste theory for the modern Arab state of the gulf, doctorate thesis, the Australian national university, August, 2016, p 6.

(3) مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، منتدى العلاقات العربية والدولية، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، 2014، ص 345.

الانفاق دون تحسب للتقلبات في مستوى الإيراد، وبما أن الانفاق عندما يزداد من الصعب تخفيضه بسهولة، فمع كل طفرة في الموارد الطبيعية (Natural Resources) يزداد الانفاق الجاري، بسبب الميل الواطئ للادخار من المورد الطبيعي، ومن ثم يزداد تعرض البلد للأزمات المالية، ثم يضطر إلى الاقتراض، وهكذا يبتعد تدريجياً عن مقتضيات التنمية⁽¹⁾.

وأيضاً فإن آثار هذه العوائد تجذب الموارد إلى القطاعات غير المنتجة (وبخاصة الخدمية) مما تؤدي إلى تضخم القطاع الثالث، ومن ثم تشجع على إزالة التصنيع وهذه العملية تعرف باسم "المرض الهولندي" (Dutch disease)^(*)(2). إذ تنجم أوهام النمو بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على الربوع الخارجية، ومن ثم يجب فصل هذه التدفقات من أجل تقييم مدى النمو المستدام ذاتياً⁽³⁾. يمكن أن يؤدي وضع النفط في الاقتصاد العالمي إلى

(1) احمد ابراهيم علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص73.

(*) نال «المرض الهولندي» اسمه من اقتصاديين درسوا تأثير انتاج الغاز في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي. وهم لاحظوا إن قيمة العملة الهولندية «الغدر» المدعوم بعائدات قوية من تصدير الغاز الطبيعي، ارتفعت بوتائر متسارعة إزاء العملات الأخرى وكانت النتيجة انكشاف الصناعات الهولندية للمنافسة الأجنبية وتفكيك عملية التصنيع وانخفاض العمالة، والمرض الهولندي هو عملية تقود فيها الاكتشافات الجديدة أو التغيرات الإيجابية التي تطرأ على الأسعار في قطاع معين من قطاعات الاقتصاد مثل النفط تؤدي إلى تراجع قطاعات أخرى مثل الزراعة أو الصناعة التحويلية وهذا يدل على ضعف أداء البلدان المصدرة للنفط. وتسبب الإصابة المزمنة بالمرض الهولندي إلى نمو متسارع بل حتى إلى نمو مشوه في قطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات وقطاع النقل وغيرهما من النشاطات التي لا يمكن تداولهما تجارياً، لكن في الوقت ذاته سثبط من عملية التصنيع والزراعة.

(2) Jeffery D . Sachs and Andrew M , warner, Natural Resources Abundance and Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard university, November, 1997, p 5 .

(3) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, The rentier state, Istituto Affari internazion ali croom, Bogazici university, 1987, p 24 .

تتميز السكان المحليين، من خلال فرض قيود على الأنشطة الاقتصادية المحلية التي يبدو أنها تهدد صناعة النفط⁽¹⁾.

يترتب على الاداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية المملوكة للدولة، والتي تتجه الى التصدير على نحو خاص، نتائج تتمثل في الزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي ووفرة العملة الأجنبية معاً، ما يقود إلى تحسين سعر صرف العملة الوطنية أو ثباته، على الرغم من زيادة معدل التضخم وتراكم آثاره، والذي يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية. وكذلك يحصل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات غير المتاجر (NonTradable goods) بها مثل السكن والخدمات النقل والصحة والأنشطة المحلية الأخرى، نسبة إلى أسعار السلع المتاجر بها (Tradable goods) من غير النفط⁽²⁾.

هكذا تستبدل المنتجات المحلية بالمستوردات وتنحسر الصادرات، والأهم من منظور التنمية عدم جدوى الاستثمار في قطاع السلع المتاجر بها، ومن ثمَّ فإنَّ ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لا ينتهي أثره في تعطيل طاقات إنتاجية، بل إعاقة توسيع الطاقة الإنتاجية، سواء لغرض التصدير أو تعويض المستوردات⁽³⁾. فإن زيادة أسعار النفط يترتب عليها زيادة عرض العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، وهذا يقود الى تراجع في إنتاج السلع المتاجر بها، وتنخفض الصادرات الصناعية؛ وهذا هو مضمون المرض الهولندي والذي يحتل أهمية كبيرة لدى متخذي

Mehdi Namazi and Emran mohamadi, natural resource dependence and (1) economic growth: ATopsis (DEA) analysis of innovation efficiency, resources policy, 2018, p8.

(2) احمد ابراهيم علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 30.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 172.

القرار، لأن قطاعاً أصغر للسلع المتاجر بها، من شأنه تهديد إمكانات النمو والتشغيل في المستقبل⁽¹⁾.

إن الانتعاش الاقتصادي الذي يحصل نتيجة الارتفاع المفاجيء في الدخل، ينجم عنه أثر في مستوى الدخل بقطاعات السلع التبادلية من زاويتين⁽²⁾، الأولى أثر حركة المواد، والتي تبين أثر (رأس المال، العمل)، بأن انتاجية القطاع المزدهر ستقود الى ارتفاع دخول عناصر الإنتاج فيه، ومن ثم جذب العناصر الانتاجية إليه من القطاعات الأخرى، مما يؤدي الى تراجعها.

أما من الزاوية الأخرى فإن آلية تأثير الانفاق (Expenditure Effect)، ستعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية، فيما إذا كان ثابتاً أو مرناً، فإذا كان سعر الصرف ثابتاً، فإن الزيادة في حجم الانفاق والناجم عن الزيادة في العوائد النفطية المتحققة في القطاع المزدهر، من شأنه أن يزيد من حجم الطلب الكلي، الذي تقابله طاقة استيعابية محددة في البلدان النامية، لكون هياكل الإنتاج فيها لا تتسم بالمرونة الكافية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب.

ومن ثمّ فإن الطلب الإضافي سيتم امتصاصه من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعادل سعر الصرف الحقيقي، أما إذا كان سعر الصرف مرناً، فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية والمتأتي من صادرات

(1) احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، كربلاء، 2015، ص435.

(2) مايج شبيب الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008، ص41.

القطاع المزدهر، سيقود إلى رفع قيمة العملة المحلية التي تعني ضمناً زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي، بالارتفاع سعر الصرف الإسمي وليس في الأسعار المحلية⁽¹⁾.

عليه أن الدولة الريعية التي تسيطر على مصدر الدخل الرئيس للبلد، تؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد، بحيث تصبح الوسيط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة والقطاع الريعي، فهي رب العمل الأساس والموزع للربيع على مواطني البلد بالتوظيف العام، والرعايا الاجتماعية، والاعانات، والقروض بدون فوائد، كما هو الحال في العراق ودول الخليج، يُمنح المواطنين مدفوعات سنوية من عائدات النفط.

ثانياً: خصائص الدولة الريعية

إن الدولة الريعية تتسم بصفات وخصائص أساسية دون غيرها من الدول، فمنها ما يتعلق بحجم الربيع الخارجي وحجم المشاركة في توليده، وإذا كان هذا الوصف حديثاً نسبياً، أطلق لتوصيف الدول الريعية ذات الوفرة النفطية، فإن معظم هذه الدول قبل ذلك كانت تشترك وتتشابه في الكثير من سمات التخلف، وأن توارث الحكم والسلطات المطلقة للحكام والعقلية الريعية، ما زالت هي المسيطرة على هذه المجتمعات، ويمكن إجمال أهم الخصائص المشتركة بما يأتي :

1 - الاعتماد على الربيع الخارجي مصدراً رئيساً للدخل وانخفاض الاسهام المجتمعي في تكوينه. تعد هذه السمة من أهم وأبرز المعايير التي

(1) يوسف علي عبد الاسدي وميثم عبد الحميد، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 30، المجلد 10، 2014، ص 40.

يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية، فالعوامل التي تحدد حجم هذا الريع هي ذات طبيعة خارجية، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)، هما السمتان الملازمتان لاقتصادات تلك الدول، ويظل مؤشر سوق النفط الخام هو الأساس في قضية الريع، وما أن تقال صفة الريع على دولة حتى يتبادر إلى الأذهان أنه الريع النفطي⁽¹⁾.

2 - ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع المنتج للريع، إذ يتصف اقتصاد الدولة الريعية بضعف علاقة اندماج القطاع المنتج للريع بالقطاعات الأخرى، مما يعني سيطرة قطاع النفط على كافة القطاعات، والدولة الريعية هي في الأغلب دولة تنتمي إلى دول الجنوب^(*)، وهي دولة ذات طبيعة مركزية، لذلك تستعمل المورد الريعي كوسيلة للتحكم ولتطبيق فلسفتها، مما ترك انعكاسات على الوضع السياسي والاقتصادي المجتمعي الريعي⁽²⁾.

3 - ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.

4 - ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية (كالنفط مثلاً)، من إجمالي الصادرات تصل أحياناً إلى أكثر من 80-90%⁽³⁾.

5 - أدى التفاعل بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إلى قيام

(1) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مصدر سبق، ص10.

(*) دول الجنوب مصطلح يطلق على بلدان العالم الثالث.

(2) علاء عبد كطافة، الصدمات النفطية واثارها على اقتصاديات الدول الريعية دراسة تحليلية مقارنة (العراق، الجزائر، ايران)، اطروحة دكتوراه، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، 2018، ص37.

(3) مايح شبيب الشمري، مصدر سبق، ص9.

نظام أبوي، يستطيع النظام الحاكم به السيطرة على المجتمع، وتحديد خطى واتجاه التغيير فيه⁽¹⁾.

6 - انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول، والجهد الإنتاجي للمجتمع كله، إذ إن التداعيات في أسعار المنتج الريعي تعد منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلية، وتتسم تكلفة الفرصة البديلة لها بأنها ضئيلة، اعتماداً على أن النفط بمثابة هبة من هبات الطبيعة⁽²⁾.

7 - يفضي تدفق الريوع النفطية الهائلة الى تنامي ظاهرة "الأثر الاستعراضي" demonstration effect، بتعاظم الإنفاق على السلع الكمالية وانتشار "ثقافة انتهاز الفرص"، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي. كذلك يلاحظ ظاهرة توجه الاقتصاد نحو قطاعي العقارات والخدمات، وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، وأن هذه الخصائص تشجع على انتشار الفساد في كل صورة في بنية المجتمعات الريعية⁽³⁾.

8 - في أغلب دول العالم تقريباً يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) محدداً رئيساً لحجم الإيرادات الحكومية، كونها تعتمد على الضرائب. أما في معظم الدول الريعية، فإن الأمر يختلف لأن الإيرادات الخارجية النفطية، تؤثر بشكل مباشر ورئيسي في الناتج المحلي الإجمالي وتحدد عملية الناتج القومي أيضاً⁽⁴⁾.

(1) علي خضير مرزا، الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013، ص 10.

(2) H . mahdavy, patterns and problems of Economics Development In rentier state: The case of Iran, p 432 .

(3) صالح ياسر حسن، مصدر سبق، ص 57.

(4) عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 86.

9 - عندما أصبحت إيرادات الدولة الريعية مرتفعة، شرعت الحكومات في زيادة الإنفاق الحكومي دون زيادة الضرائب على مواطنيها⁽¹⁾، ويتم ذلك بتوسيع بيروقراطية الدولة، أي زيادة الاستخدام العام والخدمات الاجتماعية التي تديرها الدولة وتوسع التوظيف في القطاع العام، وبرامج البنى التحتية التي تحولها الدولة. وبما أن القطاع العام توسع بسرعة وأصبح هو القطاع المهيمن وبشكل كبير، فإن القطاعات الاقتصادية أصبحت تعتمد على أنفاق القطاع العام، والذي يميل لتوظيف المزيد من الأفراد، ويصبح أكثر جاذبية من القطاع الخاص نظراً لتدني الأجور فيه⁽²⁾.

المطلب الثالث: المفاهيم المشتقة من الريع

أولاً: العقلية الريعية

إن استمرار العقلية الريعية ستنتج مجتمعاً استهلاكياً بامتياز، تتراجع فيه عقليات الإنتاج ومعاني العمل وقيمه، وهذا لا يهدد الاقتصاد فقط، بل يهدد النسيج الاجتماعي بشكل عام، فالعقلية الريعية ترى في الريع، أنه عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف، وليس حلقة في العملية الإنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر، ومن هنا يتضح التعارض بين العقلية الريعية والانتاجية⁽³⁾. غالباً ما توصف الدول المعتمدة على النفط (المعادن والموارد الأخرى) عموماً، بالكفاءة الواطئة في توجيه وإدارة الموارد العامة، مع الاسراف في

(1) Timor- leste: the political economic of a rentier state, Department of Research, Analysis and Documentation, the Timor's Institute for Reconstruction and Development, 2013 , p 4 .

(2) سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، مصدر سبق، ص71.

(3) مايح شبيب الشمري، مصدر سبق، ص7.

الانفاق غير المجدي، وبيئة من الثقافة الريعية تعطل الاصلاح وتسمح بنفوذ المصالح غير المشروعة، بالإضافة إلى التكاثر في تنمية الموارد من غير النفط الخام، وعادته ما يكون الانفاق العام للفرد في البلدان الريعية على فارق كبير من نظيره في الدول غير الريعية للمرحلة نفسها من التطور⁽¹⁾.

إن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المعتمدة على الريع، تنتج الكثير من المشاكل الاقتصادية، نظراً لارتباط هذه السياسات بأنظمة اقتصادية اتكالية، تميل نحو السلوك الاستهلاكي غير المجدي، وهذا يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع الدخل، بالإضافة إلى ظهور سلوكيات ينبثق منها خلل أخلاقي اجتماعي⁽²⁾. ونتيجة لعدم اصلاح أوجه الخلل المتفاقمة، وعجز السياسات الحكومية عن احداث تغيرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة انتاجية مؤسسية بشرية ومادية بديلة للنفط، الأمر الذي أحل بمتطلبات الاحد الأدنى من التوازن بين السلطة والمجتمع، مما جعل المواطنين يقفون عاجزين بإزاء آلة السلطة، التي توسعت بفضل امتلاكها لريع النفط وتحكمها في سياسات إعادة توزيعه، في ظل وجود الفساد المستشري واستباحة المال العام، الذي تؤكد ظاهرة تسرب عائدات النفط دون مساءلة قبل وبعد دخولها الموازنة العامة⁽³⁾.

وبناء على ذلك تبرز هنا مخاطر تشكيل التكوينات الاجتماعية والطبقية، وربما تبرز حتى النزعة القبلية كانعكاس للتلاحم الفئوي بين القبائل المتضررة

Devarajan, shantayanan, et al, Direct Redistribution, Taxation, and accountability (1) in oil - Rich Economies: A proposal, working paper (281), December 2011, Center for Global Development www. Cgder. Org, p2

(2) مظهر محمد صالح، مصدر سبق، ص 18.

(3) علي خليفة الكواري، العين بصيره مثلث التجاهل «النفط والتنمية والديمقراطية»، منتدى المعارف، بيروت، 2011، ص 234.

والمستفيدة من النظام السياسي، إذ تظهر الفوارق الطبقية بشكل سافر، ثم تمتد المخاطر الى تهديد وتفكيك النسيج الاجتماعي، وتتلاشى المفاهيم النظرية الاقتصادية الأساسية، بما فيها تدهور قيم العمل واخلاقيات الوظيفة بما تتضمنه من انتماء الفرد العامل الى المنشأة التي يعمل فيها، وتراجع هذا الانتماء الى حد الانسلاخ عن الوطن احياناً، وتتدنى اخلاق المهنة وتزداد عمليات الفساد الإداري، ثم يترسخ وجود الدولة الرخوة (slack state) سياسياً واقتصادياً، حتى من حيث القوانين المشرعة لمعالجة الفساد المستشري في مفاصل الدولة، وهو ما يؤشر بوضوح تام اضمحلال هيبتها بإزاء (الاوليغارشيات المالية والسياسية) الساعية الى تحقيق مصالحها الضيقة، وإن كانت على حساب مصالح المجتمع كله⁽¹⁾.

ومن أجل الخروج من العقلية الريعية، يتطلب إرساء آليات اقتصاد متجدد وديناميكي يكسر الحلقة المفرغة للفقر والبطالة والهجرة والنتائج الاقتصادية البائسة، وتزايد الظلم الاجتماعي واستمرار وجود جيوب واسعة من الأمية⁽²⁾.

ثانياً: السلوك الريعي

ربما كان البعد الأكثر أهمية هو أن الموارد الطبيعية تعمل من خلال تدمير الاقتصاد المحلي، فظهور النفط يؤدي الى نشأة سلوك يسعى للربح والفساد⁽³⁾، وهو ما يؤثر سلباً في مناخ الاستثمار والنمو، نتيجة سيادة مناخ

(1) عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط والاختلال الهيكلي البطالة، الساقى للطباعة والتوزيع، مركز العراق للدراسات، العدد 3000، ص 48.

(2) جورج قرم، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي، مجلة القبس، العدد 4، 2010، ص 49.

(3) Rolf Schwarz, Reinter State and International Relations Theory, Institute of International Studies, Geneva, Pan-European Conference on International Relations, Turin, September, 2007, p 3 .

يغلب عليه عدم الوضوح. وكافة العوامل المذكورة في التأثيرات الاقتصادية، لم تساهم في أضعاف معدلات النمو فحسب، بل أدت أيضاً إلى تدمير كافة الخيرات الناتجة عن عملية التنمية⁽¹⁾. حتى باتت اقتصادات هذه البلدان تتسم بإعادة انتاج التخلف أو أنها تتبع منهجاً ارتدادياً.

وأن له آثاراً على سلوك المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الربيع، يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الريعي كنظام اقتصادي استثنائياً لا يدوم طويلاً، وهو يمثل حالة من حالات السيطرة والتملك بين شعب ورعية وحكومات، تمتلك الربيع ومن ثم تمتلك الرعية. ويرى آخرون أن هذا النمط، هو مصدر تخلف وبطء التنمية للدول التي تعتمد عليه⁽²⁾.

إن الربوع الخارجية بدلاً من أن تنفق في تحقيق تطور مؤسسي داخلي، تنوع مصادر الإنتاج الحقيقي أو أحداث إصلاح اقتصادي، فأنها تزيد من تخلف المجتمع وانتشار الفقر فيه، وتبقى الدولة الربعية مجرد أسواق تتلقى الاستيرادات ومصدراً للموارد الخام⁽³⁾.

نلاحظ أن سلوك الحكومات في الدول الغنية بالموارد مقارنة مع سلوك الحكومات في الدول الأقل امتلاكاً للموارد، ذلك أن كليهما يبحث عن الإيرادات، إذ يميل العاملون في الاقتصادات الغنية بالموارد إلى تأمين الإيرادات عن طريق استخراجها وتصديرها والتشجيع على خلقها وزيادتها، وأن

(1) محمد عز العرب، الدولة الربعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 65، 2010، ص 16.

(2) كنعان حمه غريب عبد الله، اثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، 2017، ص 607.

(3) نبيل جعفر و خالد مطر، مصدر سبق، ص 27.

الاختلافات في الموارد الطبيعية توضح شكل وسلوك الشعب والحكومات⁽¹⁾. ومن ثمَّ فإنَّ السلوك الربيعي للنخب التي تسيطر على الإيرادات واستخداماتها المتولدة من استخراج الموارد الطبيعية، ينبثق من هذا السلوك الربيعي أنواع مختلفة من النظم والدول، مثل الدولة المفترسة (predatory state) لأثراء الذات (for self – enrichment) والبيروقراطية/العسكرية (تعزير الدولة) القائم على المحسوبية (التوزيع الانتقائي) (selective distribution)، حيث أن هذه الآثار المختلفة للسلوك الربيعي يعيق العملية الاقتصادية برمتها، بخنق المنافسة بين القطاعات الاقتصادية⁽²⁾،

ويبدو أنه يؤدي إلى تعظيم الاختلال الوظيفي في الدولة، من خلال الجهاز البيروقراطي المتضخم في الأشغال العامة، الذي أصبح عبئاً على الدولة، وسوء إدارة الدولة للريوع المتأتية من تصدير الموارد المعدنية، علاوة على ذلك، الجشع المتأصل في السلوك الربيعي الذي يمنع الوطنية ويحفز الإفراط في إنتاج الموارد الطبيعية، من دون الاكتراث لما سوف يحدث في المستقبل، ويرتبط السلوك الربيعي مع الفساد والسرقة من الخزائن العامة، ويخلق الصراع الاجتماعي والانفصالي في بعض المناطق، ومن ثمَّ فإنَّ سلطوية الدولة تقضي على المنافسة العامة⁽³⁾.

Jonathan T. Isham and Michael Woolcock, The Varieties of Resource Experience: (1) Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth, Center for Social Entrepreneurship at Middlebury College, February 2005, p 2 .

Enrique Palazuelos, Rentier oil economies and development: Dynamics and (2) varieties, Department of Applied Economics, Faculty of Economic Sciences, Complutense University of Madrid, The Extractive Industries and Society, Spain, 2015, p 3 .

James A. Robinson and others, Political foundations of the resource curse, (3) Department of Economics, Harvard University, Journal of Development Economics, January 2006, p 2 .

ثالثاً: الثقافة الريعية

إن الأنشطة الاقتصادية جميعها مشروعة ولا يوجد تناقض في منبع الثروة، فيما إذا كان متأتي من الجهد الشخصي أو عن امتلاك جهد الآخرين، وتصبح الأولوية والأهمية سوياً في الاقتصاديات المعاصرة لثقافة امتلاك والحصول على الثروة أكثر من ثقافة انتاجها. فإن تنامي العوائد الريعية قد استولد ثقافة عضوية خاصة ومرتبطة به، وتمثل منظومة قيمية سلبية تعوق النمو الاقتصادي وتعرقل التقدم الاجتماعي. وتتمثل تلك الثقافة الريعية أو تتسم بالظواهر الآتية:

- 1 - تناقض ثقافة الريع مع ثقافة العمل والجهد المبذول في الإنتاج. إذ لا ضرورة اقتصادية لبذل الجهد والمال، اذا كان هنالك بالإمكان الحصول على الثروة، عن طريق الوساطات والوكالات والصفقات والسمسرة واستغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة.
- 2 - تعد ثقافة الريع في إحدى تجلياتها تعبيراً محلياً واضحاً عن الثقافة الرأسمالية الريعية المعاصرة. إذ يهيمن الاقتصاد المالي الريعي في معظم الاقتصاديات الدولية، حيث تعد الكتلة النقدية أكبر من الكتلة السلعية تقدر أكثر من ستين ضعفاً.
- 3 - تترك ثقافة الريع أثراً في طبيعة العلاقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، لجهة عدم الوضوح والاستغلال الشخصي، مما يسهم في توظيف المصلحة العامة لتحقيق مصالح ومنافع خاصة، أي ما يعبر عنه بالفساد.
- 4 - يعمل الاقتصاد الريعي وثقافة العضوية في خلق أو الاعتماد على على فئات أو شرائح اجتماعية محدوده لا تمثل أكثرية المجتمع، في

حين يقتصر دور أكثرية السكان على الحصول و الاستفادة من بعض استخدامات الريع المتبقي. وكذلك يستولد ثقافة مقتصره عليه هي الثقافة الريفية، فإنه يستقطب قبل ذلك، قوى وشرائح اجتماعية تحميه، تحتضنه، ترعاه. وتلك القوى الاجتماعية تمثل أبعد ما تكون عن ذهنية العمل والإنتاج والإبداع، وأقرب الى ذهنية السوق الحرة المتجاوزة لكل ضبط أو تنظيم حكوميين⁽¹⁾.

رابعاً: المجتمع الريفي

يقصد بالمجتمع الريفي هو تلك الفئات الاجتماعية المستفيدة من الريع المتأتي من الخارج، على الرغم من أنهم لا يسهمون في العملية الانتاجية بمقدار ما يحصلون عليه من ريع. إن هذا الريع الذي يحصلون عليه ليس له مقابل اقتصادي، بمقدار ما هو سياسي واجتماعي، فهم طبقة تلتف حول السلطة، وفي الوقت نفسه تعمل هذه الفئة على تعميق الحالات الريفية مندفعين من مصالحهم الشخصية، وأن كان على حساب الفئات الأخرى في المجتمع، هذا من جانب، ومن جانب آخر قد يكون سبب تكوين هذه الطبقة الريفية في المجتمع، هو واعز اجتماعي متمثل بصلة القرابة والانتساب للسلطة الحاكمة، إذ تعمل الأخيرة على تقريب ذويها وإثرائهم من ذلك الريع⁽²⁾.

قد يكون سبب نشوء المجتمع الريفي عكس ما سبق أي إن السلطة الريفية، تكون المجتمع الريفي بالقوة، مستفيدة من الريع الخارجي في بناء مؤسساتها الأمنية، التي تعمل على حماية مصادر الريع وترسيخ الصفة الريفية

(1) غسان ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريفي في سوريا، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، <http://www.parliament.gov.sy/sdo8/msf/1431>.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري، مصدر سبق، ص28.

للمجتمع بالقوة، فالسلطة الدكتاتورية ذات العقلية الريعية تستخدم الريع الخارجي لغير صالح المجتمع، وبما يخدم مصالحها السياسية مبتعدة بذلك عن مصالح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

يظهر مما سبق عدم وجود شفافية ومشاركة لأفراد المجتمع والقطاع الخاص، بسبب جمع كل الإمكانيات بيد الفئة السياسية التي تسيطر على جميع أو أكثر الموارد، ومن ثم تبعية جميع الفئات الأخرى لها، بل تكوين فئات خاصة بها، ولا يختص هذا بالجانب الاقتصادي فقط بل يتعداها الى المجالات الأخرى كالسياسة بشراء أفراد وجماعات من نخبة السياسية⁽²⁾، مستفيدة من الريع الخارجي في بناء مؤسساتها الأمنية التي تعمل على حماية مصادر الريع وترسيخ الصفة الريعية للمجتمع بالقوة. فالسلطة الريعية الدكتاتورية ذات العقلية الريعية، تستخدم الريع الخارجي لغير صالح المجتمع، وبما يخدم مصالحها السياسية، مبتعدة بذلك عن مصالح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

-
- (1) مجيد الهيتي وجوردون جونسون، لجنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص21.
 - (2) تحسين حمه سعيد شمس الدين، مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية، السليمانية، المجلد 2، العدد 4، 2016، ص122.
 - (3) مجيد الهيتي وجوردون جونسون، ص22.

النظريات الاقتصادية المفسرة للموارد الهيدروكربونية (الاحفورية)

تعد مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية شقاً مهماً في صراع البشرية الدائم مع الطبيعة، لإشباع حاجاتهم المتنامية والمتعددة والمتجددة. وقد شكلت مشكلة الندرة أحد أهم أسباب الأزمات التي شهدتها العالم خلال العقود القليلة الماضية. إذ دخل العالم القرن الواحد والعشرين، وهو يواجه مجموعة تحديات جديدة ومتنوعة لحماية وإدارة وتوجيه موارد الأرض الطبيعية المحدودة وبيئتها بطريقة مثلى، وهذا ما يحتم دراسة الآليات والنظريات لتوظيف وإدارة هذه الموارد الطبيعية بشكل أمثل، لضمان بقاء استمرار النمو والتنمية الاقتصادية على المدى البعيد. إلا أن الموارد الطبيعية الناضبة لم تحظ بنصيب كبير من الاهتمام والتطور، إذ أدت الظروف آنذاك إلى توجيه الاهتمام لمشاكل أخرى،

وفي مستهل الستينيات من القرن العشرين، ظهرت حركات المحافظة على البيئة والمناخ، مما وجه الاهتمام إلى اقتصاديات الموارد الأحفورية الناضبة بعد أن كانت مهملة من قبل. فتوجه العديد من الاقتصاديين إلى تحسين وتطوير الجوانب النظرية لاقتصاديات الموارد القابلة للنضوب، وجمع أدوات تحليلية مناسبة لها من باقي جوانب النظرية الاقتصادية.

أولاً: نظرية النضوب وفقاً لفكار «لويس سيسيل جراي»

ظهرت أولى النظريات حول اقتصاد الموارد الناضبة عام 1914، على يد الاقتصادي جراي في بحثه الموسوم (الريع تحت فرضية النضوب)، إذ بدأ بفكرة تناقص الانتاجية التي جاء بها ديفيد ريكاردو، والمتمثلة بنقصان انتاجية الأرض بزيادة العنصر الانتاجي المتغير، وطبقاً لمفهوم ريكاردو للريع، كان افتراض أن الريع هو مدفوعات للكميات الاصلية والكميات الراسخة غير القابلة للتدمير من التربة، أي إنه يقول إن الفرد الذي يدفع ما يسمى بالريع، يدفعه على افتراض أن الخشب هو سلعة قابلة للتقييم من أساس وجودها على الأرض⁽¹⁾.

لقد استهل جراي فكرة النضوب بإعطائه أمثلة لمحتويات المنجم من الفحم، وقال بأنه من السهل إعادة تخزين الفحم في مكان ما، لكن من الصعب عملياً إعادة تكوينه اقتصادياً، فمن وجهة نظر (جراي) أن النضوب يكون عند تغيير المكان، أو بالأحرى تغيير الشكل، إذ أعطى أمثلة افتراضية عن النضوب، عندما حدد حجماً افتراضياً لمحتويات المنجم من الفحم واصفاً في ذلك الأساس والركائز الأولى لنظرية نضوب الموارد الاقتصادية، ولكنه لم يتطرق إلى وضع الأسواق، إذ إنه أكتفى بوضع إشارات ضمنية، على أن يكون السوق هو في حالة المنافسة التامة.

ووضح كذلك أن نضوب المنجم يكمن عند مستوى إنتاج 400 طن من الفحم، وأن اهتمامات مالك المنجم الحصول على عوائد صافية موجبة، فإنه سوف يتوقف عن الاستخراج عند مستوى 700 طن، لكن عندما ترتفع أسعار الفحم، فإن صاحب المنجم سوف يستمر بالإنتاج عند مستوى أعلى من 700

Jowsey, Ernest, A new basis for the economic Theory of natural resources, (1) Doctoral thesis, Sheffield Hallam university, united kingdom, 2003, p 26.

طن⁽¹⁾، وأن الاسعار المرتفعة تؤدي إلى استنزاف المنجم، أسرع مما هو عليه الحال مع الاسعار المنخفضة، ولقد أعطى جراي الأسس والركائز الأولى لنظرية نضوب الموارد، التي لم تمس حال السوق، ثاني أفكاره اهتم بنظرية نضوب الموارد في تحديد الاسعار في السوق⁽²⁾.

ثانياً: نظرية النضوب عند هوتلنك (Hotelling Theory)

قام الاقتصادي الأمريكي الشهير هارولد هوتلنك بنشر دراسته على «اقتصاديات الموارد الناضبة» في عام 1931 في دورية Journal of political Economics، وفي هذه الدراسة اجتهد هوتلنك بوضع نموذج نظري عن كيفية الاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية الأحفورية الناضبة، والعمل على تعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل. ذلك أنه أول من أشار إلى خصائص الموارد الناضبة، وضرورة أخذها بنظر الحسبان عند تحديد سعر المورد الناضب. وتستند نظرية الموارد الناضبة التي صاغها هوتلنك الى فرضية أساسية، وهي أن ملاك المورد الناضب، وهم يهدفون الى تعظيم الثروة ويحاولون إنتاج المورد الناضبة بطريقة تعظم قيمته الحالية Value its present، ولتحقيق هذا لا بُدَّ أن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الأحفوري الناضب واحدة في كل الفترات، وإلا سيكون من مصلحة المنتجين تغيير إنتاجهم من فترة الى أخرى⁽³⁾. إذ يرتبط الاستخراج بسعر الفائدة، والمنتج له الخيار في

(1) أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات أسعار النفط الخام، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 15، 2009، ص 18.

(2) Christoph Neuman, mathias Erlei, price formation of Exhaustible resources An Experimental Investigation of the Hotelling Rule, October, 2014, p 3.

(3) Charles D. kolstad, Hotelling rents in Hotelling space: Exhaustible resources rent with product differentiation Illinois urbana- champaign, February, 1990, p 4-5.

حالة الإبقاء على المورد تحت الأرض أو استخراجها.

لقد جرى أهمال هذه النظرية أربعين عاماً لغاية صدمة النفط الأولى عام 1973، إذ بدأ الاقتصاديون بدراستها أمثال Solow Resigned sohail و Daskupt، إذ أدخلت هذه النظرية علم الرياضيات والاحصاء، ولولا هذه النظرية لكان من الصعب لعلم الاقتصاد أن يتناول الاستغلال الأمثل للنفط⁽¹⁾. ومن أهم أسباب أهمال هذه النظرية ما يأتي⁽²⁾:

- 1 - ظهرت النظرية في بداية الثلاثينيات، وكانت الانظار حول أحداث أزمة الكساد العظيم آنذاك.
- 2 - الصيغ الرياضية التي كتبت فيها هذه النظرية لم تكن مألوفة حينها.
- 3 - في الفترة من 1927 ولغاية 1968 كانت هناك اكتشافات نفطية ضخمة في منطقة الخليج العربي وفي العالم، و صُرِفَ النظر بشكل مؤقت عن النفط كمورد نادر وخاضع للنضوب.

وخلاصة نظرية Hotelling أن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو على الأقل بمعدل مساوٍ لمعدل سعر الفائدة، بشرط توفر سوق تنافسية واستخراج كفوء، لأن نضوب تلك الموارد يجعلها أعلى قيمة مع مرور الوقت، ومن ثمَّ أن الموارد النادرة تأخذ أسعاراً أعلى من الموارد الوفيرة المتاحة، لذلك تكون أسعارها مرتفعة دائماً عبر الزمن⁽³⁾، أما في ظل سوق الاحتكار، فإن الأيراد الحدي هو الذي يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة وليس السعر⁽⁴⁾.

(1) Christoph Neuman, mathias Erlei, p 2.

(2) Eda Kranakis, Peak Oil Theory in Canada's Globe and Mail: A Case Study of the Construction of Ignorance, Scientia Canadensis, Volume 3, Number 1, 2019, p 48.

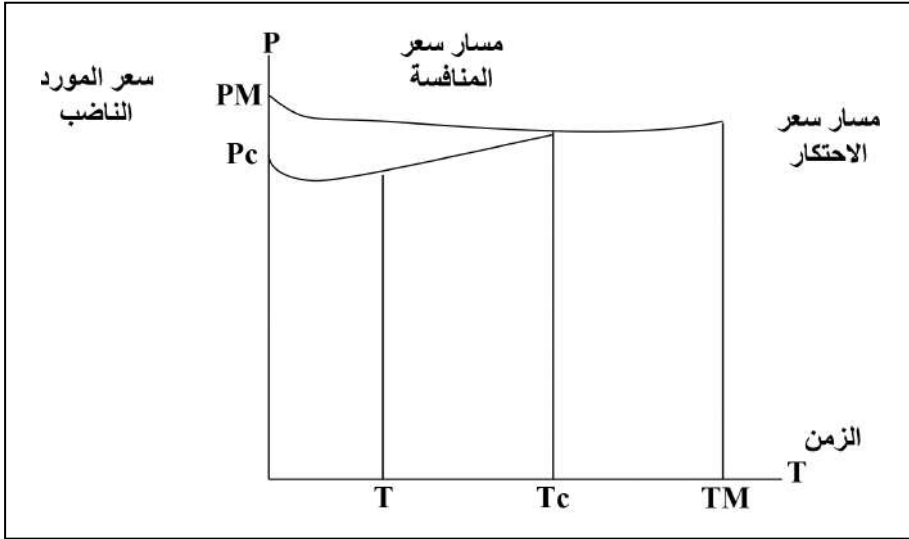
(3) خالد حسين علي مرزوك، تحليل اسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 1، 2009، ص 52.

(4) Robert M. Solow, "The Economics of Resources or the resources of Economics", American Association, vol (64), N (2), may, 1974, p 2.

ووفقاً لنظرية هوتلنك فإن الشكل الآتي يبين مساري سعر المنافسة وسعر الاحتكار للموارد الأحفورية الناضبة، إذ يشير منحنى (pm) إلى السعر الابتدائي للموارد الناضبة في حالة الاحتكار، والذي يكون أعلى من سعر الموارد الناضبة في حالة المنافسة التامة (pc)، وهذا يتلائم مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وأن الزيادة للسعر الأولي للمحتكر يؤدي الى استهلاك الموارد الناضبة، بشكل أقل مما هو عليه في حالة المنافسة، وهذا يوضح أن نضوب الموارد في ظل المنافسة التامة سيكون أسرع منه في حالة الاحتكار⁽¹⁾.

الشكل (1)

يوضح مساري سعر الفائدة والاحتكار للموارد الأحفورية الناضبة وفق نظرية هوتلنك



المصدر: شيماء عبد الهادي حسين، اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2003-2014) دراسة مقارنة العراق والسعودية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2016، ص 8.

(1) عبد الستار عبد الجبار، دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة (1970 - 1998)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2001، ص 15.

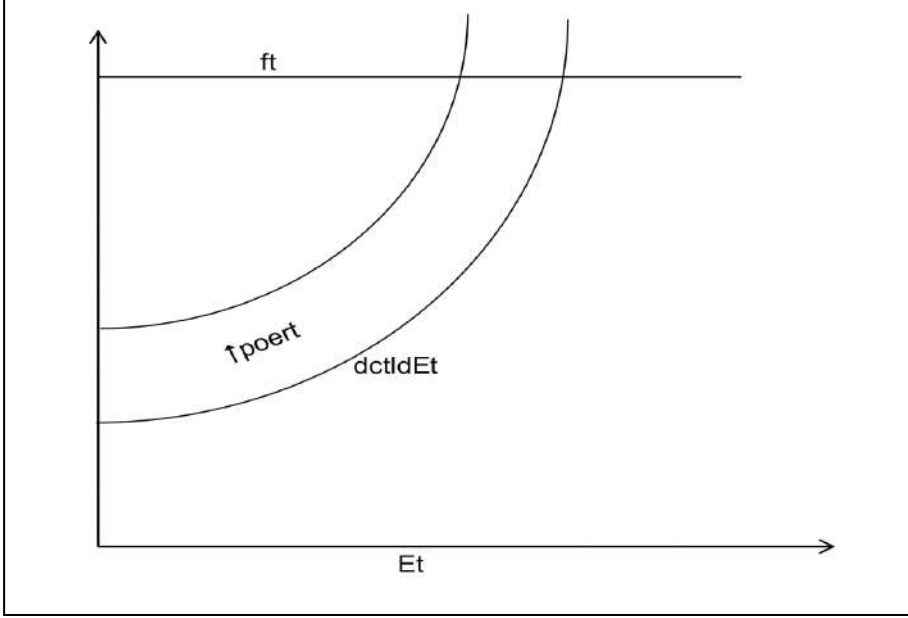
يؤكد Hotelling أن المنتج في حالة المنافسة ليس لديه القدرة بالتحكم بآلية الاسعار السائدة، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد خلال فترة زمنية محدودة، إذا ما أراد المنتج أن يعظم أرباحه على السعر السائد في السوق، يجب عليه أن يزيد من إنتاجه في حالة إذا كان السعر أعلى من متوسط الكلفة، بهذه النظرية أدى الى نضوب العديد من حقول الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن الماضي، أما المنتج المحترق فإنه يستطيع أن يطيل أو يقصر من الفترة الزمنية للمورد الناضب، بزيادة الاسعار وخفض الإنتاج، ثم أضاف أن ينمو سعر الخام بمعدل سعر الفائدة، حتى يتجنب تأثير التضخم على السعر الحالي للمورد الناضب، أي إن المنتج يجب أن يكون سعره مساوياً لسعر الفائدة⁽¹⁾.

إذ أعدّ هوتلنك أن قضية نضوب الموارد هي الأساس الجوهرية، لهذا اقترح في نموذجة بوصفه محدداً لأسعار الموارد وكمية الإنتاج، إذ يعمل منتج البترول الخام على جدولة إنتاجه زمنياً، بحيث تكون القيمة الحالية للبرميل الواحد المستخرج في الوقت الحاضر متساوية عن ما يستخرج في كل الفترات الزمنية في المستقبل، أي إن قيمة البرميل في كافة المراحل الزمنية تكون متساوية، ولا بد أن ينمو سعر برميل البترول بنفس معدل نمو سعر الفائدة، وأن سعر الفائدة من الناحية النظرية، يعد العامل الأساس لتوزيع الموارد الاقتصادية الناضبة، بشكل أمثل بين الحقب الزمنية المختلفة، بخلق سعر مستقبلي للاستهلاك مقارنة بالاستهلاك الحالي⁽²⁾، والشكل الآتي يوضح سعر الموارد الناضبة للوقت الحاضر مساو لقيمتها في المستقبل، أي إنه ينمو بمعدل مساو لمعدل سعر الفائدة الأمثل.

Harold Hotelling, The Economics of Exhaustible Resources, Chicago Journal, (1) Vol. 39, No. 2, 2016, p 148.

Heinz D Kurz and Neri Salvadori, On The Theory Of Exhaustible Resources: (2) Ricardo vs. Hotelling, Osaka University, Japan, September 2009, p 2 .

الشكل (2) يوضح معدل سعر الفائدة الأمثل



Source: James L. Sweeney: economic theory of deplorable resources, an international, Stanford university, To appear as chapter 17 in Hand book of natural resource and energy economics, volume 3, 1992, p19.

فقد وضح هوتلنك أن المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم، يسعون دائماً إلى التعاون والتكتل فيما بينهم لجعل الأسعار ترتفع قدر الأمكان بطريقة تكون مقارنة من النموذج الاحتكاري، لاعتقادهم بأن سعر الموارد الناضبة يختلف حسب طبيعة السوق، ففي سوق المنافسة التامة يكون سعر السوق منخفض، ويزداد تدريجياً بمعدل سعر الفائدة الحقيقي تقريباً، وأن الموارد تنضب في موعد مبكر، لأن المنتج يأخذ السعر (price taker) في السوق، ولا يتدخل في تحديده، إما في سوق الاحتكار يكون السعر الأولي مرتفعاً نسبياً، ويرتفع تدريجياً بمعدل يفوق سعر الفائدة الحقيقي، وتنضب الموارد في وقت متأخر، وذلك بسبب هيمنة المحتكر على الموارد والتحكم بالكمية والسعر،

إذ يقوم بطرح كمية أقل وبسعر أعلى مقارنة بسوق المنافسة التامة، ومن ثمَّ يمارس النضوب ضغطاً على الاسعار باتجاه الزيادة، لأنه يشجع المنتجين الفاعلين على إقامة كارتل أو غيرها من صيغ التعاون، التي تعد طريقة مهمة لتفادي خطر نضوب النفط المبكر وهبوط أسعاره⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس يتبين أن فكرة هوتلنك حول توصيف الموارد الأحفورية الناضبة، تعني في فحواها ضرورة مراعاة الاجيال القادمة في تلك الموارد الناضبة عند القيام بعملية الاستخراج والاستغلال، وهو الأساس النظري الذي انطلقت منه النماذج الأخرى، التي وضعت وطورت نموذج هوتلنك، الذي يعد اللبنة الأساسية في اقتصاديات الموارد الناضبة⁽²⁾.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لنظرية هوتلنك في مجال تحليل الموارد الناضبة، فهناك من يقول: إن نموذج هوتلنك بدون أي معنى في عالم النفط الحقيقي، وذلك لأن العلاقة بين معدل الفائدة وأسعار النفط لم تثبت تجريبياً⁽³⁾.

عليه أن الموارد الطبيعية الناضبة، يجب أن تزداد قيمتها بمرور الزمن، ووفقاً لنظرية هوتلنك فإن على النفط الخام أن يرتفع سعره تدريجياً، ليعوض التراجع في نسبة الاحتياطيات النفطية، وإن السعر يزداد في سوق الاحتكار بشكل أعلى من سوق المنافسة.

(1) تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، 2008، ص 107.

(2) بامق مصطفى و بن رمضان انيسة، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي، ابحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 15، 2014، ص 249.

(3) F. E Bank, oil now and later opec Bulletin, vol. xx III, no. 2. Vienna, February, p 22.

ومن مزايا نموذج هوتلنك أنه يعد أساساً لتقييم المادة الناضبة، ومن مزاياه الأخرى :

أ - أن هذا النموذج يُعدّ أساساً في تفسير مسار السعر والكمية المنتجة المثلى في المادة الناضبة، فقد بين أنه من الخطأ أن تستخدم نماذج المورد المعمر لوصف حالة النفط الخام .

ب - أن هوتلنك شرح سلوك الإنتاج الأمثل الذي يمكن أن يستخدمه منتجو المورد، وبالرغم من أن هذه المسألة مهمة في أي نموذج اقتصادي، فإن هذا السلوك يكون حاسماً بشكل خاص في حال أسواق المورد الناضب، لأن المورد الناضب يكون أكثر تعقيداً.

ج - أن نظرية هوتلنك كان لها تأثير في العديد من اقتصاديات الطاقة في تفسير مسار سعر النفط، وأن العديد من المحللين مثل بينديك وسيلد وستيفن استخدموا هذه النظرية كقاعدة يستنتج بها فهم آلية أسواق النفط ومعرفة كيفية ارتفاع سعر النفط مع مرور الزمن⁽¹⁾.

ولقد قام عدد من الاقتصاديين بتوسيع وتطوير نموذج هوتلنك في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، لغرض التمكن من الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية في تسعير النفط، من خلال إدخال متغيرات مثل التكاليف والتقدم التكنولوجي والاحتكار، وإنتاج اوبك والطلب المختلف وعدم التأكد واليقين والمفاضلة في أنواع النفط، فنموذج هوتلنك الأصلي صعب لأنه عرض فكرة أساسية بصورة غير فنية، إذ إن بعض الاقتصاديين أطلعوا عليه، واستوعبوا فحواه، وهذا يعد أحد العوامل التي أدت إلى إهمال

(1) يحيى حمود حسن البوعلي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2010، ص 14-15 .

هذا النموذج لمدة طويلة⁽¹⁾. يمكننا أن نذكر بعض التوسعات باختصار:

توسعات بينديك (pindyck) 1978، الذي يعد أول من طور نموذج هوتلنك، وبين أن التغيرات في السعر تتأثر بعوامل الطلب وتكاليف الاستخراج ومستوى الاحتياطي واستخدام نموذج هوتلنك لبناء نماذج تنبأ بأسعار النفط، والتي تختبر سلوك أسعار النفط المتغيرة⁽²⁾. وأن هذا النموذج تام المرونة، إذ يسمح لأسعار النفط بالحركة. ويظهر بأن أسعار النفط يمكن أن تتراجع الى الأسفل أو يمكن أن تأخذ حرف (U)، وأشار إلى أن الاسعار قد انخفضت منذ اكتشاف النفط، وحتى بداية السبعينيات ثم بدأت بالانخفاض فيما بعد، وافترض بينديك إمكانية زيادة احتياطيات النفط، إذ أشار إلى وجود علاقة عكسية بين التكلفة الحدية للاستخراج والاحتياطيات، ووضح على أنه يمكن زيادة الاحتياطيات عن طريق الاستكشافات، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض السعر أولاً، ومن ثم يرتفع فيما بعد⁽³⁾.

وقام سليد (Slade) في عام 1982 بتطوير نموذج هوتلنك، وذلك بإدخال التغير التكنولوجي، إذ افترض بشكل مبسط انخفاض التكاليف بشكل خارجي مع مرور الزمن بسبب التغير التكنولوجي، حيث يمكن أن يبقى السعر ثابت أي السعر في السنة الحالية، يساوي السعر في السنة القادمة، ويساوي السعر التوازني اي $(p_t = p_{t+1} = p)$ ، أو يمكن أن يهبط بمرور الزمن، إذ يسهم التطور التكنولوجي في تدنية تكاليف الاستخراج بشكل أكثر من ارتفاع نمو

(1) يحيى حمود حسن البوعلي، المصدر نفسه، ص 16 .

(2) Bassam fattouh, The Drivers of oil price: The usefulness and limitations of nonstructural model, The demand – supply framework and informal Approaches, Oxford institute for energy studies, 2007, www.oxford energy . org, p 4 .

(3) Stephen p. Holland, modeling peak oil, university of north carolina Green sboro, November 22, 2006, www. Uncg . edu /bae/people/holland/ research/ Holland – peak– oil, p 16 .

تكاليف الندرة التي ترتفع مع مرور الوقت، ويدخل التطور التكنولوجي في الصناعة النفطية وفي الحفر والتنقيب أيضاً، مما يسهل من إمكانية الوصول إلى حقول جديدة، إذ كان سليلد (Slade) متفائلاً بافتراض أن هذه التكنولوجيا، سوف تستمر بشكل غير محدد⁽¹⁾.

إن نموذج هوتلنك لم يولي اهتماماً بالأثر الذي تتركه بدائل الطاقة على سعر النفط، باعتبار أن لهذه البدائل لها أهمية كبيرة في مجالي الطلب والأسعار، خاصة مع التقدم التكنولوجي، وأنا لا يمكن أن نعزو ما حصل لأسعار النفط في السبعينيات من الارتفاع، ثم الانهيار في الثمانينيات، ومن ثم الاستقرار النسبي في عقد التسعينات، ومن ثم الارتفاع في أواخرها، استناداً إلى هذه النظرية، لأن أسعار النفط لم تزداد لكونها مادة ناضبة، بل نعزو ذلك إلى عدم سيادة ظروف المنافسة التامة، والقوة الاحتكارية التي أتبعها منظمة أوبك من جانب، ومن جانب آخر قوة الدول الصناعية في التأثير على قرارات المنظمة آنذاك.

ثالثاً: نظرية ذروة هوبرت (Hubert peak theory)

تنبأ هوبرت في عام 1956 بانخفاض إنتاج النفط في الولايات المتحدة، وأكد من خلال نظرية ذروة هوبرت أن معدل إنتاج النفط يتمثل على شكل منحني يشبه الجرس⁽²⁾. وذلك لأنه يستند إلى فكرة أن كمية النفط الأحفوري الخام في أي مكان بالعالم، تكون غير محسوبة بشكل دقيق، أي في بداية الاكتشاف يبدأ الإنتاج بالارتفاع بشكل تدريجي، إلى أن يصل إلى مستوى

(1) يحيى حمود حسن البوعلي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(2) Frederic Reynes and others, How does economic theory explain the Hubbert peak oil model, Institute for Environmental studies, Amsterdam university, 2005, p1.

ذروة الإنتاج، ثم بعدها يبدأ بالتناقص، وبعد 15 سنة أثبت هوبرت أن ما تنبأ به صحيح⁽¹⁾.

لهذا نجد أن هذه النظرية قد نجحت في هذا التوقع، إذ بلغ أقصى إنتاج أمريكي من النفط الخام في عام 1980، عندما بلغ (10.8) مليون برميل يومياً، ثم بدأ بالانخفاض فقد سجل في عام 2000 (7.9) مليون برميل يومياً، واستمر بالانخفاض وهو ما دفع الولايات المتحدة للبحث في بدائل احفورية غير تقليدية.

لذلك استُخدمت هذه النظرية في محاولة للتنبؤ بالموارد الناضبة الأخرى كالغاز الطبيعي والفحم⁽²⁾. إن نظرية ذروة هوبرت (الإنتاج والزمن - شكل 3) أدت إلى ارتفاع المخاوف عند ذروة النفط، إذ تعتمد كمية النفط على مقدار الجهد المبذول في إنتاجه⁽³⁾.

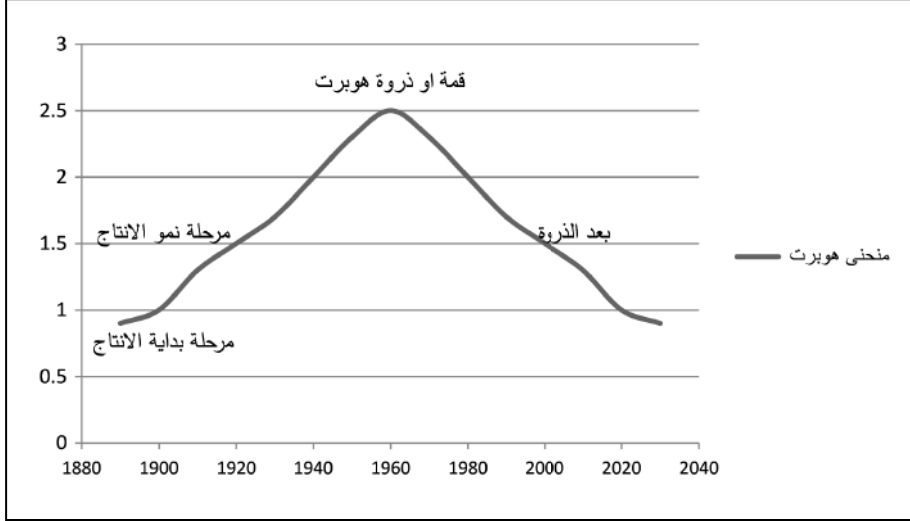
(1) Marcos Paulo Belancon, Hubbert's theory and photovoltaics: The nonsense race of breaking energy- conversion records, federal university, Baran, Brazil, April 17, 2018, p 2 .

(2) جواد البكري، اثر بعض المتغيرات الكلية الخارجية على اسعار النفط العالمية للمدة (2014-1995) باستخدام طريقة الارتداد المتدرج، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد1، 2016، ص 8 .

(3) Aleksi Rantanen and lauri stevens, peak oil, A study oh the phenomenon and possible effects and a Her natives in finland, Bachelors thesis, Turku university of Applied sciences, 2012, p 10 .

شكل (3)

يوضح منحى هوبرت (الإنتاج والزمن) وتوقعات ذروة النفط



Source: Mohamed jibran shahzad, Application of Hubbert peak theory to stimulate biogas production, International journal of Renewable energy research, no1, 2015, p 62.

والشكل البياني لمنحنى هوبرت يوضح بأن إنتاج النفط يمر بثلاث مراحل:

الأولى: إنتاج ما قبل الذروة - وهي التي يكون فيها الإنتاج متزايداً بالتدرج في ظل تراجع الأسعار، وتمثل هذه المرحلة قيام شركات النفط بالبداية بعملية الاستخراج النفطي ذات التكاليف المنخفضة لسهولة استخراجها، بسبب قربها عن سطح الأرض، إذ تكون نسبة الكبريت فيه منخفضة، مما يسهل عملية تصفيته، وتمثل هذه المرحلة من الصفر وصولاً إلى الذروة⁽¹⁾.

K E nneht S. Deffeyes, Hubbert peak, the impending world oil shortage, third (1) printing, United kingdom, 2009, p 140-141 .

الثانية: قمة هوبرت - وهي أعلى نقطة في الرسم البياني التي يصل فيها الإنتاج الى اقصى مرحلة، وقد عرض مفهوم ذروة النفط وهو تعبير يشير الى النقطة التي يصل فيها انتاج النفط إلى أعلى مستوى له عندما يتم استنزاف نصف الاحتياطي، لبدأ بعدها انتاج النفط الخام بالتراجع الحاد، اذ يكون من الصعب رفع الإنتاج بمعدلات متزايدة لمواكبة الطلب في المستقبل، مما يدفع الى ارتفاع الاسعار، إذ يتوقف إنتاج النفط عن النمو، وهذا لا يعني نفاد النفط، ولكنها تعني نهاية النفط الرخيص والتحول من سوق مشتريين إلى سوق بائعين، وأن الوصول الى هذه المرحلة يعني ان نصف الاحتياطي النفطي تم استهلاكه⁽¹⁾.

الثالثة: مرحلة الإنتاج بعد الذروة - عند هذه المرحلة تكون أسعار النفط متزايدة بصورة مضطربة ومستمرة، بسبب التراجع التدريجي لكميات النفط المستخرجة، حتى يتم استنزاف المورد الأحفورية الناضبة، فبعد استنزاف النفط القريب من سطح الأرض، فمن المتوقع أن المتبقي من النفط ستكون تكاليفه عالية لبعده عن سطح الأرض، وهذا سوف يؤدي الى انخفاض نسبة الإنتاج، ويتطلب جهوداً عالية في عملية الاستخراج للمورد النفطي، وقد تصبح بعض الحقول النفطية غير مجدية اقتصادياً، والسبب هو ارتفاع التكاليف⁽²⁾.

وتجلى الشكل البياني لهذه العلاقات الأساسية في منحنى على شكل جرس، حيث لم يحدده هوبرت رياضياً في منشوره لعام 1956، ومن المتوقع

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، اسواق النفط العالمية، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، 2016، ص 16.

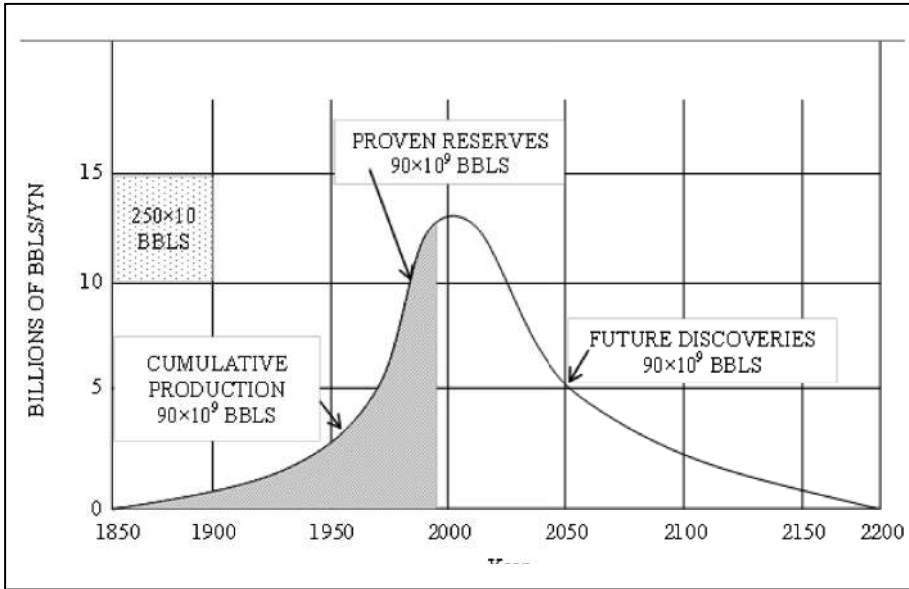
(2) احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص 51.

أن يكون قد رسم المنحنى يدوياً، وحساب المساحة الموجودة أسفله للوصول الى تقديرات الاحتياطي النهائي الأصلي⁽¹⁾.

وبحسب بحث هوبرت الصادر عام 1956، والذي توقع فيه أن يصل الانتاج الى ذروته في عامي (1956 - 1970) على التوالي، مع أقصى معدلات انتاج بلغت ذروتها حوالي 2.7 مليار برميل سنوياً، وأن أعلى إنتاج عالمي للنفط الخام سيحدث في عام 2000، مع معدل إنتاج أقصى يبلغ حوالي 12.5 مليار برميل سنوياً.

الشكل (4)

يوضح توقعات هوبرت للإنتاج العالمي النهائي للنفط الخام



Source: Briantowle , the future oil and Hubbert's peak oil theory, 2014 , p3 .

John A. Duvall, peak oil and transition: the making of a Documentary video, (1) department of communication and media studies, Dominican university of California, doctoral thesis, California institute of integral studies, 2015, p 14.

فقد تنبأ هوبرت بطريقة مثيرة إلى حد أنه إذا استمر العالم في استخدام الوقود الاحفوري كمصدر رئيس للطاقة، ووفقاً للتقديرات الحالية للاحتياجات النهائية للنفط والغاز الطبيعي، فإن ذروة الإنتاج العالمي لهذه المنتجات، يجب أن تحدث في غضون حوالي نصف قرن، في حين أن الذروة للنفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، ينبغي أن تحدث في العقود القليلة المقبلة.

وعد هوبرت ذروة الإنتاج حدثاً حاسماً في دورة حياة الموارد الناضبة، إذ اعتقد أن هذه النقطة سيكون لها انعكاسات مهمة على الأساليب التي سيتم انتاجها واستهلاكها، والتي تتفاقم بسبب تزايد الطلب على الطاقة مع تزايد عدد السكان⁽¹⁾.

بعد الاستقراء الأولي لنظرية هوبرت على المستوى العالمي في التسعينيات، تم تأسيس (ASPO)^(*) في عام 2000 من قبل كولين كامبل لتوفير تقييم عالمي، ذلك أن الاستنتاج الرئيس والعالمي والمعروف والأكثر إثارة للدهشة ل ASPO، هو أن ذروة النفط أي حالة نهاية النفط الرخيص موجودة، ويتوقع أعضاء ASPO أن تكون الذروة موجودة بالفعل، أو ستحدث قبل عام 2020. ومن بين الحجج الرئيسة المطروحة هي أن الاكتشافات الحقيقية الصافية السنوية، التي يمكن تمييزها بوضوح عن تقييمات الحقول الحالية، أصبحت أدنى من إجمالي الإنتاج السنوي منذ بداية الثمانينيات، مما يؤكد حجة الذروة والنقص الحتمي في إجمالي إنتاج

Jay Agne and Michael oristaglio, development of Hubert's peak oil theory and (1) analysis of its continued validity for u.s. crude oil production, department of Geology and Geophysics, yale university, 5 May, 2017, p 7.

(*) (ASPO) وهي جمعية سويدية لدراسة ذروة النفط والغاز التي سعت من اجل تطوير النهج لتحليل عمليات انتاج النفط في مناطق مختلفة من العالم.

النفط، ذلك أن الخزن الذي يتم سحبه من الإنتاج ينكمش بالضرورة⁽¹⁾. إذ يمكن العثور على العديد من التقديرات في الأدبيات عن وقت الضرورة لإنتاج النفط على سبيل المثال، قد تنبأت (Bisharq) و (Malallah) و (Nashqwi) بأن الإنتاج العالمي من النفط الخام سيبلغ ذروته في عام 2014 باستخدام نموذج Hubert متعدد الدورات، فضلاً عن ذلك فقد طورت Maggio في عام 2012 بدائل Hubert المتعددة للتنبؤ بذروة النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتوقعوا أن يصل النفط والغاز الطبيعي والفحم الى ذروته في عام 2015 و 2035 و 2050 على التوالي، يمكن أن تسبب ذروة إنتاج الوقود الاحفوري في ندرة الطاقة في المستقبل⁽²⁾.

ويتوقع نموذج ذروة النفط هوبرت أن إنتاج النفط العالمي على وشك الذروة، وأنه بمجرد حدوث ذلك، فإن ضغوط ارتفاع الاسعار وانخفاض الإنتاج، سيكون لها عواقب وخيمة وعميقة على الاقتصاد العالمي، على حين يعتقد معظم المراقبين أن الإنتاج يجب أن يبلغ ذروته في نهاية المطاف، إما لأن الاحتياطات استنفدت، أو لأن البديل يجعلها غير قابلة للحياة اقتصادياً⁽³⁾. ويؤكد أنصار هذا النموذج بأن له إيجابيات، فهو جيد لوصفه حالة المادة الناضبة من خلال المميزات التي يمتلكها، إذ يمكن أن يعد هذا النموذج نموذجاً علمياً، وأكثر واقعية من النهج الذي اتبعه بعض الاقتصاديين، الذين

Patrick Criqni, The peak oil: myth or impending doom, Palgrave McMillan, (1) 2013, p 3.

Seyed Ahmed Reza mir mohammadi koosh know, An Exploratory model to (2) investigate the Dynamics of the world energy system: A Biophysical Economics perspective, Doctoral thesis Delft university of technology, August 2013 , p 2.

John R. Boyee, prediction and inference in the Hubbert – Deffeyes peak oil (3) model, Department of economics, Galgary university, july 2012, p 32 .

يعتقدون في حالة حساب الطلب المستقبلي للنفط على افتراض أن انتاج النفط سيكون دائماً قادراً على مجاراته، وأن هذا النهج بالتأكيد خاطئ وغير واقعي. كذلك يصف النموذج دورة الإنتاج الكاملة مع القرار، الذي يجب أن يتخذ في السنوات القليلة، فعندما تكون في وقت الذروة، وبدأ استخراج النفط الخام منذ 150 سنة مضت، فمن المحتمل أن يستمر الاستخراج بوقت مماثل. وأن للنموذج قدرة على التوقع في المستقبل، إذ يعد نموذجاً جيداً، ويمكن به التنبؤ بثقة، فقد برهن على أنه قادر على وصف بعض من الحالات التاريخية، على الرغم من أن التوقع صعب في المستقبل، وفي الكثير من الأحيان يظهر نتائج خاطئة، مع ذلك هناك حاجة لمحاولة التنبؤ والاستعداد للمستقبل⁽¹⁾.

رابعاً: نظرية نسبة الاحتياطي النفطي إلى الإنتاج (R-T)

توضح هذه النظرية أن الكميات المستخرجة من النفط الخام، يجب أن تكون ضمن نسب معينة، لا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي النفطي المتوفرة في مكامن النفط الموجودة في بلد ما. وهذا يبعد المنتج من الولوج في المسار الحرج للاستخراج النفطي، الذي يقود الى استنزاف الاحتياطي بشكل سريع، ويفترض في نهاية كل سنة تقييم الاحتياطيات النفطية المتبقية في تلك السنة على إنتاج السنة نفسها، والنتائج سيعطي طول الفترة الزمنية التي يمكن أن تستمر فيها الاحتياطيات النفطية، والمشكلة العامة هي أنه لا توجد احتياطيات ولا إنتاج يثبت مع مرور الوقت⁽²⁾.

إلا أن النظرية تم تجاهلها عام 2015 لأسباب متعددة منها تراجع أسعار

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق، ص 20 .

(2) Adam R. Brandt, Energy and Resources Group, university of California, Berkeley, June 26, 2018, p 4.

النفط العالمية، والتي أثرت بشكل كبير على موازنات تلك الدول النفطية، وبالأخص الدول الريعية النفطية التي تعتمد على الإيرادات المتأتية من بيع النفط بشكل كبير، والتي اضطرت الى زيادة الإنتاج من أجل كسب الكثير من الإيرادات⁽¹⁾.

$$P_t \leq \frac{(R_t) (P_{t-1})}{R_{t-1}}$$

P = كمية النفط المستخرج R = الاحتياطي النفطي T = الفترة الزمنية

إن التقديرات الصادرة عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (US GS)، تمثل خروجاً كبيراً عن الاتجاه التاريخي. إذ تقع التقديرات المعاصرة الآن ضمن نطاق يتراوح بين 2000 مليار برميل، مقارنة بالإنتاج التراكمي حتى عام 2007 والبالغ 1.128 مليار برميل. يؤدي هذا إلى حالة عدم اليقين من توقعات العرض النفطي، لكن على الرغم من تفاؤلهم، إلا أن التأكيدات بأن تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية غير موثوقة، وهي في أفضل الأحوال سابقة لأوانها⁽²⁾.

إن نسبة الاحتياطيات الى الإنتاج (R/P)، هي الكمية المتبقية من مورد غير قابل للتجديد، والتي تشمل جميع الموارد الطبيعية، إذ يتم تطبيق RpR بشكل شائع على الوقود الاحفوري، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، وفي نهاية عام 2016 بلغت نسبة احتياطي النفط الى الإنتاج (50.6)، بمعنى أن معدل الإنتاج الحالي سيستمر حوالي 51 عاماً، لكونه أكبر سلعة متداوله دولياً، وأيضاً للنفط تأثير كبير في الاقتصاد العالمي⁽³⁾.

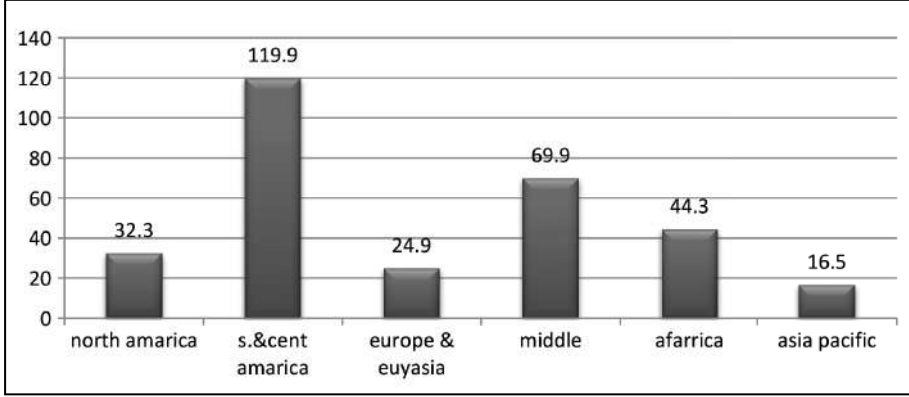
(1) جواد البكري، مصدر سبق، ص 7.

(2) Steve sorrel and others, An assessment of the evidence for a near – term peak in global oil production, UK energy research center, August, 2009. p 9.

(3) Export – import bank of India, oil price and international trade in petroleum crude and products an Indian perspective, 2018, p 12.

شكل (5)

الاحتياطيات النفطية حسب المناطق والاقاليم (%)



Source: B p statistical review world energy, 2017, Exim bank research.

على الرغم من أن WESM^(*) تحد من كمية النفط التي يمكن أن تنتجها المنطقة بنسبة الاحتياطيات المؤكدة إلى الانتاج، إلا أن هذه الاحتياطيات تتزايد بالتوسع والاستثمار في الحقول القديمة والجديدة، إذ جُددت عمليات السحب من الاحتياطيات الإضافية المقدرة، حيث وحُدّد التدفق من الاحتياطيات الاضافية المقدرة بشكل متساوٍ مع إنتاج العالم الحالي من الاحتياطيات المؤكدة، فإذا تجاوزت نسبة الاحتياطيات الاضافية المقدرة الى التدفق المطلوب والمستهدف (R/P)، فذلك غير صحيح، ومن ثمَّ يُعيّن تدفق يساوي كمية الاحتياطيات الاضافية المقدرة مقسوماً على نسبة الهدف المستهدف (R-P)⁽¹⁾.

(*) WESM: شركة فلبينية تتضمن مجموعة من القوانين والقواعد واللوائح التي يجب ان تلتزم جميع الدول النفطية بأحكامها وقواعدها لضمان تطوير سوق مناسبة عادلة وشفافة لضمان وجود الطاقة والكفاءة في السوق والمنافسة في صناعة الطاقة.

David L. Green, Running out of and into oil: Analyzing Global oil depletion (1) and transition through 2050, national transportation research center, university of Tennessee, knoxvilled, October, 2009, p 19 .

ومن ثمَّ فإنَّ الارتفاع في نسبة الاستخراج النفطي بشكل تفوق نسبة الاحتياطي، أي عدم التوازن (R-P)، هذا سوف يؤدي الى انخفاض الأسعار، ومن ثم تقوم الدول النفطية على الاستمرار في الاستخراج لتعويض النقص الحاصل في العوائد، جراء الانخفاض في السعر، وتدرجياً ينتج عن هذه العملية استنزاف للاحتياطيات النفطية والتراجع في نسبة المخزون النفطي لدى البلدان المنتجة، وأن هذا الانخفاض في السعر سوف يؤدي إلى تراجع حجم الدخل الحقيقي من السلع غير النفطية، ومن ثم إلى عرقلة عجلة النمو، لأن مستويات النمو في البلدان الريعية، التي تعتمد على المصدر الوحيد لإيراداتها، وهو النفط باعتبار العوائد النفطية هي المحرك الأساس لمعدلات النمو في كل القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية⁽¹⁾.

خامساً: نظرية روجنر عام 1997 (Legal Business Entit, LBE theory)

تعتمد نظرية LBE على نسبة الاحتياطي الى الإنتاج (R-P)، بالنسبة للموارد الاحفورية (النفط، الفحم، الغاز الطبيعي)، إذ حافظت هذه النظرية على الاتساق النسبي على مدى القرن العشرين، فترى هذه النظرية أنه يمكن الحفاظ على الاحتياطيات النفطية، وتعويض ما يستنزف من المخزون، جراء الاستغلال غير الأمثل لموارد النفط، ومن ثمَّ ترى هذه النظرية أنه يمكن استرداد النقص الحاصل في المخزون النفطي، بالتطوير المستمر لمكامن النفط ورفع حافز الاستثمار على الاستكشاف، والبحث عن مكامن جديدة، واستخدام تكنولوجيا متطورة تساعد على الحفاظ وتحقيق التوازن، ما بين كمية الاستخراج والاحتياطيات النفطية، وهذا هو المفهوم الأساس لنسبة

Export – import bank of India, p 13 .

(1)

التوازن (R-P)، الذي نصت عليه قاعدة نسبة الاحتياطي النفطي الى الإنتاج⁽¹⁾. وفي عام 1972 وضع كل من (mckelveg) و (Rogner)، بأن الاحتياطيات هي مستهلكة بشكل مستمر، ولكن يتم توسيعها على حساب الموارد الأخرى، ومن ثمَّ فإن الاحتياطيات هي تستغل في الوقت الحالي، ولكن وفق حدود معينة، ويفترض أن تتطور أسعارها من أجل الحفاظ على مستوى معين من احتياطيات هذه الموارد، إذ نلاحظ على المستوى العالمي أن النسبة بين معدل استخراج النفط والغاز، الى حجم الاحتياطيات لكل منهما ثابتة تقريباً في التاريخ الحديث، وهذا جاء بقوة تأكيد تطور الاسعار الذي يحقق التوازن بين حجم الاحتياطيات وحجم الاستهلاك⁽²⁾.

يتم حساب وتقدير احتياطيات الموارد بشكل أولي للمدى الطويل لإنتاج النفط لكل منطقة، وذلك بسبب حالة نضوب الموارد النهائية للمنطقة، وأن نهج (Rogner)، الذي يفترض أن ترتفع تكاليف الإنتاج كدالة لوجستية لحالة النضوب من إجمالي الموارد النهائية، حيث يقصد بحالة النضوب هو الجزء الذي استهلك من إجمالي المورد في فترة زمنية من النفط التقليدي، مما أدى إلى انخفاض حجم الموارد، وأن إجمالي الموارد، هي مجموع الإنتاج التراكمي، والاحتياطيات المؤكدة، والاحتياطيات الإضافية المقدرة، فضلاً عن جزء من احتياطيات المضاربة، وأيضاً التوسع في الاحتياطي النهائي، بسبب التعافي من عام 1990 الى 2050 بالنسبة للنفط غير التقليدي⁽³⁾.

(1) Justin Ritchie and Hadi Dowlatabadi. Evaluation the learning by doing theory of long-run oil, gas, and coal economics, Washington, may, 2017, p 14. www.rff.org.

(2) Jean –francois mercure, Pablo salas, on the global economic potentials and marginal cost of no–renewable resources and the price of energy commodities, Cambridge center for climate change mitigation, department og land economy, university of Cambridge, 17 july, 2018, p 5-6.

(3) David L. Green, Running out of and into oil: Analyzing Global oil depletion and transition through 2050 , p 7 .

لقد مررنا على أكثر من 15% من الفترة التي يقوم فيها رونجر (1997)، بتوضيح نظرية LBE لتزويد موارد الطاقة الهيدروكربونية في المستقبل، والتي يستند فيها إلى المبادئ الأساسية وهي التكاليف المستقرة على المدى الطويل، بقطع النظر عن تأثيرات السعر، وأيضاً مدى ملائمة نطاق التوازن بين الاحتياطي والانتاج لتوفير النفط والغاز في المستقبل.

في النهاية توضح النظرية على أن تحقق البحوث المستقبلية المتعلقة بـمصادر الطاقة طويلة الأجل، توازناً يعترف بالطبيعة الدورية لعمليات الصناعة في فترات صعودها وهبوطها، والتي تؤدي إلى تغيرات في الأسعار، ومن ثمَّ يمكن أن تستغل الاحتياطيات من الموارد الاحفورية، في اتجاهات تتيح إنتاج المزيد من الاحتياطيات بتكلفة أقل، والعكس بالعكس، وإن يتم تطبيق اتجاهات توازن R-P في كل من النفط والغاز بواسطة نظرية LBE⁽¹⁾.

سادساً: نظرية هارتويك (John M Hartwick)

توضح نظرية هارتويك قياساً تقريبياً يستند على التجربة العلمية المستدامة، في الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد القابلة للنضوب، مفادها أن مستوى ثابتاً للاستهلاك يمكن المحافظة عليه وإبقاؤه، إذا كانت قيمة الاستثمارات تساوي قيمة الربوع المتحققة من الموارد المستخرجة في كل وحدة زمنية، أي على الدولة التي لديها مثل هذه الموارد، إن تعمل على استقطاع جزء من الإيرادات التي جنتها، نتيجة بيع هذا المورد واستثماره في تكوين رأس المال الحقيقي، بشكل يحقق التنمية المستدامة في تكوين الإيرادات العامة، التي يجب أن تكون كافية لتوفير وضمان حياة كريمة

Justin Ritchie and Hadi Dowlatabadi, p 23.

(1)

للمجتمع، في الوقت الحاضر والمستقبل بعد نضوب المورد المملوك⁽¹⁾. إن نظرية هارتويك تبين أن الاستهلاك، ربما يكون مستداماً عندما تستعمل الموارد المستنزفة (غير المتجددة)، في حالة استثمار الإيرادات الصافية للأصول الهابطة في رأس المال القابل للإنتاج فقط، فالنظرية تتطلب قابلية للإحلال كافية بين الأصول القابلة للإنتاج وبين الموارد المستنزفة، ومن هنا فإن مجموع المخرجات يبقى ثابتاً لنصيب كل فرد، وببساطة يعني ذلك إذا كان يعتمد على الأصول الناضبة، فإن الحكمة تتطلب تعزيز بقية الأصول التي تبقى لمدة طويلة، فالعائدات المستمرة تعوض عن تبذير العائدات الصافية للاستهلاك الحالي، كذلك عبر (روبرت سولو) عبر عن هذا الموضوع أيضاً وبالصيغة نفسها، ولكن الجدل القائم الآن هو أن نضوب الأصول الطبيعية ربما ينعكس على الحسابات القومية⁽²⁾.

إن تحقيق مسار ثابت للاستهلاك الفردي ينتج عندما يستثمر كل إيجار الندرة^(*) في رأس المال، ولا يجب لأي جزء منه أن تستهلكه الأجيال الحالية، فمع معدل خصم موجب، فإن بعض من إيجار الندرة يستهلك، لذا يقترح (هارتويك) رسم مسار للاقتراب من الاستدامة، مستخدماً إيجار الندرة من بيع الموارد القابلة للاستنفاد لتعويض الأجيال المستقبلية⁽³⁾.

(1) أين تكمن ثروة الامم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة (29) عن البنك الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 83 .

(2) JM.Hartwick, Intergenerational equity and the investing of rents from exhaustible resources, American Economic Review, 1977, p.66.

(*) أطلق هارتويك مصطلح ايجار الندرة (ريع الندرة) على قيمة الموارد غير المتجددة او القابلة للاستنزاف .

(3) توم تيتنبرج، نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية و المعالجات الدولية لها، ترجمة : جلال البناء، القاهرة، 2004، ص 317.

الفصل الثاني

دورات أسعار النفط وسياسة أوبك

شهدت اسواق النفط العالمية تطورات منذ تعديل أسعار النفط عام 1973، غيرت طبيعة أسعار النفط الخام واتجاهاته، نظراً للدور الفعال الذي قامت به منظمة اوبك من حيث السيطرة على الاسعار والكميات، إذ تعد أسعار النفط الأكثر اضطراباً على المستوى العالمي مقارنة بأوضاع السلع الأخرى؛ حيث انها لا تتأثر بعوامل العرض والطلب فقط، بل تتعدى ذلك إلى جوانب اخرى كالمضاربات والاشاعات والتصريحات وغيرها، كذلك تؤثر على الاسواق الظروف السياسية وتقلبات الطقس وما الى ذلك. ففي سبعينيات القرن الماضي شهدت اسواق النفط حالة عدم استقرار وأصبح تذبذب اسعار النفط صفة متأصلة من صفات هذا السوق، مما جعل المنتجين والمستهلكين يتدخلون لحماية مصالحهم.

فالمنتجون يسعون الى الحفاظ على استقرار مداخيلهم جراء تصدير النفط، أما المستهلكون يسعون إلى حماية أنفسهم من تقلبات السوق وتزايد الأسعار؛ لذلك عمدت هذه الدول إلى تقليل الاعتماد على النفط والعمل على إيجاد بدائل أخرى. إذ قامت هذه الدول بعد صدمة 1973 بترشيد

الاستهلاك، وزيادة الخزين الاستراتيجي النفطي، ورفع معدلات إنتاج النفط الصخري والرملي الذي ادى فيما بعد الى تقليل الطلب على النفط المنتج من منظمة اوبك، ومن ثمّ تراجعت اسعار النفط بشكل كبير؛ بسبب لجوء الدول المستهلكة للنفط الى بدائل اخرى للطاقة.

ولغرض دراسة دورات أسعار النفط وسياسة اوبك يهتم الفصل الثاني بتناول الصدمات السعرية في ظل سوق المنتجين من 1973 الى 2019، الصدمات السعرية في ظل سوق المستهلكين من 1973 الى 2019، ودور أوبك في استقرار أسعار النفط الخام في السوق العالمية في ظل ازمة كورونا.

أولاً: الصدمات السعرية في ظل سوق المنتجين 1973 - 2019

شهدت أسعار النفط دورات صعود وهبوط طويلة وقصيرة، وهذا يعود إلى جملة من العوامل السياسية منها والاقتصادية والطبيعية والتكنولوجية التي أثرت في كميات الإنتاج والمعروض، إذ تخلق الاضطرابات السياسية حاله من عدم الاستقرار الامني الذي يعطل انسيابية الامدادات النفطية إلى السوق العالمية، كذلك إلى الظواهر التي تؤثر في أسعار النفط، كحدوث اضطرابات جوية او كوارث طبيعية كإعصار كاترينا الذي وقف الإنتاج، ومن ثمّ انحسار نقل النفط الى السوق، أيضاً ظهور مصادر طاقة جديدة في ظل التطور التكنولوجي الذي ساعد على تخفيض تكاليف انتاجها مما جعلها منافساً للطاقة التقليدية. فضلاً عن عوامل استراتيجية تتعلق بالقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في أوبك OPEC وخارجها. لذا أسعار النفط اكثر تقلباً من أسعار السلع الاخرى منذ الحرب العالمية الثانية، إذ إن ديناميكيات الطلب والعرض على النفط في الاقتصاد

العالمي إلى جانب أنشطة منتجي النفط انفسهم يضمن فهم الطبيعة المتقلبة لأسعار النفط⁽¹⁾.

شهدت المدة من عام 1973 إلى عام 2014 تقلبات وصددمات عديدة في جانب العرض ادت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في اسعار النفط، وعليه سنتناول أبرز الصدمات التي هزّت السوق النفطية خلال تلك الفترة :

الصدمة النفطية الاولى عام 1973

تعد صدمة عام 1973 الصدمة النفطية الإيجابية الأولى التي شهدها العالم النامي المنتج للنفط آنذاك وتمثلت بالزيادة الحادة في أسعار النفط من \$3.11 الى \$11.5⁽²⁾، نتيجة شحة النفط في السوق العالمية⁽³⁾، الناجم عن قيام الدول العربية المصدرة للنفط بفرض حظر على الولايات المتحدة وهولاندا لأسباب سياسية، تمثلت بالحرب العربية الإسرائيلية التي استخدم فيها العرب النفط كسلاح في المعركة، مما عجل في حدوث الصدمة النفطية الأولى التي أدت إلى تحولات عديدة في مختلف الجوانب، وبداية جديدة لمرحلة من العلاقات بين المنتجين للنفط من جهة، والمستهلكين من جهة أخرى⁽⁴⁾.

(1) Abdallah Fayyad and Kevin Daly, The impact of oil price shocks on stock market returns : comaring GCC countries with the UK and USA, Emerging markets Review, University of western Sydney, 2011, p 61 .

(2) Bouchaour & Al-Zeaud, Hussein Ali, Cherifa, Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic, International Journal of Business and Management”, Published by Canadian Center of Science and Education ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119, Vol. 7, No.18, 2012.

(3) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، لندن - الولايات المتحدة، 2009، ص 949 .

(4) Neil H. Jacoby, Multinational oil, Macmillan publishing, New York, 1974, p 257.

ان الصدمة التي شهدتها سوق النفط العالمية في مستهل السبعينيات لم تكن وليدة الصدفة، وانما كانت هناك بوادر تمثلت بسياسات الشركات الكبرى والاعتماد المتزايد على النفط فضلاً عن الاتفاقيات والاجتماعات التي حدثت قبل الصدمة ومن ابرزها اتفاقية طهران(*) / شباط 1972، اتفاقية طرابلس(**)، اتفاقية جنيف الأولى والثانية(***)، ومن اهم الاسباب التي أدت إلى حدوث الصدمة هي التأميمات النفطية التي قامت بها الدول العربية النفطية (العراق، الجزائر، ليبيا)، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط وبمعدلات عالية ولاسيما الدول الصناعية الكبرى لتكوين الخزين النفطي الاستراتيجي والتي تخلت عن بعض مصادر الطاقة كالفحم الحجري وتحولت نحو زيادة الاعتماد على النفط بشكل كبير.

من جانب آخر أدى اجتماع الوزراء العرب عام 1973 إلى التمهض بنتائج مهمة بشأن تخفيض الإنتاج بنسبة (25%) كمرحلة أولى ثم تليها خطوات لاحقة بالتخفيض بنسبة (5%) شهرياً والتي تعد الشرارة الأولى لارتفاع الأسعار في سوق النفط. تزامن مع قرار انخفاض الإنتاج بعد اجتماع الوزراء العرب انخفاض الإنتاج في كل من الولايات المتحدة وفرنزويلا.

(*) اتفاقية طهران وهي واحدة من اهم الاتفاقيات في مجال الصناعة النفطية في الشرق الاوسط والتي بموجبها فرضت اوبك على شركات النفط الكبرى الاعتراف بها كمنظمة، وقبولها لمبدأ التفاوض مع دول اوبك واعادة النظر في الاسعار المعلنة .

(**) اتفاقية طرابلس وهي الاتفاقية التي عدت مكملة لاتفاقية طهران من خلال ابرامها مع نفس مجموعة الشركات النفط الكبرى والحكومة الليبية التي اختارتها الدول المنتجة للنفط المطلة على البحر المتوسط (الجزائر و العراق و السعودية و ليبيا) .

(***) اتفاقية جنيف الاولى والثانية جاءت ايضا مكملة للاتفاقيات السابقة والتي عقدت من اجل معالجة خسائر الدول المنتجة للنفط نتيجة لانخفاض القوة الشرائية .

الجدول (1)

العوائد النفطية لبعض دول الاوبك للمدة (1972-1975) الوحدة: مليون دولار

السنة	1972	1973	1974	1975
العراق	575	1843	5700	7500
السعودية	3107	4340	22574	226276
الكويت	1657	1900	7000	7500
الامارات	551	900	5536	6000
الجزائر	700	300	3700	3378
ليبيا	159	230	600	510

Source: Abdelkader Sid Ahmed, L opep passé present et perspective, Opu, 1980, p13 .

فيما كان أهم الأسباب التي أدت الى الارتفاعات القياسية في أسعار النفط هو تنامي و بروز دور منظمة أوبك بعد مرور عقد على تأسيسها وأخذ دورها بصورة مباشرة كاتحاد قوي لمنتجي النفط في إطار منظمة الدول المصدرة وبشكل كارتل، إذ استطاعت أن ترفع الأسعار بسبب أن كلاً من العرض والطلب منخفض المرونة في الأجل القصير، وأن هذا الارتفاع في الأسعار لا يؤدي إلى تقليص الطلب أو انخفاضه في الأجل القصير بسبب صعوبة التحويل إلى مصادر بديلة للطاقة⁽¹⁾.

الصدمة النفطية الثانية عام 1979

شهد العالم ارتفاعاً ملحوظاً في عام 1979 جراء ارتفاع أسعار النفط الى \$20 بعدما كانت \$11,5 عام 1973⁽²⁾، ولعل من أبرز الأحداث التي تسببت

(1) محمد صالح سلمان، دراسة تحليلية لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 104، المجلد 24، جامعة بغداد، 2017، ص 260 .

(2) عصام الجلبي، مستقبل الثورة النفطية في العراق، وقائع ندوة مستقبل الثروة النفطية في ظل قانون النفط والغاز الجديد، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007 .

مع هذه الصدمة أضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في تشرين الثاني عام 1978، ثم اعقبها الثورة الإيرانية في بداية 1979 ما أدى إلى انخفاض الامدادات النفطية الإيرانية من (6) مليون برميل الى (1.5) مليون برميل وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أن بلغ (36) دولاراً للبرميل في كانون الأول عام 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جداً وفي الوقت نفسه ارتفعت فوائض دول الأوبك الى (211.7) مليار دولار، فقد ادت الفوائض النفطية لأيران إلى انخفاض إنتاجها النفطي وهذا ما أدى إلى رفع الأسعار نتيجة منافسة الدول الصناعية الكبرى على الكميات اللازمة من النفط خوفاً من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث السياسية في إيران، من جانب آخر تواصل انخفاض الدولار الأمريكي مما جعل دول أوبك ترفع أسعار النفط بنفس وتيرة هذا الانخفاض لتعويض ضعف القدرة الشرائية لعوائدها⁽¹⁾.

الصدمة النفطية الثالثة عام 1986

بعد تنامي دور منظمة الاوبك في عقد السبعينيات وتحولات السوق والقوى المؤثرة في أسعار النفط وتطوراتها والتي أدت إلى حدوث صدمتين متتاليتين في سوق النفط وما رافقها من آثار في الدول والاقتصاد العالمي مما دفع بالدول المستهلكة أنشاء وكالة الطاقة الدولية والقيام بأجراءات وقوانين لترشيد الاستهلاك وتقليل الاعتماد على النفط بتنوع مصادر الطاقة مما مهد لحدوث صدمة عكسية بلغت فيها الأسعار دون \$10⁽²⁾. وقد اثرت بشكل كبير

(1) دحاوية عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2016، ص 76.

(2) Siamack Shojai and Bernard S. Katz, The oil market in the 1980s A decade of decline, 1th Edition, library of congress, new york, 1992, p 33 .

في مصالح معظم الدول المنتجة؛ بسبب انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية، هناك مجموعة أسباب ساعدت على انهيار أسعار النفط ووقوع الصدمة النفطية الثالثة عام 1986 من أهمها:

(أولاً) عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة أوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف مصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات نسب السكان العالية مثل إندونيسيا، وفنزويلا، ونيجيريا، وغيرها يسعون إلى تحقيق إيرادات نفطية كبيرة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

(ثانياً) معظم دول أوبك لم تحترم نظام حصص الإنتاج والأسعار الرسمية، إذ طبقت أوبك في بداية الثمانينيات نظام حصص للضغط على الأسعار بما ينسجم مع التطورات في الاقتصاد العالمي، وحددت سقف الإنتاج بـ(17 مليون ب/ي)، إلا أن الدول لم تحترم حصصها إنتاجية المحددة فرفعت انتاجها.

(ثالثاً) المنافسة الشديدة التي واجهتها دول أوبك بعد إقرار نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة من خارج المنظمه للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على (85%) من الإنتاج العالمي للنفط، تقلصت تلك النسبة إلى (60%)، على الرغم من دعوة أوبك سائر الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك؛ مما جعل أوبك تتخلى عن سقف الإنتاج⁽²⁾. وقد أدى ذلك إلى ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك، تتمتع

(1) علاء عبد كطافة، مصدر سبق، ص 165 .

(2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 68 .

بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج، إذ استطاعت هذه الدول تغطية (15%) من إجمالي الاستهلاك العالمي. وهذا نتيجة الدور الذي مارسه وكالة الطاقة الدولية بتشجيع الاستكشافات والتنقيب.

(رابعاً) وجود دول منتجة خارج أوبك على رأسها روسيا، لم تلتزم بقرارات أوبك، فأستمرت في زيادة الإنتاج لتعويض خسارتها مما جعل أوبك ترضخ إلى تخفيض أسعار نفطها للحفاظ على مصالحها⁽¹⁾.

الصدمة النفطية الرابعة عام 1998

شهد عام 1998 انهياراً في أسعار النفط، مما سبب صدمة سلبية للدول المنتجة للنفط وإيجابية للدول المستهلكة للنفط⁽²⁾، واهم اسبابها زيادة العرض النفطي مقابل انخفاض الطلب بسبب الأزمة المالية التي تعرضت لها اقتصادات جنوب شرق اسيا⁽³⁾، فمن جانب العرض رفعت دول أوبك إمداداتها من (25) مليون برميل الى (27.5) مليون برميل مما ساهم في زيادة الاختلالات في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود (12.3) دولار للبرميل. كما أثرت الأزمة الاسيوية في دول العالم كافة، ولاسيما الدول المنتجة للنفط والتي انخفض معدل نموها من (3.4%) عام 1997 الى (1.8%) عام 1998⁽⁴⁾، وكذلك أدى انخفاض عائدات النفط إلى تفاقم

(1) محمد عبد صالح، مصدر سبق، ص 65.

(2) حيدر شلب وشكه، التطور التاريخي لاسعار النفط خلال المدة (1998 - 2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 18، 2015، ص 10.

(3) James D.Hamilton, Historical Oil Shocks, Department of Economics, University of California, San Diego, February 1, 2011, p.p.19, 20.

(4) دحاوية عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)، مصدر سبق، ص 79.

الديون في دول الأوبك، إذ وصلت في العام نفسه إلى (390 مليار دولار)، وهذا راجع إلى تدني أسعار النفط وتأثير التضخم، كذلك عدم الاستقرار الذي مرت به منطقة الشرق الاوسط⁽¹⁾. وكان من بين نتائج الازمة قيام فنزويلا بزيادة حصص الإنتاج بما نسبة (10%) في اجتماع الأوبك في تشرين الثاني عام 1997 بحجة مساعدة الاقتصاد العالمي على تخطي اثار الازمة الاسيوية، فضلا عن زيادة قدرة إنتاجها من النفط ورفعته من (1.2) مليون برميل في اليوم سنة 1997 الى (2.6) مليون برميل في اليوم سنة 2000 اضافة إلى استخدام الولايات المتحدة الامريكية برنامج النفط مقابل الغذاء لزيادة وارداتها النفطية من العراق⁽²⁾.

الصدمة النفطية الخامسة عام 2008

بالرغم من الأحداث العالمية التي سبقت الصدمة المتمثلة بالازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)^(*) على أسواق النفط العالمية، حدثت صدمة ايجابية أخرى عام 2008⁽³⁾، إذ عرفت الصدمة النفطية ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط الخام في المدة بين 2003 إلى 2007 حتى بلغت 140 دولاراً

(1) مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص 253 .

(2) بوتوهامي زينب، ازمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مصدر سابق، ص 27.

(*) ازمة الرهن العقاري هي ازمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة عام 2007 والتي فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الازمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة الامريكية ثم البنوك والاسواق المالية والعالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي .

(3) El-Gamal, Mahmoud A& Jaffe Amy Myers, " Oil, Dollars, Debt, and Crises The Global Curse of Black Gold", Cambridge, NewYork, 2010, p 58 .

للبرميل في عام 2008، بسبب حدة المضاربات في الاسواق الآجلة التي هيأت الظروف لفقاعة المضاربة، والتي رافقها انخفاض في أسعار النفط في مطلع عام 2009 إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل بسبب الانكماش والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية واستعمال المخزون التجاري، لكن الاسعار ارتفعت لتبلغ أكثر من 100 دولار للبرميل عام 2011؛ بسبب السياسات الاقتصادية التوسعية في الدول الصناعية⁽¹⁾.

ولم تستطع محاولات الأوبك تخفيض العرض النفطي للمحافظة على الاسعار وان قراراتها كانت غير مؤثرة في السوق، ويعود سبب ذلك إلى أن السوق النفطية أساساً غير منضبطة، لوجود دول منتجة خارج أوبك وانها لم تلتزم بقرارات أوبك فأستمرت على زيادة الإنتاج لتعويض خسارتها، ومن ثمَّ كان لذلك تأثير في الدول المنتجة لأن النفط هو المورد الاساسي لهذه الدول وأغلب هذه الدول لم تمتلك محافظاً أو صناديق سيادية أو استثمارية وعليه فإن التأثير السلبي كان في مجال انخفاض الإيرادات العامة وتأثيره في وضع الموازنة العامة للدولة⁽²⁾.

كما لعبت العوامل التكنولوجية دوراً في حدوث زيادة في امدادات النفط للسوق العالمية ومن ثمَّ فإن تطورات تكنولوجيا التكسير Fracturing Technology أثرت في سعر النفط بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الصخري⁽³⁾. وساهمت الاضطرابات في الإمدادات النيجيرية في ربيع عام

(1) Thomas A. pugel, International Economics, 15th Edition, Mc Graw- Hill, New York, 2012, p 331 – 232 .

(2) محمد عبد صالح، مصدر سبق، ص 65 .

(3) Takuji Fueki and others ,Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market, monetary and economic department, may, 2018, p 14 .

2008 في تذبذب أسعار النفط خلال هذه الفترة، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في عرض خامات النفط الخفيف ومنها المساهمة في ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

الصدمة النفطية السادسة عام 2014

عرفت أسعار النفط تراجعاً حاداً في السوق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014، هذا التراجع التاريخي وضع حداً لفترة استقرار دامت لأربع سنوات حول معدل سعر قرابة 100 دولار للبرميل. ما جعل الكثيرين ينظرون إليه على أنه إشارة إلى نهاية السعر العالي لبرميل النفط. وأشارت التقديرات إلى بقاء سعر خام النفط متدنية، ولم تعرف زيادات هامشية الا خلال عام 2016⁽²⁾. ولعل من بين الأسباب العديدة التي أدت إلى هذا الانخفاض في أسعار النفط هي هبوط الطلب بسبب الترشيد الذي حدث في استهلاك الطاقة⁽³⁾، وأن بداية انخفاض نمو الطلب بسبب التغيرات الهيكلية التي أدخلت على التكنولوجيا بتطوير تقنيات حديثة في مجال الاستخراج⁽⁴⁾.

فضلاً عن ارتفاع الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري بمقدار الضعف في السنوات الماضية نتيجة القفزة النوعية، إذ إنها شهدت نمواً

(1) داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000 - 2010)، مصدر سبق، ص 66.

(2) John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Implications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015, p.155.

(3) عصام محمد عبد الرضا، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد (8)، المجلد 24، 2016، ص 2126 .

(4) علي مرزا، اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، الدوحة، 2015، ص 4 .

كبيراً مع استحداث تقنية الكسر الهيدروليكي لاستخراج النفط والغاز من بين صخور الشيست من مكامنها في أعماق الأرض، وهذا التوجه الأمريكي كان من الأسباب الرئيسية في تهاوي أسعار النفط عالمياً مع زيادة التدفق في السوق الدولي هذا من جانب، ومن جانب آخر انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية على الإنتاج، مما جعل الدول المنتجة تضخ عند مستويات مرتفعة، وأدى إلى تزايد العرض في السوق، في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب. فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ حزيران 2014 ثلاثة أضعاف تقريباً إلى (900) ألف برميل يومياً، فضلاً عن أن الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي في العراق والشام لم يؤثر في تدفقات النفط في العراق، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد في انخفاض العرض العالمي للنفط نتيجة هذا النوع من المخاطر⁽¹⁾.

وما زاد من حدة الوضع إعلان أوبك رفضها التدخل لإعادة التوازن للسوق وخفض الإنتاج في الوقت الذي يعاني فيه السوق النفطية من التخمّة في العرض⁽²⁾، إذ طالما أدت السعودية ودول أخرى دور المنتج المتمم الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج ولكونها في الوقت الحاضر تتمسك بالدفاع عن حصتها في السوق⁽³⁾. ويبين الجدول (2) كميات إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري.

(1) بوتوهامي زينب، أزمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مصدر سابق، 31-38.

(2) خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 5.

(3) Global economic prospects, A world Bank Group, 2015, p159-161.

الجدول (2)

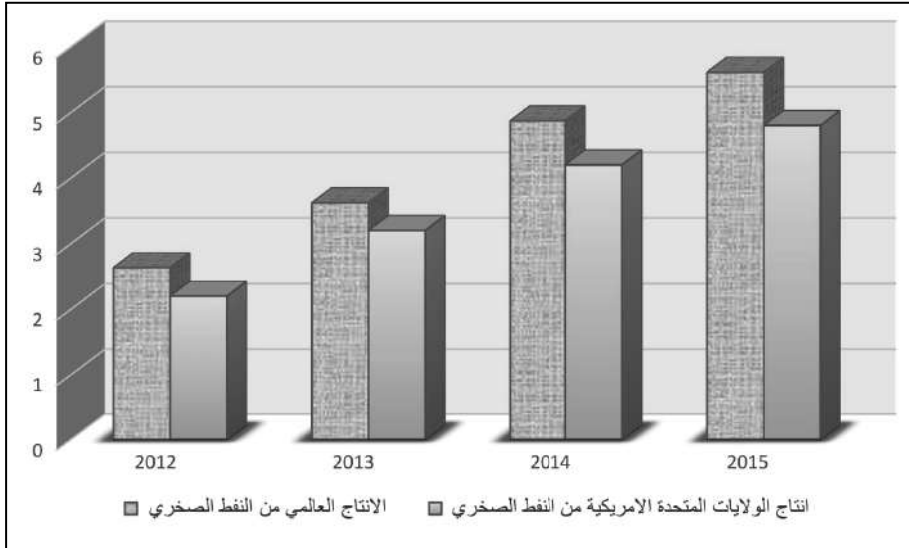
كميات انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري (مليون برميل يوميا)

السنوات	الانتاج العالمي من النفط الصخري	انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري	نسبة انتاج الولايات المتحدة إلى العالم %
2012	2.63	2.2	83.7
2013	3.62	3.2	88.4
2014	4.87	4.2	86.3
2015	5.61	4.8	85.5

المصدر: جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين واثروهما على اسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 14. <http://www.amf.org.ae/ar>

شكل (6)

انتاج النفط الصخري للمدة (2012 - 2015)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ثانياً: الصدمات السعرية في ظل سوق المستهلكين 1973 - 2019

لقد مرت الدول المستهلكة للنفط بصدمات نفطية منذ أكثر من ستة عقود، كان أولها مطلع السبعينيات إذ ارتفع الطلب على النفط بشكل لم يسبق له مثيل وتلتها عدة صدمات أخرى، وفيما يأتي نستعرض الصدمات النفطية التي أثرت في الدول المستهلكة.

الصدمة النفطية الأولى عام 1973

تعد صدمة النفط لعام 1973 نقطة تحول في أواخر القرن العشرين، بالنسبة لمعظم البلدان الصناعية الغربية، إذ شهدت هذه الدول زيادة الكبيرة في الطلب على النفط وبمعدلات عالية ولاسيما الدول الصناعية الكبرى لتكوين الخزين النفطي الاستراتيجي والتي تخلت عن بعض مصادر الطاقة كالفحم الحجري وتحولت نحو زيادة الاعتماد على النفط بشكل كبير. فضلاً عن إصابة الدول المستوردة للنفط بظاهرة التضخم الركودي، أي ارتفاع معدلات التضخم والبطالة نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج وارتفاع تكاليفه المتغيرة، مما دفعها إلى التعاون من أجل إنشاء وكالة الطاقة الدولية IEA عام 1974، لتقليل الاعتماد على النفط وتطوير مصادر الطاقة البديلة، نتيجة صدمة أسعار النفط 1973⁽¹⁾.

الصدمة النفطية الثانية عام 1979

رافق نقص عرض النفط الذي حصل في 1979؛ بسبب انقطاع امدادات النفط الايراني لأسباب داخلية، الزيادة الكبيرة في نمو الطلب العالمي والتي عدت أعلى نسبة اعتماد على النفط في العالم إلى ما يقارب 66% مليون

Robert B. Barsky and Lutz Kilian, Oil and the Macro economy Since the 1970 (1) s, Journal of Economic Perspectives, Vol (18), No (4), 2004, p.117-119.

برميل يومياً، فضلاً عن سياسة دول منظمة الطاقة الدولية IEA المتبعة في بناء المخزونات الاستراتيجية وشراء الكميات الاحترازية بسبب مخاوف تجاه انقطاع الامدادات النفطية، دفعت إلى زيادة وتيرة نمو الطلب بنسبة اعلى من نمو العرض⁽¹⁾.

الصدمة النفطية الثالثة عام 1986

إن الحالة التي شهدتها الدول الصناعية من خوف وفزع جراء الصدمتين الاولى والثانية في ارتفاع اسعار النفط أدى الى انخفاض الطلب العالمي من النفط بعد ارتفاع اسعاره بعد تلك الصدمتين النفطيتين، التي دفعت الدول الصناعية الكبرى إلى تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، مثل الفحم والغاز الطبيعي، مهدت الى البحث عن مصادر الطاقة البديلة⁽²⁾.

انتهجت الدول الصناعية سياسة توفير الطاقة ودعم البحوث والمشاريع الداعمة إلى إنتاج مصادر طاقة جديدة، كذلك دخول منتجين جدد الى السوق النفطية من خارج أوبك التي أضحت تعاني من تمزق داخلي، وقد ساهمت هذه العوامل في تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية⁽³⁾. مما أثر في حصة أوبك في السوق النفطية، فمثلا تراجع استهلاك كندا من النفط من (41%) عام 1979 الى (30%) عام 1985، وفي المقابل ارتفاع استهلاكها من الفحم في المدة نفسها من (8%) الى (13%) عام 1985⁽⁴⁾.

(1) محمد صالح سلمان وعبد الحميد عبد الهادي، دراسة تحليلية لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 104، المجلد 24، جامعة بغداد، 2018، ص 226.

(2) Maurice Drousset, Le Marche du Petrole, Edition Ellips 1999, P49 .

(3) احمد حسين علي الهيتي، اقتصاديات النفط، مصدر سبق، ص 521 - 257.

(4) علاء عبد كطافة، مصدر سبق، ص 165 .

الصدمة النفطية الرابعة عام 1998

أدى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من (4.1%) عام 1997، إلى (2%) عام 1998، نتيجة تتابع الازمات الاقتصادية في العالم⁽¹⁾. إذ شهدت دول آسيا أزمة اقتصادية مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط من هذه الدول التي تعد من الدول الرئيسة المؤثرة في نمو الطلب العالمي، ومن ثمَّ أثر ذلك في مستوى الاداء الاقتصادي العالمي⁽²⁾، بسبب الاعتماد الكبير على النفط فأن تقلبات اسعار النفط العالمية ستؤثر في الصناعات ذات الصلة وستؤثر بشكل أكبر في النمو الاقتصادي في الصين، وأيضاً إن صدمات الأسعار ستؤثر حتماً في أسواق المعادن ومن ثم تجلب التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الصين⁽³⁾. اضافة الى تراجع معدلات النمو في دول جنوب شرق آسيا، وشروع أوبك بزيادة حصتها من الإنتاج⁽⁴⁾، وكان من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال هذه المدة هو الانكماش الاقتصادي الآسيوي نتيجة الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، من جانب آخر قامت فنزويلا بزيادة حصص الإنتاج بما نسبة (10%) في اجتماع الأوبك في تشرين الثاني عام 1997 بحجة مساعدة الاقتصاد العالمي على تخطي آثار الأزمة الآسيوية، فضلاً عن زيادة قدرة إنتاج من النفط ورفعها من (1.2) مليون برميل في اليوم سنة 1997 إلى (2.6) مليون

(1) ماجد عبد الله، النفط والعولمة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (4)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 141.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، اسواق النفط العالمية، مصدر سبق، ص 192 .

(3) Chuanguo Zhang and Xiaohuatu, The effect of global oil price chocks on china's metal markets, Energy economics, 2016, p 132 .

(4) أيمن عبد خضير وحسين حسب الله علوان، قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 20، العدد 79، 2014، ص ص 277 - 278 .

برميل في اليوم سنة 2000 قابله استخدام الولايات المتحدة الأمريكية برنامج النفط مقابل الغذاء لزيادة وارداتها النفطية من العراق⁽¹⁾.

الصدمة النفطية الخامسة عام 2008 - 2009

شهدت أسعار النفط بداية ارتفاع خلال عام 2007 إلى أن بلغت مستويات مرتفعة جدا عام 2008، ويعود ذلك لجملة من الأسباب منها تزايد معدل النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب العالمي على النفط، كذلك انخفاض أسعار صرف الدولار، بالإضافة الى مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير، أي يعود الارتفاع في أسعار النفط إلى ضعف نمو الطاقة التكريرية في دول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة في العقدين الماضيين، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة، أغلبها في آسيا، إذ كانت قوانين وتشريعات حماية البيئة تقف حائلا دون إنشائها في الدول المستهلكة.

وقد حفز النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال المدة 2003-2008. والزيادة في استغلال طاقات التكرير المتاحة، الأمر الذي دفع أسعار النفط للصعود⁽²⁾. فضلا عن زيادة المضاربات بالعقود الآجلة مصدره المخاوف والتحوط المتولد عند المستهلكين من تذبذب أسعار النفط مما دفع بالمضاربيين إلى زيادة طلبهم على النفط، مما أثر ذلك في الطلب العالمي⁽³⁾.

(1) بوتوهامي زينب، أزمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مصدر سابق، ص 27.

(2) الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، ص 191 .

(3) El-Gamal, Mahmoud A& Jaffe Amy Myers (2010) Oil, Dollars, Debt and Crises The Global Curse of Black Gold, Cambridge, New York, 2010, p 22 .

الصدمة النفطية السادسة عام 2014 - 2015

أدى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة له وعلى رأسها منطقة اليورو. ولم يقتصر التراجع في النمو على الدول الصناعية المتقدمة إنما امتد ليشمل اهم الاقتصادات الناشئة في العالم، فقد تراجع النمو في الصين الى (7.3%) في الربع الثالث من عام 2015 مقارنة بـ(7.5%) في الربع الثاني من العام نفسه.

ففي عام 2014 كان تباطؤ النمو الاقتصادي في العالم واضحا، اذ تزامن مع الاءاء المنخفض في أوروبا واليابان انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية والناهضة من 7.1% عام 2010 الى 3.3% عام 2015 لكن ضعف النمو في البلدان النامية والناهضة أسهم أيضاً في تدهور سعر النفط بنسبة تقدر 35%⁽¹⁾. كذلك السياسات المتبعة والمقدرة العالية من قبل الدول المستهلكة في تخفيض (كثافة استعمال الطاقة) الى النصف منذ عام 1970 بسبب سياستها المتبعة وتنويع مصادر الطاقة واستغلالها بالصورة المثلى التي تحد من ارتفاع الطلب على النفط⁽²⁾.

الجدول (3)

الأسعار الاسمية للخامات الرئيسية للنفط للمدة (1972-2019) دولار للبرميل

السنوات	سلة أوبك	غرب تكساس	برنت	السنوات	سلة أوبك	غرب تكساس	برنت
1972	2.48			1996	20.29	22.12	20.64
1973	3.1			1997	18.68	20.61	19.11

(1) احمد بريهي علي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، مصدر سبق، ص 419.

(2) محمد صالح سلمان وعبد الحميد عبد الهادي، مصدر سبق، ص 271 .

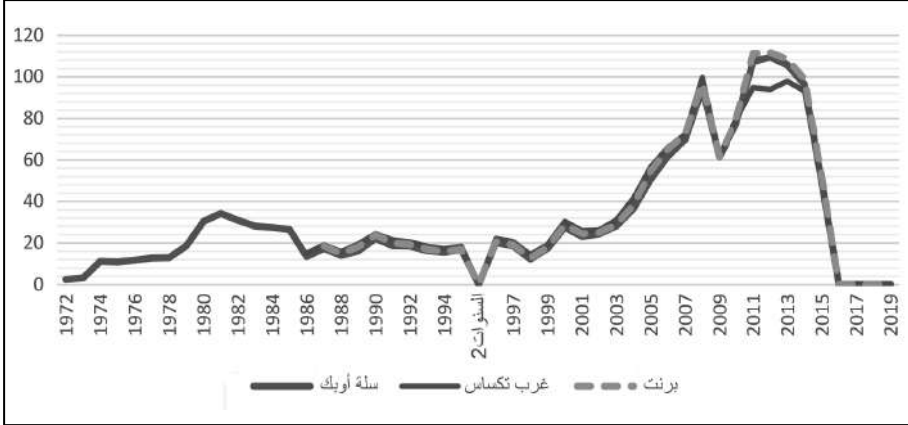
الفصل الثاني: دورات أسعار النفط وسياسة أوبك

12.76	14.42	12.28	1998			11.2	1974
17.9	19.34	17.47	1999			10.9	1975
28.66	30.38	27.6	2000			11.7	1976
24.46	25.98	23.12	2001			12.8	1977
24.99	26.18	24.36	2002			12.9	1978
28.85	31.08	28.1	2003			18.6	1979
38.26	41.51	36.5	2004			30.5	1980
54.57	56.64	50.64	2005			34.3	1981
65.16	66.05	61.8	2006			31	1982
72.44	72.34	69.8	2007			28.1	1983
96.94	99.67	94.45	2008			27.5	1984
61.74	61.95	61.6	2009			26.5	1985
79.61	79.48	77.45	2010		15.05	13.5	1986
111.26	94.88	107.46	2011	18.53	19.2	17.4	1987
111.63	94.05	109.45	2012	14.91	15.97	14	1988
108.56	97.98	105.87	2013	18.23	19.64	16.21	1989
98.97	93.17	96.29	2014	23.76	24.53	22.26	1990
52.32	48.66	49.49	2015	20.04	21.54	18.62	1991
43.76	43.27	40.76	2016	19.32	20.58	18.44	1992
54.17	50.82	52.43	2017	17.01	18.43	16.33	1993
71.22	65.16	69.78	2018	15.86	17.2	15.53	1994
64.3	57.1	64.1	2019	17.02	18.43	16.86	1995

Source: U.S. Energy Information Administration (EIA), www.eia.gov .
OPEC, Annual Statistical Bulletin, several issues, www.opec.org .

شكل (7)

الأسعار الاسمية للخامات الرئيسة للنفط للمدة (1972- 2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

ومن الجدول (3) نلاحظ تقلب أسعار النفط تارة يرتفع وتارة اخرى ينخفض بسبب عوامل عديدة جعلت من أسواق النفط في حاله غير مستقرة وهذا أدى الى التأثير على الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له من حيث تعرض كلاهما الى صدمات تقلب أسعار النفط التي تقود الى حدوث مشاكل في اقتصاداتها .

ثالثاً: دور أوبك في استقرار أسعار النفط الخام في السوق العالمية

في ظل ازمة جائحة كورونا عام 2020

تحت تأثير الجائحة والتوتر بين روسيا والمملكة العربية السعودية، واجه سوق النفط صدمة طلب وعرض سلبية في الوقت نفسه. إذ نشأت صدمة الطلب السلبية بسبب الركود الاقتصادي نتيجة الجائحة وما رافقها من اصابة العمال وإجراءات الإغلاق التي أضرت بالطيران والسياحة بشكل كبير. وتأثر الطلب أيضاً بانخفاض المواد الأولية ورأس المال والمدخلات

الوسيطه بسبب الاضطرابات في النقل العالمي⁽¹⁾، أما صدمة العرض السلبية والناجمة عن انسحاب روسيا من تحالف منتجي النفط الذي كان يهدف إلى توازن السوق في أوائل اذار 2020 فقد أدت إلى هبوط أسعار النفط الخام⁽²⁾.

وبسبب الصدمتين كل من جائحة كورونا وانخفاض الطلب على النفط، تأثرت الدول النفطية بشدة جراء قيام حكوماتها على محاربة الجائحة مع التخفيف من المشاكل الاخرى مثل الفقر، حيث انعكست اثار الجائحة على معظم البلدان من خلال انخفاض اجمالي الناتج المحلي العالمي، فقد انخفض بنسبة 2%⁽³⁾. وفي ظل هذه الظروف قامت الدول النفطية إلى إعادة المحاولة لعقد اجتماع أوبك+ إذ تحاول أوبك خفض الإنتاج عبر حصص إنتاج النفط منذ ان تراجعت أسعار النفط. إذ إن انخفاض أسعار النفط يجبر أوبك على اتخاذ اجراءات جذرية لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط والحفاظ على استقرار نسبي في الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾ وكالاتي⁽⁵⁾:

1 - تعديل أوبك+ في 12 نيسان والبالغ (9.7 مليون برميل / يوم) هو الأكبر في تاريخ أوبك وفي خضم الجائحة؛ نظراً لأكبر انهيار في الطلب على النفط شهدته الأسواق العالمية في تاريخها، لذا كان من الضروري تقييد الإنتاج وضبط العرض في أسرع وقت ممكن. إذ إنَّ أوبك هي الجهة الوحيدة التي لديها القدرة على تنفيذ تعديل منسق. هذه التخفيضات

(1) Melike Bildici and others, p 2.

(2) فاطمة خميس الحملوي، سوق النفط وجائحة كورونا الاثار المرتقبة والفرص المتاحة للاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، سلسلة أوراق الازمة، العدد 8، 2020، ص 2.

(3) Muhammed Bilal Tahir and Amber Batool, covid-19 : healthy environmental impact for public safety and menaces oil market, scienc of the total environment journal, vol 4, no 14, 2020, p 2.

(4) Mario Arturo Ruiz, p 2.

(5) OPEC. OPEC monthly oil market report. OPEC bulletin 4-5, 2020, PP 28.

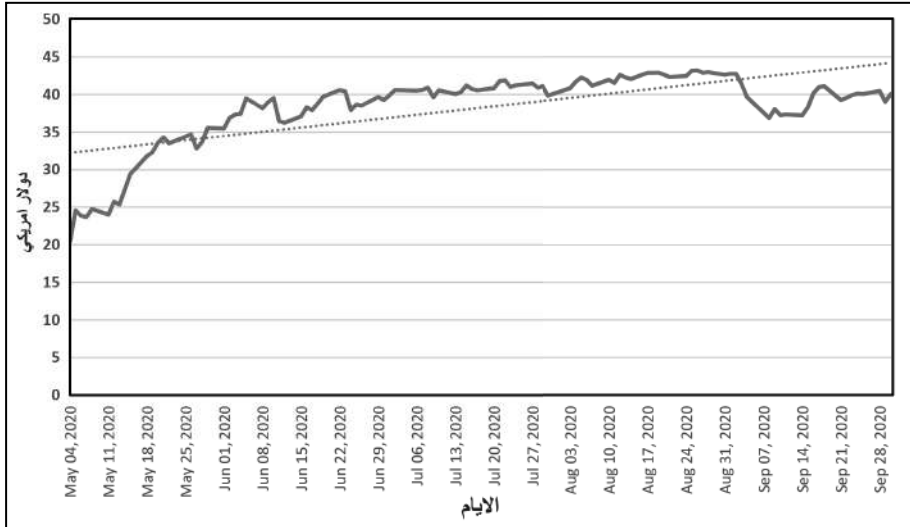
الواسعة في الإنتاج مدفوعة بالاقتصاد؛ ولكن كان من المهم بدء عملية تعديلات الإنتاج المنسقة وعكس زيادة الإنتاج في اذار.

2 - اسناد دور مهم إلى ابتكارات أوبك الجديدة بعد عام 2016 مثل لجنة المراقبة الوزارية المشتركة (JMMC) والتي يمكن أن تقوم بدور مهم عند تقديم التوصيات بين الاجتماعات الرسمية أكثر من أي وقت مضى، إذ سيكون التعاون بين JMMC (Joint Ministerial Monitoring Com- mittee) واللجنة الفنية المشتركة (-Jurong Town Corpora- JTC tion ضرورياً لتوفير الإنذارات المبكرة الأساسية وخارطة طريق للعمل لمنتجي أوبك+.

3 - تشير التوقعات الأخيرة لأوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط سينخفض بواقع (6.8 مليون برميل في اليوم) في عام 2020 ومن ثمَّ

شكل (16)

أسعار النفط اليومية (1 ايار 2020 - 30 ايلول 2020)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات وكالة الطاقة الأمريكية (www.eia.gov).

سيكون (92.82 مليون برميل في اليوم). وسيكون هناك بضعة أسابيع يظل السوق يعاني من الجائحة ويزداد المعروض النفطي؛ ولكن أوبك تتوقع حدوث انتعاش في الأسعار يقوده الطلب في الصيف مع إعادة الفتح التدريجي للاقتصادات بالإضافة إلى تعهد أوبك + بتخفيض كمية تاريخية من النفط الخام ومن ثمَّ فإنَّ المنحنى المستقبلي مقوم بأقل من قيمته الحقيقية.

يوضح الشكل (16) أسعار النفط اليومية خلال عام 2020 ووصولها إلى مستويات متدنية بسبب جائحة كورونا التي جعلت دول العالم تغلق اقتصاداتها تحسباً لانتقال هذا الفيروس، هذا قاد إلى انخفاض الطلب على النفط من قبل الدول المستهلكة ومن ثمَّ تهاوي الأسعار، ومع نهاية عام 2020 أخذت الدول اتباع سياسة الأنفتاح الجزئي مع تخفيف الاجراءات المفروضة على السفر والتنقل زاد الطلب على النفط هذا من جهة، ومن جهة اخرى اتفاقية اوبك بلس حول تخفيض الإنتاج اليومي من النفط الخام مما دفع ذلك الى تعافي أسعار النفط.

الفصل الثالث

دور النفط الصخري الاميركي في مزاحمة النفط التقليدي

إن التوازن الآني والتفاعل المتبادل بين عرض النفط والطلب عليه يعمل على تقرير التوازن السعري للنفط الخام، وبشكل عام فإن مرونة الطلب على النفط وعرضه منخفضة في الأمد القصير، فاستجابة الطلب على النفط وعرضه لا يتغيران صعوداً او نزولاً إلا بنسب منخفضة ذلك عند تغير السعر في السوق.

يتناول هذا الفصل: احتياطات النفط الصخري واتجاهات الانتاج الاميركي منه خلال المدة 2000-2020، المحددات الكلفية لإنتاج النفط الصخري مقارنة بأسعار النفط، العلاقة بين اسعار النفط وتصاعد عرض النفط الصخري، و دور الطاقة المتجددة في مزاحمة الطاقة الاحفورية .

اولاً: احتياطات النفط الصخري واتجاهات الانتاج الاميركي منه خلال المدة (2000-2020)

بدأ استغلال النفط الصخري Oil Shale تجارياً في بداية عام (1839) في اسكتلندا⁽¹⁾، وهو عبارة عن النفط المحصور في طبقات

(1) عبد الله محمد عيتاني، الصخر الزيتي، مصدر محتمل للنفط غير التقليدي، مجلة القافلة، تصدر عن شركة أرامكو السعودية، العدد 3، المجلد 61، 2012، ص 22.

الصخور^(*) التي تحتوي على مادة تدعى بالكيروجين Kerogen، وهي مادة عضوية غير مكتملة النضج، لذا يكون النفط الصخري أكثر لزوجة من النفط الخام مما يولد صعوبات في عملية شحنه⁽¹⁾. إن دخول منتج النفط الصخري للأسواق النفطية أحدث تغييراً في مجال القوى المتحكمة بالسوق (العرض والطلب على النفط)، وأحدث تساؤلات عن قدرته المستقبلية في التعويض عن العجز الذي قد يحدثه نضوب أو انخفاض إنتاج النفط الخام التقليدي، وقدرته في تغيير المشهد العالمي بجانبه الجيونيظي⁽²⁾.

يعتمد إنتاج النفط الصخري على ما موجود من احتياطات مخزونة منه، فتشير المعلومات الاحصائية حسب إدارة الطاقة الامريكية إلى وجود حوالي (418.9) مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة من النفط الصخري موزعة على مستوى (46) دولة في العالم، كانت بالمرتبة الاولى الولايات المتحدة الامريكية وتليها روسيا باحتياطي مؤكد للبلدين (78.2 و 75.8) مليار برميل (على التوالي)⁽³⁾، وبنسبتي (18.7 % و 18.1 %) من إجمالي الاحتياطات العالمية (على التوالي). وتم ترتيب الدول بالاعتماد على إمكانية استخراج

(*) لا يعتبر الجيولوجيون Geologists الصخر النفطي صخراً حقيقياً، وتختلف مقاومة الكسر بين الصخور النفطية باختلاف احتواءه للمادة العضوية. المصدر:

- Spelght, James G., Shale Oil Production Processes, Gulf Professional Publishing, 2012, P 1.

Source: (1)

- Hughes, B, Overcoming Shale Oil Processing Challenges, Baker Incorporated Ltd, 2013, P 2 - 4.

- Cassidy, Edward S, & Grossman, Peter Z., Introduction to Energy: Resources, Technology, & Society, 2nd Edition, Cambridge University Press, 1998, P 565.

(2) زكريا وهبي، التحولات الجيو - نفطية العالمية الجديدة : واقع وتحديات، مجلة مدارات سياسية، تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 4، ص 172.

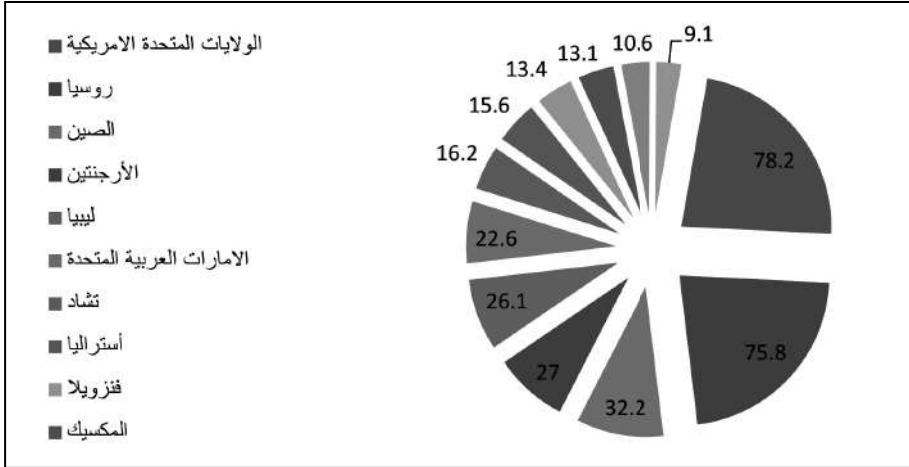
(3) U. S. Energy Information Administration, World Shale Resource Assessments, 2015, P 3.

النفط الصخري بشكل مربح واقتصادي في ظل ظروف السوق، إذ تعتمد امكانية استرداد الموارد اقتصادياً على ثلاثة عوامل هي⁽¹⁾: تكاليف حفر الآبار واستكمالها، وكمية النفط المنتج من البئر في متوسط عمره، والأسعار المتحصلة لإنتاج النفط.

من الممكن توضيح قائمة عشر دول مرتبة حسب حجم الاحتياطيات المؤكدة فيها من النفط الصخري بالشكل الآتي :

الشكل (9)

الدول مرتبة حسب حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط الصخري



-U. S. Energy Information Administration, World Shale Resource Assessments, 2015.

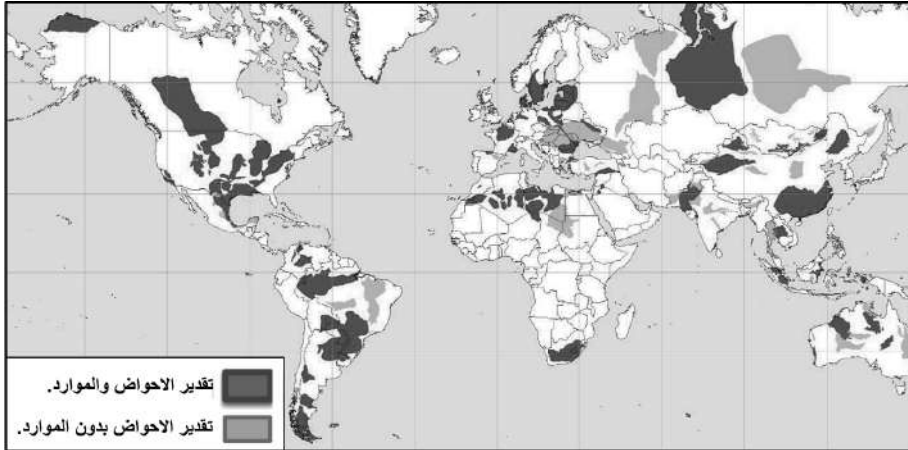
نلاحظ من الشكل (9) كميات الاحتياطي من النفط الصخري فتصدر الولايات المتحدة الامريكية على رأس الدول التي تمتلك احتياطيات النفط الصخري ومن ثم روسيا والصين والارجنتين وتليها نزولاً الدول الاخرى

U. S. Energy Information Administration, Technically Recoverable Shale Oil & Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States, Independent Statistics & Analysis, June 2013, P 10. (1)

التي تملك احتياطيات من النفط الصخري، يتوزع النفط الصخري على (95) حوضاً رسوبياً خارج الولايات المتحدة الأمريكية، و(21) حوضاً رسوبياً في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أهم الولايات الأمريكية المحتوية على مورد النفط الصخري هي ولاية تكساس، شمال داكوتا، وبنسلفانيا، وولايات أخرى . والشكل الآتي يوضح توزيع الأحواض الرسوبية للنفط الصخري على مستوى العالم.

الشكل (10)

توزيع أحواض النفط الصخري على مستوى العالم



Source: U. S. Energy Information Administration, Technically Recoverable Shale Oil & Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States, Independent Statistics & Analysis, June 2013, P 5.

يشار إلى أن رأي محلي الاسواق النفطية أن دخول إنتاج النفط الصخري هو منافس للنفط التقليدي في السوق العالمية للنفط فأدى الى تحولات هيكلية في السوق، وعملية ارتفاع اسعار النفط الخام بالأسواق قد حفزت نشاطات استكشاف النفط الصخري واستغلال الكميات الكبيرة منه، فسجل نمو سريع لعمليات استخلاص النفط الصخري من شركات امريكية

في السنوات الاخيرة، مما ولد طفرة مفاجئة لأسواق الطاقة⁽¹⁾. ولتحليل تطور اتجاه كميات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية فقد أُعدَّ الجدول (5) والشكل (11) الآتيين:

الجدول (5)

كميات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة (2002 - 2020)

السنوات	كميات انتاج النفط الصخري (مليون برميل في معدل يومي)	معدل التغير السنوي *(%)
2002	0.337	-
2003	0.333	-1.2
2004	0.345	3.6
2005	0.378	9.6
2006	0.398	5.3
2007	0.433	8.8
2008	0.522	20.6
2009	0.598	14.6
2010	0.791	32.3
2011	1.233	55.9
2012	2.069	67.8
2013	2.931	41.7
2014	3.930	34.1
2015	4.540	15.5

(1) سعد الله داود، العوامل الأساسية لتوازن اسواق النفط في ظل المنافسة السعرية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد7، المجلد 4، 2016، ص 47.

2016	4.240	-6.6
2017	5.754	35.7
2018	7.400	28.6
2019	8.600	16.2
2020*	7.575	-11.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

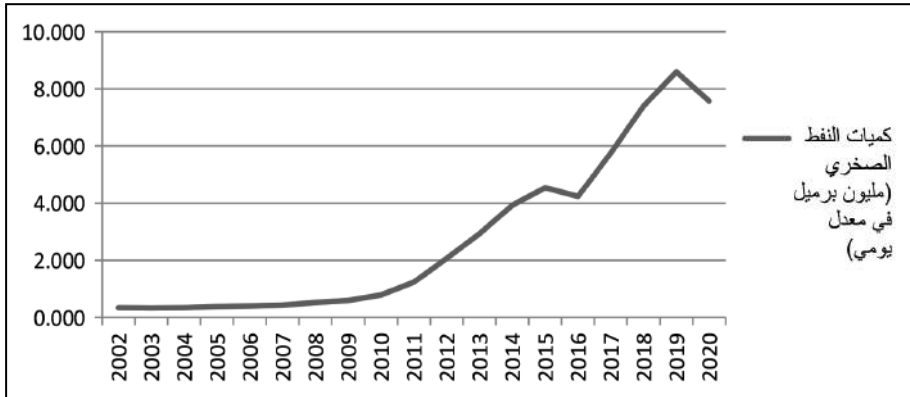
- U. S. Energy Information Administration, Web Site: <https://www.eia.gov/>

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي خلال المدة (2014 - 2019)، الكويت.

(*) كميات الانتاج لعام (2020) مقدرة حسب: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية (يناير 2021)، الكويت.

الشكل (11)

الكميات المنتجة من النفط الصخري الامريكى خلال المدة (2002 - 2020)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

من ملاحظة الجدول (5) والشكل (11) يتضح أن اتجاه الكميات المنتجة للنفط الصخري للمدة (2002 - 2008) ذو معدلات تغير سنوية متصاعدة نسبياً، فقد ارتفعت النسبة السنوية من (-1.2%) الى (20.6%)، وتساعد الانتاج في هذه المدة من (0.333) إلى (0.522) مليون برميل، يعود

ذلك إلى ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تستغل آبار النفط الصخري بشكل اقتصادي بسبب عراقيل طبيعية بيئية من ناحية⁽¹⁾، ومن ناحية أخرى بسبب عدم جدية الانتاج لارتفاع تكاليف استخراج النفط وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية قبل تلك المدة، فقد تجاوزت الأسعار حد (90) دولاراً للبرميل في عام (2008) كما هو واضح في الجدول (4)، وهذا ما يشجع الشركات الامريكية على الاستثمار في استخراج النفط الصخري وإنتاجه، لأنه سيتجاوز التكلفة الحدية للإنتاج ويحقق أرباحاً لهذه الشركات.

واستمر الارتفاع في كميات انتاج النفط الصخري الاميركي خلال المدة (2009 - 2015)، فتراوح الانتاج ما بين (0.598 - 4.540) مليون برميل، وبتغير سنوي تراوح ما بين (14.6% - 67.8%)، ثم انخفض الانتاج في عام (2016) الى (4.240) مليون برميل، وبتغير سنوي بنسبة (6.6-%)، وعاود إنتاج النفط الصخري من قبل الشركات الامريكية للارتفاع من (5.754) مليون برميل الى (8.600) مليون برميل، وبنسب تراوحت ما بين (16.2% - 35.7%)، خلال المدة (2017 - 2019)،

ويرجع التذبذب بإنتاج النفط الصخري لجملة اسباب منها: ضغط المستثمرين بهذا النوع من الصناعة للتركيز على تنمية الارباح بدلاً من زيادة انتاج النفط، وفرض ضرائب كمركية من قبل الحكومة الامريكية على استيرادات الصلب والألمنيوم وبعض المواد المستخدمة في حفر الآبار وبناء خطوط أنابيب النفط مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، والمشاكل التي تعرض لها أكبر حوض للنفط الصخري وهو حوض Permian الاميركي من

(1) هشام داود الغنجة، ثروة الغاز والنفط الصخريين: بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات البيئية - حالة الولايات المتحدة الامريكية، مجلة السياسة العالمية، تصدر عن جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائرية، ع 51، 2017، ص 54.

حيث زيادة قدرته الانتاجية بشكل يفوق قدرة البنية التحتية للأنايب الناقلة للنفط بسبب تأجيل التوسعات المخطط لها زيادة القدرة التوسعية لهذه الانايب⁽¹⁾. ثم لينخفض إنتاج النفط الصخري في عام (2020) بكمية (7.575) مليون برميل، وبنسبة انخفاض بلغت (11.9-%)، بسبب جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط التقليدي والصخري، فقد انخفض الطلب العالمي على النفط من (99.8) مليون برميل الى (90) مليون برميل⁽²⁾، وبنسبة انخفاض سنوية بلغت (9.8-%).

ثانياً: المحددات الكفوية لإنتاج النفط الصخري مقارنة بأسعار النفط

ترتبط الجدوى الاقتصادية لإنتاج النفط الصخري بسعر النفط الخام، فإن كان سعر البرميل للنفط الخام أقل من تكلفة إنتاج برميل النفط الصخري فيكون استخراج وإنتاجه غير ذات جدوى اقتصادية⁽³⁾. فتكلفة النفط الصخري متأثرة بالمواد المكونة له التي لا تذوب مما يصعب استخراجها وتكريرها تجارياً، لذلك تحتاج عملية استخراج النفط الصخري وإنتاجه إلى تقنيات وتكنولوجيات حديثة تعتمد على الماء المضغوط والمخلوط بالرمل والكيمياويات بواسطة عملية «التكسير الهيدروليكي Fracturing Hydraulic» من أجل تفتيت الصخور لاستخراج النفط منها، وباستخدام تقنية تعمل على تسخين الكيروجين المطحون لدرجة حرارة تتراوح ما بين (800) الى (1000) درجة مئوية وبغياب الاوكسجين، مما يؤدي إلى إنتاج سائل ذي تركيز مرتفع

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والاربعون، مصدر سبق، ص 35.

(2) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية (يناير 2021)، الكويت، ص 11.

(3) عبد الله محمد عيتاني، مصدر سبق، ص 27.

للترويجين وبوجود شوائب^(*)، فلا بد من وجود عملية رفع لهذه الشوائب والعمل على تحسين نوعية المنتج السائل من النفط⁽¹⁾. هذا الأمر يزيد من تكلفة اقامة المشاريع الاستثمارية التي تعمل على استغلال الآبار النفطية المحتوية على النفط الصخري .

ومن المناسب الاشارة إلى ان كبريات الشركات النفطية الامريكية من مثل (اكسون موبيل - شيفرون تكساكو... الخ) هي التي كانت رائدة في الإنتاج الصخري لأسباب تتعلق بقدرتها على تمويل هذه المشروعات، فضلا عن قدراتها في تطوير تكنولوجيا الاستخراج والانتاج، وتقدر تكاليف انتاج البرميل الواحد من النفط الصخري في العقد الاول من القرن الحالي بحدود (84) دولار، وتساهم الحكومة الامريكية بقوة في دعم الشركات التي ساهمت بما يسمى (ثورة النفط الصخري) لكون وصول الإنتاج منه إلى مستوى 7 إلى 8 مليون برميل، يعد من متطلبات أمن الطاقة التي تشكل جزءاً من الامن القومي الامريكي، فيما شهدت صناعة النفط الصخري تطورات تكنولوجية كبيرة انعكست ايجابيا على خفض مستوى التكاليف لتصبح ما بين (40- 45) دولار للبرميل ما بين السنوات 2012-2019⁽²⁾ . فهذه الآبار تتميز بالآتي:⁽³⁾

(*) يتواجد النفط الصخري في بيئات مختلفة منها الاراضي الصخرية والمياه العذبة والمالحة والجزر وكترسبات في المستنقعات، لذلك ليس من المستغرب ان تظهر فيها مركبات عضوية ومعدنية وغازية اعتماداً على البيئة التي يتواجد فيها هذا النوع من النفط.

المصدر: - Spelght, James G, Shale Oil ..., Ibid, P 3 - 4 .

(1) Cassidy, Edward S., & Grossman, Peter Z., Introduction to Energy..., Ibid, P 565.

(2) نقلاً عن: شفق نجم عبد الوهاب، مستقبل التنافس بين مصادر الطاقة الاحفورية (النفط والغاز الصخريين أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية- جامعة النهري، 2021، ص 80.

(3) بسمة ماجد حمزة، الوقود الصخري الامريكي وسيلة جديدة لابتزاز دول النفط، مجلة حمورابي، تصدر عن مركز حمورابي، ع 6، 2013، ص 133.

1 - قصر العمر الإنتاجي للبئر: فعمره الافتراضي لا يتجاوز الثلاث سنوات، فالمستوى الانتاجي للبئر يتناقص بنسبة مقاربة لـ (50%) في اول سنة، ثم انخفاض بالانتاج بنسبة (15%) لكل سنة.

2 - حشد المئات من الحفارات والمعدات المكلفة والقوى البشرية المكلفة: هذا الأمر من أجل تكسير الصخور وضخ النفط من مناطق الانتاج.

3 - مشكلة المياه: إن عملية انتاج النفط الصخري بتقنية التكسير الهيدروليكي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه التي تتصف بالندرة في مناطق آبار النفط الصخري في المناطق الصحراوية، لذلك يرفع من كلف جلب المياه لهذه المناطق، وأن عملية الاستخراج للنفط وإنتاجه يؤدي إلى تلوث المياه المستخدمة في هذه العملية مما يرفع أيضاً من الكلف الانتاجية.

إن ما سبق يرفع من الكلف الانتاجية للنفط الصخري الى حدود من الصعوبة تجاوز أسعار النفط الخام بالسوق العالمية، التي لا تنافس تكلفة إنتاج النفط الخام في دول الخليج العربي وفي بعض دول العالم، فحسب دراسة أعدتها مؤسسة Natixis بالتعاون مع Reuters في عام (2013) فإن التكلفة الحدية لأستخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية هو (73) دولاراً للبرميل، يضاف له (12) دولاراً ككلفة نقل وتوزيع النفط ليصبح المجموع (85) دولاراً (كما هو مبين في الجدول (3))، بذلك فإن أسعار بيع النفط إذا تجاوزت هذه الكلفة الاجمالية فإن أنتاج النفط الصخري يكون مجدياً اقتصادياً⁽¹⁾. يشار إلى أن متوسط السعر التوازني الذي يحفز إنتاج النفط الصخري على مستوى عالمي يتراوح ما بين (55) دولاراً و(60)

(1) جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على اسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 19.

دولاراً⁽¹⁾، لذلك فإن لم يتجاوز إنتاج النفط الصخري لهذا السعر التوازني فإنه سيكون غير مربح للدول، فينظر للنفط الصخري كفقاعة تنفجر عند تجاوز متوسط الاسعار المغطية للكلف الانتاجية من أجل تحقيق الارباح من الاستثمار في آبار النفط الصخري. ويمكن إجراء مقارنة بين الفرق بين كلفة إنتاج للنفط التقليدي (النفط الخام) وكلفة إنتاج النفط الصخري في الجدول (6).

إن الجدول (6) يقارن بين إجمالي الكلف الانتاجية لأنواع النفوط المنتجة في عدد من دول العالم وبين متوسط السعر التوازني لتحقيق ربح او خسارة من إنتاج هذه الأنواع، فمن هذا الجدول يتضح أن النفوط المستخرجة من اليابسة في كلا من السعودية ودول الشرق الاوسط وروسيا تحقق ارباحاً تتراوح ما بين (30 - 53) دولاراً عند انتاج النفط الخام، عند المقارنة مع مستوى السعر التوازني البالغ (60) دولاراً. وكذلك النفط النرويجي والامريكي المستخرج من بحر الشمال والمحيط الاطلسي (بالتوالي) يحقق ربح يعادل (8,1) دولار (على التوالي)، عند مقارنة تكلفة إنتاجهما للنفط مع سعر النفط التوازني. وسائر أنواع النفوط تحقق خسائر عند مقارنتها مع السعر التوازني، كما في النفط الروسي (المستخرج من القطب الشمالي)، والنفط الكندي (من نوع النفط الرملي)، والنفط الامريكي (من نوع النفط الصخري)، والنفط الأوربي والبرازيلي (ذي المصدر الحيواني والنباتي)، فتراوحت الخسائر ما بين (65) دولاراً إلى (11) دولاراً.

بالتالي فإن إنتاج النفط الصخري يجب ان يتجاوز متوسط السعر التوازني البالغ (60) دولاراً لكي يكون مجدياً اقتصادياً، عبر تحقيقه ارباحاً

Dorgan, George, Shale Oil and Oil Sands Break-Evens Prices, 2015, Published (1)
on: <https://snbchf.com/markets/oil/shale-oil-oil-sands/>.

الجدول (6)

المقارنة بين الكلف الإنتاجية لبعض أنواع النفوط مع متوسط السعر الافتراضي العالمي لإنتاج النفط الصخري

الدول	نوع النفط	الكلفة الحدية للإنتاج (دولار)	التكلفة المضافة لنقل وتوزيع النفط (دولار)	الكلفة الإجمالية* (دولار)	متوسط السعر التوازني (دولار)	الربح والخسارة من بيع النفط* (دولار)
السعودية	النفط الخام من اليابسة	3	4	7	60	53
	النفط الخام من اليابسة	14	4	18	60	42
الشرق الاوسط	النفط الخام من اليابسة	18	12	30	60	30
	النفط الخام من القطب الشمالي	120	5	125	60	-65
روسيا	نفط من بحر الشمال	50	2	52	60	8
النرويج	النفط الرملي (مزيج من الرمال والمياه)	90	15	105	60	-45
كندا	النفط الخام من المحيط الاطلسي	57	2	59	60	1
	النفط الصخري	73	12	85	60	-25
امريكا	الديزل الجوي (يستخرج من الزيت والشحوم الحيوانية)	110	2	112	60	-52
أوروبا	Bio - Ethanol (يستخرج من النباتات)	66	5	71	60	-11
البرازيل						

المصدر: جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 20.
 (*) إجمالي الكلف وهي (الكلفة الحدية + الكلفة المضافة)، والربح والخسارة (وهي متوسط السعر التوازني - إجمالي الكلف)، وهي من استخراج الباحث

لصالح الشركات المنتجة للنفط الصخري.

يرجع عدم جدوى إنتاج النفط الصخري إلى وجود معوقات تحدُّ من قدرة المشاريع والشركات العاملة في الدول التي تملك احتياطات من النفط الصخري، تمنعها من تجاوز كلف الإنتاج لمتوسط السعر التوازني، من هذه المعوقات الآتي:⁽¹⁾

أ - **التعقيدات القانونية والتنظيمية:** هذه التعقيدات موجودة في بعض الدول النامية، فتعرقل منح التراخيص الاستثمارية وتضع صعوبات لعمل الشركات، وحصولها على حقوق التنقيب عن النفط الصخري، وتعقد عملية تقديم العطاءات وتشغيل الآبار النفطية، فترفع من كلف الإنتاج النفطي.

ب - **الاستخدام الكثيف للطاقة:** إن إنتاج النفط الصخري من مصادر خارجية، يحتاج إلى تسخين كميات كبيرة من المياه وضخ وحقن البخار المتولد عنها في هذه الآبار، كذلك وجود هذه الآبار في أماكن بحرية فإنها تحتاج لعمليات معالجة ذات كثافة في استخدام الطاقة. وإنتاج النفط الصخري مكلف، لأنه يتطلب كميات كبيرة من الحرارة، فيحتاج إلى نسبة تبلغ (30%) من إجمالي الطاقة المستخدمة في المشروع الانتاجي، في حين يحتاج النفط الخام من الطاقة نسبة (6%) من إجمالي الطاقة.

ج - **ارتفاع كلف الحفر والتنقيب:** فأبار النفط الصخري تحتاج إلى تقنيات

(1) للتفاصيل انظر:

- يحيى حمود حسين البوعلي، دور الموارد الهيدروكربونية غير التقليدية في سوق النفط والغاز الدولية وأثرها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد الخليجي، تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة، المجلد 32، العدد 27، 2016، ص 20 - 27.

- للحفر الأفقي وتقنيات التكسير الحديثة التي ترتفع كلف الاستثمار فيها.
- د - المهارات البشرية: تحتاج عملية إنتاج النفط الصخري إلى مهارات بشرية متخصصة ترفع من الكلف الانتاجية لاستخراج هذا النوع من النفط.
- هـ - الملوثات البيئية: تنبعث من إنتاج النفط الصخري ملوثات كثيرة فتقدر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من بئر نفطي ما بين (13 - 50) غراماً لكل ميكا جول، وهي أعلى من مثيلاتها من النفوط التقليدية بنسبة تزيد عن (4 - 6) مرات.
- و - تسويق المنتج النفطي: غالباً المناطق خارج أمريكا الشمالية تفتقر للبنية التحتية اللازمة لنقل وتوزيع النفط المنتج من آبار النفط الصخري، مما يرفع من كلف الإنتاج.
- ز - كلف المعالجة والتكرير: يحتاج النفط الصخري لمعالجة خاصة للمخلفات النفطية تزيد بنسبة (50%) مما يحتاج إلى معالجة النفط التقليدي، وهذا يرفع من كلف التكرير للنفط الصخري لمنتجات أخرى.

ثالثاً: العلاقة بين اسعار النفط وتصاعد عرض النفط الصخري

إن التقلبات العنيفة لسعر النفط الخام تتطلب امتصاص المعروض من النفط المنتج او كاستجابة للطلب الزائد من اجل الوصول إلى التوازن السعري في السوق⁽¹⁾، السابق هو الآلية الطبيعية التي كان من الموجب أن تعمل فيها القوى العاملة في السوق النفطي، لكن الملاحظ أن تحديد أسعار النفط الخام في بدء إنتاج النفط وتسويقه كان محدد من قبل جانب العرض (المنتج)، فكان يتبع نظام الأساس الأحادي Single Basing Point System، فقد فرضت

(1) أحمد إبرههي علي، تحليل سوق النفط العالمي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، العدد 50، 2016، ص 17.

الشركات الاحتكارية^(*) المستثمرة نظاماً خاصاً لسعر بيع النفط يضاف له كلفة النقل في موانئ التسليم^(**) Cost Insurance Freight (CIF)⁽¹⁾. وفي عام (1943) تم تثبيت نقطة رئيسة ثانية في منطقة الخليج العربي^(***) لتحديد أسعار بيع النفط الخام، ليعرف بنظام الأساس المزدوج Dual Basing Point System⁽²⁾.

وباستمرار الشركات النفطية الكبرى في التحكم بأسعار النفط الخام أدى إلى خسائر فادحة للدول المصدرة للنفط الخام بمبالغ كبيرة قدرت بـ (59) بليون دولار خلال المدة (1950 - 1970)، لذلك طالبت هذه الدول بعدم الاستمرار في تخفيض أسعار النفط ومشتقاته دون موافقتها، لكن الشركات

(*) اجتمع في عام 1927 رؤساء كلاً من شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الامريكية، وشركة رويال داتش شل الهولندية، وشركة النفط الأنجلو - الايرانية، ليصدروا قرارهم الخاص بصناعة النفط الخام وتسعيه، من اجل احتكار هذه الصناعة مع باقي الشركات النفطية الكبرى المصدر:

- هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة: عمر مكاي، دار الكتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1967، ص 495.

(**) تتضمن هذه الكلفة تكاليف التأمين والنقل ومصاريف الشحن الاخرى.

(1) المصدر:

- محمد أزهري سعيد السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية: أسس وتطبيقات، الموصل، العراق، 1987، ص 294.

- فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، ع 3، السنة الرابعة، 1978، ص 36.

(***) بلغ سعر النفط من الخليجين المكسيكي والعربي (2.18) دولار للبرميل الواحد ذلك في عام (1947)، بالرغم من ان تكلفة انتاج النفط العربي كان (40 و 25) سنت لكل من انتاج النفط السعودي والبحريني، مما يزيد من ارباح الشركات المنتجة للنفط الخام. المصدر:

- عبد الستار عبد الجبار موسى، و حيدر شلب وشكه، التطور التاريخي لاسعار النفط الخام للمدة (1862 - 2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، ع 18، 2015، ص 143.

(2) محمد أزهري سعيد السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية، مصدر سابق، ص 295.

النفطية استمرت بسياستها التحكومية بأسعار النفط مما دفع هذه الدول إلى إعلان إنشاء منظمة دولية للدول المصدرة للنفط (أوبك) Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) في عام (1960)، بناء على قرارات ممثلي حكومات العراق والكويت والسعودية وإيران وفنزويلا^(*). فالهدف الأساسي للمنظمة تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، والعمل على ابتكار السبل الكفيلة بتثبيت أسعار النفط في الاسواق العالمية لتخفيف آثار التقلبات السعرية، والعمل على تأمين دخول ثابتة للدول المنتجة، وامتداد منتظم وفعال للنفط للدول المستهلكة، وعائد عادل لاصحاب رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة النفطية⁽¹⁾. فنجحت أوبك في تثبيت الأسعار عند مستوى (1.80) دولاراً للبرميل ولمدة عشر سنوات⁽²⁾، بذلك فإن منظمة أوبك أصبحت المؤثر الرئيسي في تقرير اسعار النفط بدلاً من الشركات النفطية الكبرى. لكن ارتفع سعر الخام الخفيف الى (2.18) دولار للبرميل في عام (1971)، ثم إلى (2.479) دولاراً للبرميل، نتيجة تعويم الدولار الأمريكي في اسواق الصرف العالمية في آب من عام (1971)⁽³⁾.

وبسبب الأحداث السياسية في الشرق الأوسط خاصة في إيران مع بداية

(*) تعد هذه الدول من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك، حيث عقد المؤتمر التأسيسي في بغداد من (10 - 14 / 9 / 1960)، وحالياً تضم المنظمة ما مجموعه (13) دولة عضو. المصدر من الموقع الالكتروني لمنظمة أوبك الاتي :

https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm

Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Statute, 2012, P 1. (1)

(2) أيان سيمور، الأوبك أداة تغيير، ترجمة : عبد الوهاب الأمين، الناشر هو منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983، ص 89 - 90.

(3) محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ندوة النفط العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، المنعقدة في بغداد عام 1976، ص 1299 - 12300.

الثمانينيات من القرن المنصرم، ولتزايد الطلب على النفط من قبل المشتريين نتيجة توقعاتهم لتوقف أو تدهور الانتاج النفطي في الشرق الأوسط بسبب الحرب العراقية - الإيرانية⁽¹⁾، مما رفع من سعر النفط الخام ليصل الى (36) دولاراً للبرميل في عام (1980)، ثم اتجهت أسعار النفط للانخفاض ما بين (14.2 - 22.3) خلال المدة (1981 - 1990)⁽²⁾، الذي كان نتيجة اضطراب أسواق النفط بسبب قيام بريطانيا والنرويج ونيجيريا بتخفيض أسعار نفوطها بـ (2) دولار للبرميل، ومن دون التنسيق مع أوبك، التي قررت التخلي عن سياستها التحكمية في أسعار النفط، فأعتمد أغلب أعضاء أوبك نظام السعر الارجاعي Net Back Arrangement Price بربط سعر الخام بأسعار المنتجات النفطية⁽³⁾.

وتبنت أوبك سياسة تحديد كميات الانتاج النفطي فسارعت إلى تخفيض حصتها الانتاجية من (17.5) مليون برميل باليوم الى (16) مليون برميل باليوم. بذلك فإنه خلال هذه الفترة فقدت أوبك الدور القيادي والمؤثر في عملية تحديد أسعار النفط، بزيادة الاعتماد على تفاعلات القوى السوقية في عملية التحديد هذه بالنسبة لفترة التسعينيات من القرن الماضي فقد شهدت تذبذبات بأسعار النفط، فكانت مرتفعة في بدايتها إذ وصل السعر لـ (25.6) دولار للبرميل، بسبب العقوبات الدولية على العراق وحرب الخليج الاولى وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق الذي أدى إلى اضطراب السوق النفطية. ثم توالى انخفاضات أسعار النفط لتصل الى (15.5) دولار للبرميل في عام

(1) يوسف حسن جواد، الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها، مطابع الوران العالمية، الكويت، 1988، ص 50.

(2) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثين، الكويت، 2004.

(3) Hamilton, J. D., Historical Oil Shocks, Working Paper UCSD, 2011, P 18.

(1994)، بسبب تزايد المعروض النفطي وانخفاض الطلب العالمي أثر الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا⁽¹⁾.

ومع بداية الألفية الثالثة حاولت أوبك التأثير في السوق النفطية لكن وجود ضغوط وقوى أخرى مؤثرة في السوق منع ذلك، فقد رافق اجتماع أوبك في أيار من عام (2000) تهديدات أمريكية تجاه أي تخفيض للإنتاج النفطي من أجل رفع الأسعار، لذلك قررت أوبك رفع الإنتاج النفطي بنحو (1.7) مليون برميل يومياً⁽²⁾. من الممكن تحليل مسار أسعار النفط من بداية عام 2000 والى عام 2020 بالاعتماد على الجدول (4) والشكل (8) الآتيين:

الجدول (4)

الأسعار الأسمية والحقيقية لنفط اوبك للمدة (2000 - 2020)

السنوات	السعر الاسمي (دولار / برميل)	معدل التغير السنوية * (%)	السعر الحقيقي (100 = 2000) (دولار / برميل)	معدل التغير السنوية * (%)
2000	27.6	-	27.6	-
2001	23.1	-16.3	22.7	-17.8
2002	24.3	5.2	23.5	3.6
2003	28.2	16.0	26.8	14.2
2004	36.0	27.7	33.6	25.2
2005	50.6	40.6	46.2	37.6
2006	61.0	20.6	54.6	18.1
2007	69.1	13.3	60.5	10.8

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى و حيدر شلب وشكه، مصدر سبق، ص 149.

(2) عبد الخالق فاروق، النفط والاموال العربية في الخارج : خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر، 2001، ص 59 - 61.

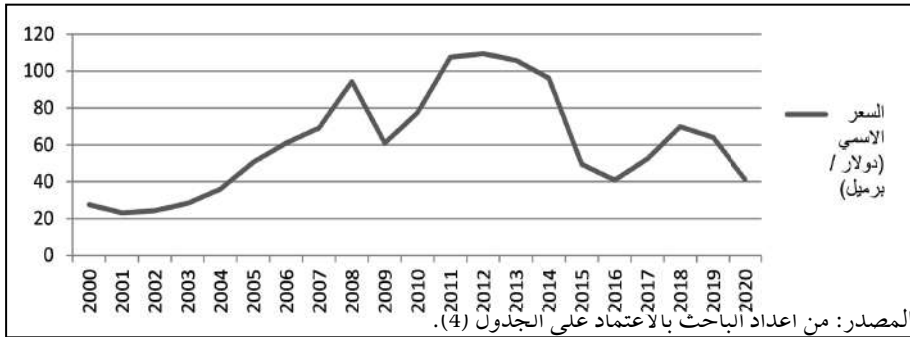
34.0	81.0	36.6	94.4	2008
-35.9	52.0	-35.4	61.0	2009
25.8	65.4	26.9	77.4	2010
37.0	89.6	38.9	107.5	2011
0.6	90.1	1.9	109.5	2012
-4.5	86.1	-3.3	105.9	2013
-10.4	77.1	-9.2	96.2	2014
-49.2	39.2	-48.5	49.5	2015
-18.4	32.0	-17.6	40.8	2016
26.6	40.5	28.4	52.4	2017
30.9	53.0	33.2	69.8	2018
-8.7	48.4	-8.3	64.0	2019
-	-	-35.6	*41.2	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي خلال المدة (2000 - 2019)، الكويت.
- (* منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية (يناير 2021)، الكويت.

الشكل (8)

الأسعار الأسمية لبيع النفط الخام في الأسواق العالمية للمدة (2000 - 2020)



فمن الجدول (4) والشكل السابقين يتضح أن أسعار النفط الاسمية والحقيقية^(*) اتجهت في البداية إلى الانخفاض من (27.6) دولار للبرميل إلى (23.1) دولار للبرميل، وبنسبة تغير سنوية بلغت (16.3-%)، والأسعار الحقيقية من (27.6) دولار للبرميل إلى (22.7) دولار للبرميل، وبنسبة انخفاض بلغت (17.8-%)، ذلك بين عامي (2000 و2001)، يعود هذا الانخفاض إلى تأثير السوق النفطية بأحداث الهجوم على برجي التجارة الامريكي في (11 / 9 / 2001)، التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط مع وجود زيادة في المعروض النفطي⁽¹⁾.

ثم اتخذ مسار هذه الأسعار بالتصاعد النسبي بعد عام (2002) لغاية عام (2008)، فارتفعت الأسعار الاسمية من (24.3) دولار للبرميل إلى (94.4) دولار للبرميل، وبنسب تغير سنوية تراوحت ما بين (5.2% - 36.6%)، وارتفعت الأسعار الحقيقية من (23.5) دولاراً للبرميل إلى (81) دولاراً للبرميل، وبنسب تصاعد تراوحت ما بين (3.6% - 34%). الارتفاعات في أسعار النفط جاءت بسبب حدوث الاضطرابات في عدد من الدول كالأضرار الشامل في فنزويلا عام (2003) الذي أدى إلى توقف الصادرات النفطية، والاضطرابات القبلية والعرقية في نيجيريا، وحرب العراق في العام نفسه التي اثرت في اضطراب السوق النفطي،

فضلاً عن زيادة الطلب على النفط نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية على مستوى العالم، ووجود اختناقات انتاجية في صناعة التكرير،

(*) ان اتساع الفرق بين الاسعار الاسمية والحقيقية يؤدي الى تأكل القيمة الحقيقية للواردات النفطية للدول المصدرة للنفط، فيلاحظ بعد استخراج الفرق النسبي بين هذه الاسعار وبالاعتماد على الجدول (1) اتساع الفجوة بين السعيرين وتصاعدها من (0%) الى (25%)، خلال المدة (2000 - 2020).

(1) عبد الخالق فاروق، مصدر سبق، ص 60 - 61.

وتفاقم المشكلات السياسية في الشرق الاوسط كتفاقم ازمة الملف النووي الإيراني وظهور الجماعات المسلحة في مناطق الإنتاج كالعراق، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، جميع هذه العوامل اثرت في السوق النفطي⁽¹⁾.

سجل عام (2009) انخفاضاً في أسعار النفط بنسبتي (35.4% و 35.9%) للأسعار الاسمية والحقيقية على التوالي، فبلغت الاسعار في ذلك العام (61 و 52) دولاراً للبرميل (لكلا السعريين على التوالي)، نتيجة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي بسبب الازمة المالية آنذاك. وبعد عام (2010) لغاية (2012) اتخذت الأسعار منحى تصاعدياً فسجلت الاسعار ارتفاعات كبيرة من (77.4) دولار للبرميل الى (109.5) دولار للبرميل، وبنسب تصاعد تراوحت ما بين (1.9 - 38.9%)، ذلك بالنسبة للأسعار الاسمية، اما الحقيقية فتصاعدت من (65.4) دولار للبرميل الى (90.1) دولار للبرميل، وبنسب تراوحت ما بين (0.6 - 37%)⁽²⁾.

وفي المدة (2013- 2016) اتجهت أسعار النفط إلى الانخفاض المتوالي، فالأسعار الاسمية انخفضت من (105.9) دولار للبرميل إلى (25) دولار للبرميل، وبنسب انخفاض تراوحت ما بين (3.3% - 48.5%)، ليمثلها بالانخفاض الاسعار الحقيقية من (86.1) دولار للبرميل إلى (32) مليون دولار للبرميل، وبنسب تراوحت ما بين (4.5% و 49.2%)، من بين الاسباب التي أدت إلى الانخفاضات هو زيادة المعروض النفطي، وكذلك المضاربات على أسعار النفط من خلال التوقعات المستقبلية، فتوقع المضاربين باستمرار

(1) للتفاصيل انظر:

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي للمدة (2003 - 2008)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متفرقة.

(2) الطاهر الزيتوني، التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 36، العدد 132، 2010، ص 38.

سلسلة انخفاض أسعار النفط لذلك قاموا ببيع مخزوناتهم في البحار. وأن انخفاض معدلات النمو الاقتصادية للدول المستهلكة للنفط وخاصة الصين، اثر في حجم الطلب العالمي على النفط.

ويشار إلى أن منظمة أوبك خضعت للضغوط والمؤثرات السياسية الامريكية، مما عطل بعض القرارات وخروج بعض الدول عن الخطة الانتاجية المرسومة للدول الأعضاء⁽¹⁾. وبعد هذه المدة اتفقت الدول الأعضاء في أوبك على رفع أسعار النفط، لذلك شهدت الأسعار ارتفاعاً متتالياً في عامي (2017 و2018) فبلغت الأسعار الإسمية على التوالي (52.4 و69.8) دولار للبرميل، وبنسبتي ارتفاع بلغتا (28.4% و33.2%) على التوالي، وبلغت الأسعار الحقيقية على التوالي (40.5 و53) دولار للبرميل، وبنسبتي ارتفاع بلغتا (26.6% و30.9%) على التوالي.

ان مواجهة العالم لجائحة كورونا^(*) COVID - 19 أدت إلى اتخاذ معظم الدول إجراءات مشددة لحماية مواطنيها بالحجر الصحي ومنع السفر وإيقاف الرحلات الجوية وعزل بعض المناطق داخل الدول. مما أدى إلى التأثير سلباً في النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية في

(1) مصطفى كاظمي نجف ابادي، كرار يونس ولفته، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008 - 2018)، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثني، المجلد 10، العدد 3، 2020، ص 141 - 142.

(*) كورونا COVID - 19: هو فايروس تاجي انتقل للإنسان من مصدر حيواني (الخفافيش)، يسبب التهابات تنفسية حادة. وسجلت اول اصابة بشرية في مدينة ووهان الصينية في كانون الاول من عام (2019). وبلغ اجمالي حالات الاصابة المؤكدة مختبرياً بهذا الفايروس لغاية (23 / 5 / 2020) على مستوى العالم حوالي (2544792) شخص، وحالات الوفاة على مستوى العالم حوالي (175694) شخص. للتفاصيل انظر :

- World Health Organization (WHO), Coronavirus disease 2019 (COVID-19): Situation Report – 94, 2020, P 1 – 12.

جميع أنحاء العالم وبالذات الصين، ليمتد تأثيراتها الى الصناعة النفطية. وان الصراع التجاري بين الصين وامريكا، وتراجع النشاط للصناعات التحويلية بمستويات لم تشهدها منذ الازمة المالية العالمية في عام (2008)، وكذلك إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في بعض الدول المنتجة للنفط اثرت بشكل واضح في اسعار النفط في السوق العالمي⁽¹⁾، لذلك انخفضت الاسعار الاسمية بشكل متتال لعامي (2019 و2020) فبلغتا (64 و41.2) دولاراً للبرميل (على التوالي)، وبنسبتي انخفاض متتالية بلغتا (8.3%- و35.6%-)، اما الاسعار الحقيقية فانخفضت في عام (2019)^(*) إلى (48.4) دولار للبرميل، وبنسبة انخفاض بلغت (8.7%-).

رابعاً : دور الطاقة المتجددة في مزاحمة الطاقة الاحفورية

إن وجود منظمة أوبك على الساحة العالمية كان له دور بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي فهي تهدف لحماية مصالح الدول الأعضاء وضمن حقوقهم وحصولهم على دخلٍ مستقر من النفط الخام، فضلاً عن تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط سواء كانوا أعضاء في أوبك أم خارجها ومواجهة احتكار الشركات العالمية⁽²⁾، ولعل الدور الفعال والمهم لمنظمة الأوبك في الاقتصاد العالمي برز بقوة مع بداية أزمة الطاقة عام 1973 والتي مكنت منظمة أوبك لأول مرة من السيطرة على الأسعار العالمية للنفط الخام لترفعها من (3.29 دولاراً/برميل) عام 1973 الى (11.58) عام 1974 وهذا ناجم عن حصة أوبك في السوق العالمية والتي يمكن أن نلاحظها من

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والاربعون، الكويت، 2019، ص 21 - 22.

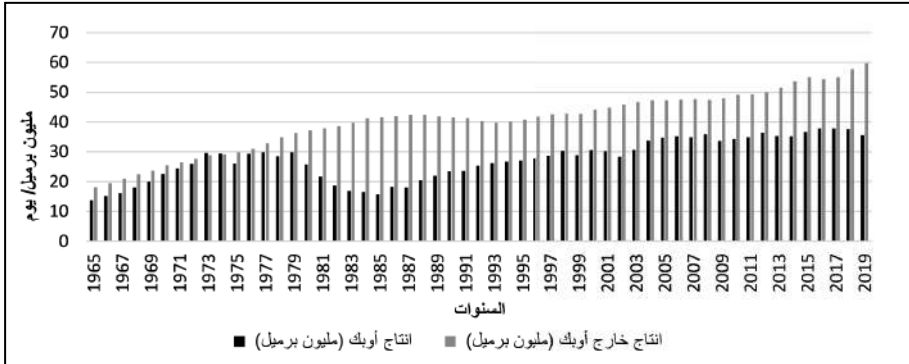
(*) لم تتوفر الاسعار الحقيقية لبيع النفط الخام الخاص لعام (2020) من المصدر.

(2) www.opec.org .

جدول (7) اذ تجاوزت (50%) في عامي 1973 و1974 وبمعدل إنتاج يومي (29.65، 29.46 مليون برميل / يوم) على التوالي.

شكل (12)

انتاج النفط الخام من منظمة أوبك ومن خارجها للمدة (1965-2019)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات جدول (7).

إن محاولة أوبك في التحكم بالأسعار هذه ليست الأولى، إذ سبقت ذلك قيام أوبك بمحاولة حظر خلال حرب الأيام الستة (نكسة عام 1967) إلا أنها كانت غير فعالة بعكس عام 1973 التي أدت إلى ارتفاع حاد في الأسعار وتوفير إيرادات عالية لدول أوبك، مقابل ذلك حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية فحصل تقنين للطاقة مما أدى إلى تفاقم ردود الأفعال نتيجة للذعر الحاصل فأنخفضت قيمة الدولار الأمريكي⁽¹⁾، مع حصول فوضى في مناجم الفحم في بريطانيا نتيجة إضراب العمال فيها وفرض الحكومة البريطانية أسبوع عمل طارئ⁽²⁾.

Maugeri, Leonardo. The age of oil: the mythology, history, and future of the world's most controversial resource. Greenwood Publishing Group, 2006: PP 112 – 116.

“British Economics and Trade Union politics 1973–1974”. The National Archives (UK). January 2005. Archived from the original on 9 June 2007. Retrieved 29 December 2015.

وقد أدت تلك الازمة إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974، لتقوم بتوفير النفط في حالة انقطاع الامدادات عبر خزين استراتيجي، فضلاً عن العمل على إنتاج سيارات أصغر حجماً وأعلى كفاءةً في استهلاك الوقود وكذلك تقنين أجهزة التكييف في استهلاك الطاقة وتحسين جودة العزل للمباني وزيادة دعم النقل الجماعي، مع زيادة الاعتماد على مصادر غير النفط كالفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية والمتجددة⁽¹⁾.

واستجابةً لموجة تأمين النفط وارتفاع الأسعار في السبعينيات، اتخذت الدول الصناعية خطوات لتقليل اعتمادها على نفط أوبك، خاصة بعد أن وصلت الأسعار إلى ذروات جديدة تقترب من (40 دولاراً أمريكياً / برميل) في عامي 1979 و1980⁽²⁾، مع اندلاع الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية - العراقية حصلت حالة عدم استقرار في منطقة الخليج وتعطل إمدادات النفط العالمية، الأمر الذي

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- Energy Crisis (1970s) . The History Channel. 2010. Archived from the original on 24 June 2016. Retrieved 25 December 2015.
- Horton, Sarah (October 2000). «The 1973 Oil Crisis» (PDF). Pennsylvania Envirothon. Archived (PDF) from the original on 11 July 2012. Retrieved 16 February 2013.
- «Oil Shock: The role of OPEC». Socialism Today (51). October 2000. Archived from the original on 16 February 2015. Retrieved 30 November 2014.
- Aven, Petr; Nazarov, Vladimir; Lazaryan, Samvel (17 May 2016). “Twilight of the Petrostate”. The National Interest. Archived from the original on 22 May 2016. Retrieved 2 June 2016.

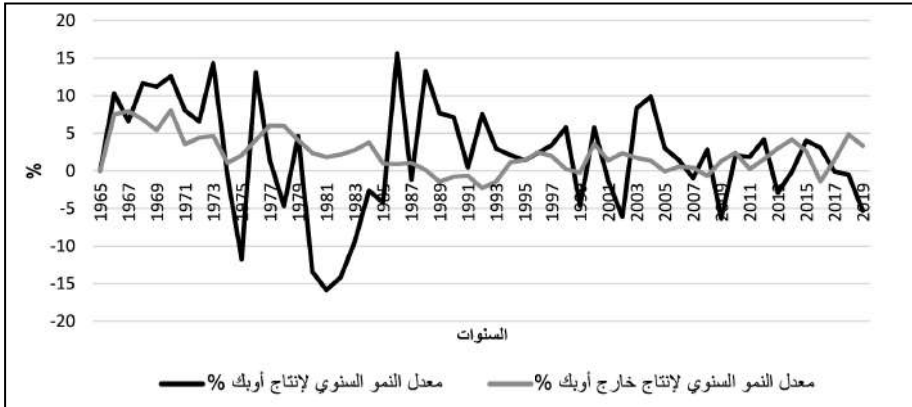
(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- Mouawad, Jad “Oil Prices Pass Record Set in ‘80s, but Then Recede”. The New York Times. Archived from the original on 7 March 2017. Retrieved 11 February 2017.
- Denning, Liam “It’s Saudi Arabia’s World. Big Oil Just Lives In It”. Bloomberg News. Archived from the original on 3 February 2017. Retrieved 10 March 2017.

دفع الدول الصناعية إلى تحويل المرافق الكهربائية في جميع أنحاء العالم من النفط إلى الفحم أو الغاز الطبيعي أو الطاقة النووية⁽¹⁾، وقد بدأت الحكومات في الدول الصناعية أيضاً بالعمل على برامج بحث بمليارات الدولارات لتطوير بدائل للنفط والاستكشاف التجاري لتطوير حقول النفط الرئيسة خارج أوبك في سيبيريا وألاسكا وبحر الشمال وخليج المكسيك⁽²⁾، وبحلول عام 1986، انخفض الطلب العالمي اليومي على النفط بمقدار 5 ملايين برميل وارتفاع الإنتاج من خارج أوبك بمقدار أكبر وانخفضت حصة أوبك في السوق من (50%) في عام 1975 إلى (27.43%) في عام 1985⁽³⁾.

شكل (13)

معدل النمو السنوي لإنتاج أوبك ومن خارجها للمدة (1965-2019)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات جدول (7).

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

Toth, Ferenc L., and Hans-Holger Rogner. "Oil and nuclear power: Past, present, and future." *Energy Economics* 28.1 (2006): 1-25.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

Bromley, Simon. *American power and the prospects for international order*. Polity, 2008.

(3) Ewins, Tristan. "The end of oil: The decline of the petroleum economy and the rise of a new energy order" 2004: PP 103 -104.

ولمكافحة انخفاض الإيرادات النفطية للدول، ضغطت المملكة العربية السعودية في عام 1982 على أوبك لتدقيق حصص الإنتاج الوطني في محاولة للحد من الإنتاج وزيادة الأسعار. وعندما فشلت دول أوبك الأخرى في الامتثال، خفضت المملكة العربية السعودية لأول مرة إنتاجها من 10 مليون برميل / يوم في (1979 - 1981) إلى ثلث هذا المستوى (حوالي 3 مليون برميل / يوم) عام 1985. وعندما ثبت عدم فاعلية ذلك، عكست المملكة العربية السعودية مسارها وأغرقت السوق بـ النفط الرخيص، مما تسبب في انخفاض الأسعار إلى ما دون 10 دولار أمريكي / برميل وجعل ذلك المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة (بريطانيا والنرويج) يخسرون (بسبب تجاوز تكاليف إنتاج برميل النفط أسعار النفط المتدنية في الاسواق)⁽¹⁾، فضلاً عن صعوبات اقتصادية متزايدة للاتحاد السوفيتي (التي ساهمت في النهاية في انهيار الكتلة السوفيتية في 1991)⁽²⁾.

في المدة التي سبقت احتلال الكويت في آب 1990، كان العراق يضغط على أوبك لإنهاء فائض الإنتاج ورفع أسعار النفط، من أجل مساعدة أعضاء أوبك مالياً وتسريع إعادة الإعمار من الحرب الإيرانية - العراقية (1980 - 1988)؛ لكن هاتين الحريين بين مؤسسي أوبك شكلتا نقطة عدم استقرار في تماسك أوبك، وشهد عقد التسعينيات، فقدان أوبك أحدث عضوين فيها، كانا قد انضموا في منتصف السبعينيات، إذ انسحبت الإكوادور في كانون الاول 1992، لأنها لم تكن على استعداد لدفع رسوم العضوية السنوية البالغة 2

Al-Naimi, Ali. Out of the Desert. Great Britain: Portfolio Penguin. 2016: PP (1) 201-210.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

Gaidar, Yegor. "The Soviet collapse: grain and oil." American enterprise institute for public policy research 9 2007.

جدول (7)

انتاج أوبك وخارج أوبك وحصصهما من السوق العالمية للمدة (1965 - 2019)

السنوات	أسعار النفط الخام	انتاج أوبك (مليون برميل)	معدل النمو السنوي لإنتاج أوبك % (2)	معدل النمو السنوي لحصة أوبك من السوق العالمية % (3)	معدل نمو أوبك لحصة أوبك % (4)	انتاج خارج أوبك (مليون برميل)	معدل النمو السنوي لإنتاج خارج أوبك % (6)	حصة خارج أوبك من السوق العالمية % (7)	معدل نمو أوبك لحصة أوبك % (8)
1965	1.80	13.71	/	43.12	/	18.08	/	56.88	/
1966	1.80	15.12	10.28	43.74	1.44	19.44	7.52	56.26	-1.10
1967	1.80	16.12	6.61	43.44	-0.69	20.99	7.94	56.56	0.54
1968	1.80	17.99	11.63	44.51	2.47	22.43	6.86	55.49	-1.90
1969	1.80	20.01	11.21	45.84	2.98	23.64	5.41	54.16	-2.39
1970	1.80	22.53	12.58	46.86	2.22	25.55	8.07	53.14	-1.88
1971	2.24	24.34	8.03	47.92	2.26	26.45	3.53	52.08	-1.99
1972	2.48	25.94	6.58	48.43	1.07	27.62	4.41	51.57	-0.98
1973	3.29	29.65	14.31	50.64	4.55	28.90	4.66	49.36	-4.28
1974	11.58	29.46	-0.64	50.21	-0.84	29.21	1.07	49.79	0.86
1975	11.53	25.99	-11.76	46.58	-7.23	29.82	2.06	53.42	7.30
1976	12.80	29.40	13.10	48.64	4.44	31.04	4.10	51.36	-3.87
1977	13.92	29.83	1.46	47.55	-2.26	32.91	6.02	52.45	2.14
1978	14.02	28.44	-4.67	44.91	-5.55	34.89	6.00	55.09	5.03
1979	31.61	29.76	4.66	45.05	0.31	36.31	4.07	54.95	-0.26
1980	36.83	25.78	-13.40	40.95	-9.10	37.17	2.37	59.05	7.46
1981	35.93	21.69	-15.86	36.43	-11.03	37.84	1.81	63.57	7.65
1982	32.97	18.61	-14.17	32.50	-10.79	38.66	2.16	67.50	6.18
1983	29.55	16.87	-9.39	29.80	-8.30	39.73	2.76	70.20	4.00

الفصل الثالث: دور النفط الصخري الاميركي في مزاحمة النفط التقليدي

1.87	71.51	3.76	41.22	-4.41	28.49	-2.64	16.42	28.78	1984
1.48	72.57	0.96	41.61	-3.71	27.43	-4.20	15.73	27.56	1985
-3.85	69.77	0.90	41.99	10.19	30.23	15.63	18.19	14.43	1986
0.66	70.23	1.05	42.43	-1.53	29.77	-1.15	17.98	18.44	1987
-3.76	67.59	0.11	42.47	8.88	32.41	13.27	20.37	14.92	1988
-2.91	65.62	-1.44	41.86	6.07	34.38	7.67	21.93	18.23	1989
-2.66	63.88	-0.78	41.53	5.08	36.12	7.11	23.49	23.73	1990
-0.40	63.62	-0.64	41.27	0.70	36.38	0.46	23.60	20.00	1991
-3.53	61.38	-2.29	40.33	6.18	38.62	7.55	25.38	19.32	1992
-1.68	60.35	-1.40	39.76	2.67	39.65	2.96	26.13	16.97	1993
-0.38	60.12	1.11	40.20	0.58	39.88	2.08	26.67	15.82	1994
0.02	60.13	1.46	40.79	-0.03	39.87	1.41	27.05	17.02	1995
0.04	60.15	2.45	41.79	-0.06	39.85	2.36	27.69	20.67	1996
-0.56	59.82	1.98	42.62	0.84	40.18	3.42	28.63	19.09	1997
-2.17	58.52	0.25	42.73	3.23	41.48	5.78	30.29	12.72	1998
1.87	59.62	-0.22	42.64	-2.64	40.38	-4.64	28.88	17.97	1999
-0.83	59.12	3.60	44.17	1.23	40.88	5.76	30.55	28.50	2000
1.09	59.76	1.39	44.79	-1.57	40.24	-1.28	30.16	24.44	2001
3.44	61.82	2.34	45.84	-5.11	38.18	-6.12	28.31	25.02	2002
-2.42	60.32	1.73	46.63	3.92	39.68	8.35	30.67	28.83	2003
-3.23	58.37	1.36	47.27	4.92	41.63	9.90	33.71	38.27	2004
-1.27	57.63	-0.08	47.23	1.78	42.37	3.00	34.72	54.52	2005
-0.37	57.42	0.55	47.49	0.50	42.58	1.44	35.22	65.14	2006
0.58	57.75	0.41	47.68	-0.78	42.25	-0.95	34.89	72.39	2007
-1.46	56.91	-0.67	47.37	1.99	43.09	2.82	35.87	97.26	2008
3.37	58.82	1.31	47.99	-4.45	41.18	-6.35	33.59	61.67	2009
0.15	58.91	2.40	49.14	-0.21	41.09	2.03	34.27	79.50	2010
-0.66	58.52	0.23	49.25	0.94	41.48	1.85	34.91	111.2	2011

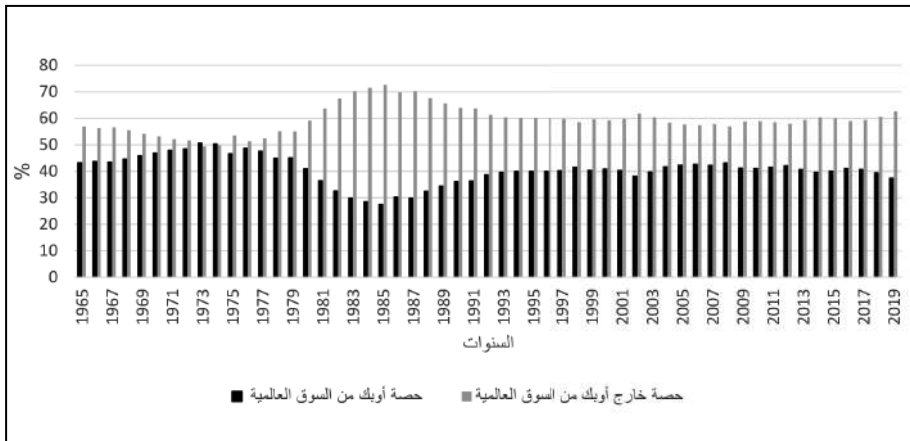
-1.06	57.90	1.54	50.01	1.50	42.10	4.16	36.36	111.6	2012
2.46	59.33	2.97	51.49	-3.39	40.67	-2.91	35.30	108.6	2013
1.70	60.34	4.18	53.65	-2.48	39.66	-0.11	35.26	98.95	2014
-0.53	60.02	2.62	55.06	0.81	39.98	4.01	36.68	52.39	2015
-1.79	58.95	-1.42	54.27	2.68	41.05	3.06	37.80	43.73	2016
0.60	59.30	1.39	55.03	-0.86	40.70	-0.08	37.77	54.19	2017
2.13	60.56	4.84	57.69	-3.11	39.44	-0.54	37.56	71.31	2018
3.42	62.64	3.35	59.63	-5.26	37.36	-5.32	35.57	64.21	2019
0.22	59.49	2.26	/	-0.17	40.51	2.04	/		المتوسط

المصدر: العمود (1، 5) النشرة الإحصائية السنوية لشركة النفط البريطانية (www.bp.com). العمود (2، 3، 4، 6، 7، 8) من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول.

مليون دولار أمريكي وشعرت أنها بحاجة إلى إنتاج نفط أكثر مما هو مسموح به بموجب حصة أوبك، وأثارت مخاوف مماثلة الغابون لتعلق عضويتها في كانون الثاني 1995.

شكل (14)

حصة أوبك وخارجها من السوق العالمية للمدة (1965-2019)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات جدول (7).

أدى انخفاض الطلب الناجم عن الأزمة المالية الآسيوية في أعوام (1997 - 1998) إلى تراجع أسعار النفط إلى مستويات الأسعار عام 1986. بعد تراجع أسعار النفط إلى حوالي 10 دولار أمريكي / برميل، وقد حققت الدبلوماسية المشتركة تباطؤاً تدريجياً في إنتاج النفط من قبل أوبك والمكسيك والنرويج⁽¹⁾. بعد تراجع الأسعار مرة أخرى في تشرين الثاني من عام 2001، وافقت أوبك والنرويج والمكسيك وروسيا وسلطنة عمان وأنغولا على خفض الإنتاج في الأول من كانون الثاني من عام 2002 لمدة 6 أشهر، وقد ساهمت أوبك بـ 1.5 مليون برميل/يوم في التخفيضات المعلن عنها بنحو 2 مليون برميل/يوم⁽²⁾.

ومع حلول عام 2003 واحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق وحدث أعمال عنف وتخريب واسعة النطاق للمدة (2003 - 2008)، بالتزامن مع زيادة سريعة في الطلب على النفط من قبل الصين والنمور الآسيوية والهند، ومع حصول أعمال تخريبية متكررة ضد صناعة النفط النيجيرية، وتضاؤل الطاقة الفائضة كوسيلة حماية ضد النقص المحتمل. أدى هذا المزيج من القوى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط إلى مستويات أعلى بكثير من تلك التي استهدفتها أوبك سابقاً⁽³⁾. وصلت تقلبات الأسعار إلى أقصى درجاتها في عام 2008، إذ ارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى مستوى قياسي بلغ 147 دولاراً للبرميل في تموز، ثم انخفض مرة أخرى إلى 32 دولاراً أمريكياً

Secretariat, Energy Charter. "Putting a Price on Energy: International Pricing Mechanisms for Oil and Gas (Brussels: Energy Charter Secretariat Publication). 2007: P90.

Al-Naimi, Ali . Out of the Desert. Great Britain: Portfolio Penguin. 2016: P 239. (2)

Masters, Michael W. "Testimony before the committee on homeland security and governmental affairs." US Senate, Washington, May 20. 2008. (3)

للبرميل في كانون الاول، في أسوأ ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. فيما سجلت عائدات تصدير النفط السنوية لمنظمة أوبك رقماً قياسياً جديداً في عام 2008، قُدرت بحوالي 1 تريليون دولار أمريكي، ووصلت إلى معدلات سنوية مماثلة للمدة (2011 - 2014) قبل أن تنخفض مرة أخرى⁽²⁾. وفي أيار 2008 أعلنت إندونيسيا أنها ستترك أوبك عندما تنتهي عضويتها في نهاية العام، بعد أن أصبحت مستورداً صافياً للنفط وغير قادرة على تلبية حصتها من الإنتاج. وأكد بيان صادر عن أوبك في 10 ايلول 2008 انسحاب إندونيسيا، مشيراً إلى أن أوبك قبلت رغبة إندونيسيا في تعليق عضويتها الكاملة في المنظمة، وسجلت أملها في أن تكون البلاد في وضع يسمح لها بإعادة الانضمام إلى المنظمة في مستقبل ليس ببعيد⁽³⁾.

غالباً ما تؤثر الاحتياجات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء في أوبك على المناقشات الداخلية وراء حصص إنتاج أوبك، الامر الذي يدفع الأعضاء الأكثر فقراً في اوبك بقية الأعضاء لخفض الإنتاج لزيادة أسعار النفط الخام ومن ثمّ زيادة إيراداتهم⁽⁴⁾. وهذا يتعارض مع إستراتيجية المملكة العربية

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

Tuttle, Robert; Galal, Ola (10 May 2010). "Oil Ministers See Demand Rising". Bloomberg News. Archived from the original on 6 February 2016. Retrieved 14 January 2016.

"OPEC Revenues Fact Sheet". US Energy Information Administration. 15 May 2017. Archived from the original on 22 December 2015. Retrieved 28 May 2017.

"149th Meeting of the OPEC Conference". OPEC (Press release). 10 September 2008. Archived from the original on 22 December 2015. Retrieved 16 December 2015.

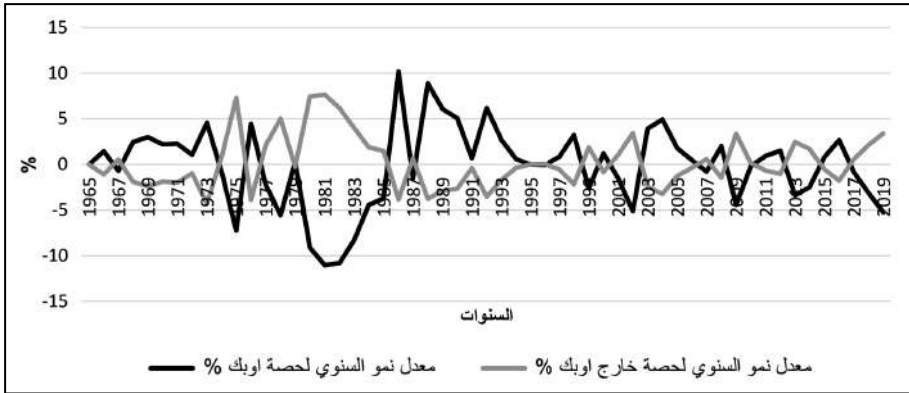
Owen, Nick A., Oliver R. Inderwildi, and David A. King. "The status of conventional world oil reserves- Hype or cause for concern?." Energy policy 38.8 . 2010: PP 4743-4749.

السعودية المعلنة كشريك حقيقي مع القوى الاقتصادية العالمية لضمان تدفق ثابت للنفط لدعم النمو الاقتصادي العالمي. وأن أساس هذه السياسة هو القلق السعودي من أن النفط باهظ الثمن أو العرض غير الموثوق به سوف يدفع الدول الصناعية إلى الحفاظ على الطاقة وتطوير أنواع الوقود البديلة، مما يقلل من الطلب العالمي على النفط ويترك في النهاية النفط غير الضروري في الأرض⁽¹⁾.

حصل في عامي 2014 و2015 تجاوز أعضاء أوبك باستمرار لسقف إنتاجهم، وشهدت الصين تباطؤاً في النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تضاءل إنتاج النفط الأمريكي تقريباً عن مستويات عام 2008 واقترب كثيراً

شكل (15)

معدل النمو السنوي لحصة أوبك وخارجها في السوق العالمية
للمدة (1965-2019)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات جدول (7).

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

Waldman, Peter. "Saudi Arabia's Plan to Extend the Age of Oil." Bloomberg Markets. April 12, 2015.

من انتاج المملكة العربية السعودية وروسيا، نظراً للتحسن الكبير على المدى الطويل وانتشار تقنية «التكسير الصخري» كردود فعلٍ على سنوات من أسعار النفط المرتفعة. أدت هذه التطورات بدورها إلى انخفاض في متطلبات استيراد النفط الأمريكية (الاقتراب من الاكتفاء الذاتي للطاقة)، وحجم قياسي لمخزونات النفط في جميع أنحاء العالم، ومن ثمَّ انهيار أسعار النفط الذي استمر حتى أوائل عام 2016⁽¹⁾.

ويمكن ملاحظة معدلات النمو والتنافس بين الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك والدول المنتجة خارج أوبك، حيث نجد إن أوبك تتراجع حصصها بسبب الأستراتيجيات المتبعة من قبلها للمحافظة على أسعار نفط ملائمة، في حين تنامت حصص دول خارج أوبك مستغلة سياسات أوبك الرامية نحو الوصول إلى أسعار مقبولة، حيث تعمل دول خارج أوبك إلى زيادة أنتاجها وتعويض ما خفضته دول منظمة أوبك.

ونظراً لانزعاج اعضاء منظمة اوبك من التنافس على الإمدادات لعدة سنوات مع تناقص العوائد وتقلص الاحتياطيات المالية، فقد حاولت المنظمة أخيراً خفض الإنتاج لأول مرة منذ عام 2008. على الرغم من العديد من العقبات السياسية، كان قرار ايلول 2016 لتقليص ما يقارب من مليون برميل يومياً مقننة باتفاقية حصص جديدة في مؤتمر أوبك في تشرين الثاني 2016. إذ غطت الاتفاقية (التي استثنت العضوين المتضررين من الاضطرابات ليبيا ونيجيريا) النصف الأول من عام 2017 إلى جانب التخفيضات الموعودة من روسيا وعشر دول أخرى غير أعضاء. وأعلنت

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

“Monthly Energy Review” (PDF). US Energy Information Administration. 25 May 2017.

إندونيسيا «تعليقاً مؤقتاً» آخر لعضويتها في أوبك بدلاً من قبول خفض إنتاج المنظمة بنسبة (5%)، أدى ذلك إلى تقلب أسعار النفط الخام حول 50 دولاراً أمريكياً للبرميل، وفي ايار 2017 قررت أوبك تمديد الحصص الجديدة حتى اذار 2018، مع انتظار العالم ليرى ما إذا كان وفرة مخزون النفط قد يتم سحبها بالكامل بحلول ذلك الوقت⁽¹⁾. في كانون الأول 2017، اتفقت روسيا وأوبك على تمديد خفض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل/يوم حتى نهاية عام 2018⁽²⁾.

وفي 29 حزيران 2019، اتفقت روسيا مرة أخرى مع المملكة العربية السعودية على تمديد تخفيضات الإنتاج الأصلية لعام 2018 لمدة ستة إلى

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

«OPEC Agrees to Cut Production in Drive to End Record Glut». Bloomberg News. 30 November 2016. Archived from the original on 1 December 2016. Retrieved 30 November 2016.

«OPEC 171st Meeting concludes». OPEC (Press release). 30 November 2016. Archived from the original on 1 December 2016. Retrieved 30 November 2016. Blas, Javier (20 October 2016). «The World's Biggest Oil Kingdom Reverses Course». Bloomberg News. Archived from the original on 6 April 2017. Retrieved 10 March 2017.

Hume, Neil (28 September 2016). «OPEC agrees on need for output cut». The Financial Times. Archived from the original on 28 September 2016. Retrieved 28 September 2016.

«Russian Energy Minister Says Oil Cuts to Start in January». Bloomberg News. 11 December 2016. Archived from the original on 13 December 2016. Retrieved 12 December 2016.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

«Russia backs gradual, managed exit from oil cuts with OPEC». Reuters. 22 December 2017. Archived from the original on 26 December 2017. Retrieved 25 December 2017.

«OPEC to extend production cuts throughout 2018». Archived from the original on 24 December 2018. Retrieved 23 December 2018.

تسعة أشهر⁽¹⁾. وفي كانون الاول 2019، اتفقت أوبك وروسيا على أحد أكبر تخفيضات الإنتاج حتى الآن لمنع فائض المعروض في صفقة ستستمر للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020⁽²⁾.

1 - قطاع الطاقة والادوار السياسية الجديدة⁽³⁾

أ - من المرجح أن يتراجع الطلب العالمي على المنتجات المكررة مثل البنزين، على حين من المتوقع أن يتزايد نمو الطلب على الديزل والوقود اللازم لبناء الطرق والجسور والمباني وما شابه ذلك في آسيا الناشئة. في حين أن وقود الطائرات كان نقطة مضيئة رئيسة لنمو الطلب على النفط خلال السنوات الأخيرة، فإن المسار إلى الأمام في عالم ما بعد COVID-19 لا يزال موضع شك على المدى القريب، ولكن من المرجح أن يستأنف وقود الطائرات النمو في المستقبل حيث يستأنف العالم نشاطه اليومي بعد عودة الحياة الطبيعية بعد جائحة COVID-19.

ب - كانت هناك رياح معاكسة واجهتها صناعة النفط قبل COVID-19 مثل التكهّنات حول ذروة الطلب، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف سيؤثر تفشي COVID-19 وما تلاه من مناقشات في تحول الطاقة من وجهة نظر الشركات، حيث خفضت شركات الطاقة العالمية النفقات الرأسمالية بنسبة 23% هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وتجاوزت

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

“Russia agrees with Saudi Arabia to extend OPEC+ oil output deal”. Reuters. 29 June 2019. Archived from the original on 1 July 2019. Retrieved 1 July 2019.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

“OPEC, allies agree to deepen oil output cuts”. Reuters. 5 December 2019. Archived from the original on 5 December 2019. Retrieved 5 December 2019.

Ibid: P29 .

(3)

التخفيضات في ميزانية النفط والغاز العالمية الآن 70 مليار دولار. وقد وصل عدد الحفارات إلى القاع في الربع الرابع من عام 2020 عند 272 منصة، مقابل العدد الحالي البالغ 407، ويتوقع انخفاض الإنتاج الأمريكي بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم في عام 2020.

ج - أظهرت هذه الفترة أن منتجي النفط في الولايات المتحدة والعالم أكثر اعتماداً على الآخرين مما توحى به السنوات الأخيرة. وقد عمل دونالد ترامب، الذي أمضى السنوات الثلاث الماضية في انتقاد أوبك، بالرغم من إن منتجو أوبك + قبل جائحة COVID-19، كانوا يضحون بإنتاجهم من أجل تحقيق التوازن في السوق وتوفير أسعار مستقرة. من حيث الجوهر، فإن النظرة على ما سيبدو عليه العالم بدون أوبك في أعقاب اجتماع 6 آذار. بعبارة أخرى، قبل السادس من آذار لا يعتقد أن شريان الحياة الاقتصادي الحيوي الذي توفره دول أوبك + لنظيراتها في أماكن مثل الولايات المتحدة كان موضع تقدير كما هو الحال اليوم.

د - ستتولى الأسواق الناشئة نمو الطلب الإضافي، ولا سيما آسيا الناشئة إذ شكلت حوالي 60-70% من نمو الطلب العالمي على النفط في العقد الماضي. فأن في المستقبل نتوقع أن تلعب آسيا الناشئة بقيادة الصين والهند دوراً أكبر في تزايد طلبها للنفط، كما نتوقع أن يظل نمو الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فاتراً، وهو ما كان عليه الحال على مدار نصف العقد الماضي.

2 - الطاقة المتجددة (الواقع والافاق)

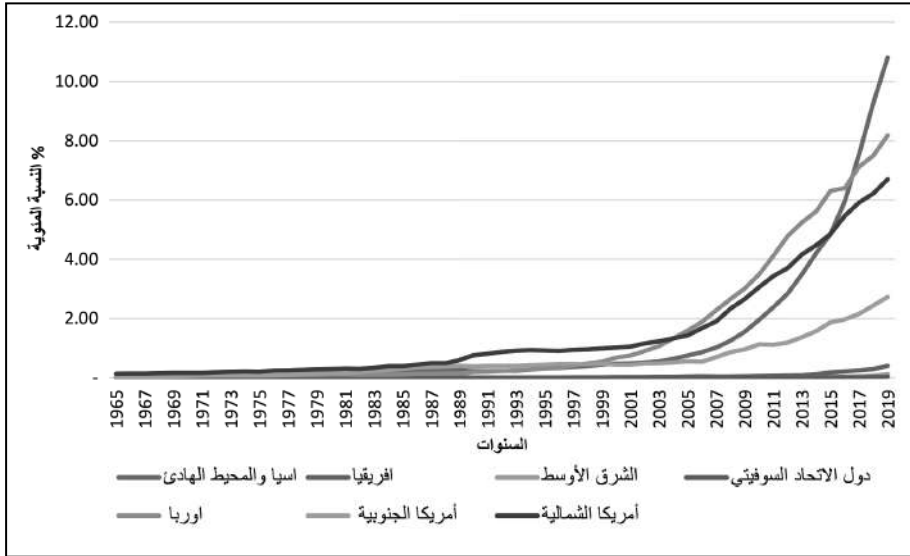
أ - واقع الطاقة المتجددة: إن استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة قد زادت منذ سبعينيات القرن الماضي إذ تعد إحدى نتائج الازمة النفطية

عام 1973 إلا ان الكلفة بقيت عائقاً بوجه ذلك، وفي عام 1986 مع انفجار مفاعل تشيرنوبل في الاتحاد السوفييتي للجمهوريات الاشتراكية (أوكرانيا) زادت الحاجة لمصادر الطاقة المتجددة الآمنة، وفي بداية تسعينيات القرن الماضي ومع اجتماعات الأمم المتحدة والخاصة بالمناخ والاحتباس الحراري زاد استعمال مصادر الطاقة المتجددة في جميع دول العالم المتقدم إلا انها لم تتجاوز (1%) حتى العام 2000.

ومع انفجار مفاعل فوكوشيما في اليابان عام 2011 وزيادة معدلات التلوث في دول شرق اسيا عموماً والصين بشكلٍ خاص الامر الذي أدى لزيادة استعمال مصادر الطاقة المتجددة والآمنة في جميع دول العالم المتقدم والنامي إذ وصل استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة

شكل (17)

استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة لمناطق العالم للمدة (1965-2019)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (ملحق 2) شركة النفط البريطانية BP.

بحوالي (10% في عام 2019)؛ باستثناء الدول المصدرة للنفط والغاز كدول الشرق الأوسط، إذ بلغ استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة (0.12% في عام 2019) و دول الاتحاد السوفيتي السابق (0.03% في عام 2019) في حين أن افريقيا لم تزد فيها النسبة كثيراً (0.41% في عام 2019) على الرغم من أن اغلب دولها غير مصدرة للنفط، ويظهر شكل (17) في أدناه استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة لمناطق مختلفة من العالم للمدة (1965 - 2019).

ب - آفاق الطاقة المتجددة: يزعم الكثير إن هناك عواقب لتحول الطاقة، إذ ستظهر منافسة جيوسياسية متزايدة على المواد الحيوية للتقنيات، والتي تعتمد عليها معظم البلدان المستهلكة على الاستيراد، والتي يهيمن على إمداداتها منتج واحد أو عدد قليل من المنتجين، ويكتنف ذلك الكثير من القلق بشأن المواد الحيوية للطاقة المتجددة والتي تعتمد على (17) عنصراً نادراً في الأرض، وقد اندلعت شرارة ذلك بسبب حلقة في عام 2010 عندما فرضت الصين حظراً على اليابان لبعض العناصر النادرة بسبب نزاع إقليمي⁽¹⁾؛ إذ سيطرت الصين على الإنتاج العالمي، واعتمدت اليابان على الإمدادات الصينية، وكان يُخشى أن تكون الصين

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- M. De Ridder, The geopolitics of mineral resources for renewable energy technologies. https://www.hcss.nl/sites/default/files/files/reports/The_Geopolitics_of_Mineral_Resources_for_Renewable_Energy_Technologies.pdf.
- A. Lovins, Clean energy and rare earths : Why not to worry, Bulletin of the Atomic Scientists. (2017). <https://www.thebulletin.org/clean-energy-and-rare-earths-whynot-worry10785> (accessed July 17, 2018).
- E. Gholz, Rare earth elements and national security, Council on Foreign Relations, New York, NY, 2014. <http://www.jstor.org/stable/resrep00311> (accessed April 9, 2018).

قادرة على استخدام مركزها المهيمن بشكل متزايد في الأسواق العالمية كأداة للسياسة الخارجية.

إن معظم العناصر الأرضية النادرة هي في الواقع وفيرة جيولوجياً في القشرة الأرضية على سبيل المثال السيريوم أكثر شيوعاً من الرصاص⁽¹⁾. وتعد العناصر الأرضية النادرة الأكثر شيوعاً أقل من العناصر الأقل شيوعاً؛ لكن معظمها لا يزال من بين العناصر الأساسية النادرة⁽²⁾. ويعد البروميثيوم فقط الأكثر ندرة؛ إلا أنه لا يستعمل في تقنيات الطاقة المتجددة. إن ما ينطبق على العناصر الأرضية النادرة هو أنها توجد في الغالب في تركيبات مخففة مما يجعل استخراجها مكلفاً، فضلاً عن ذلك الطلب عليها منخفض حتى وقت قريب ومن ثمَّ فإن الإنتاج محدود⁽³⁾.

كما وإن أحد أهم العناصر الأرضية النادرة والأكثر صلةً بالطاقة المتجددة هو النيوديميوم، يليه البراسيوديميوم والديسبروسيوم، وكلها تُستخدم في المغناطيس الدائم لتوربينات الرياح المباشرة⁽⁴⁾. ومع ذلك، فإن

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- N. Greenwood, A. Shaw, Chemistry of the Elements, Butterworth-Heinemann, New York, NY, 1997.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

U.S.G.S. Rare earth elements—critical resources for high technology, 2002.
www.pubs.usgs.gov/fs/2002/fs087-02/.

(3) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

R. Phadke, Green energy futures: responsible mining on Minnesota's iron-range, Energy Res. Social Sci. 35 (2018) 163–173.

(4) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- K. Smith Stegen, Heavy rare earths, permanent magnets, and renewable energies: an imminent crisis, Energy Policy 79 (2015) 1–8, <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2014.12.015>.

الغالبية العظمى من توربينات الرياح مبنية بتقنية التوربينات الموجهة التي لا تتطلب مغناطيساً دائماً⁽¹⁾. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يستخدم أقل من (2%) من توربينات الرياح للمغناطيس الدائم، وفي بعض الأحيان يتم استخدام «العناصر الأرضية النادرة» لتوفير جميع المواد المهمة للطاقة المتجددة ومع ذلك، فإن بعضاً من أهم المواد لتقنيات الطاقة المتجددة لا تنتمي إلى مجموعة العناصر الأرضية النادرة وعلى سبيل المثال، يعد الليثيوم والكوبالت ضروريين لتكنولوجيا بطاريات أيونات الليثيوم، ويستخدم النحاس في التوربينات الكهربائية وتوزيع الكهرباء؛ ولكن لا ينتمي أي منهما إلى مجموعة العناصر الأرضية النادرة⁽²⁾.

وفيما إذا كانت المواد الحرجة نادرة ومرغوبة أم لا هي مسألة معقدة، ويتعلق تحول الطاقة قبل كل شيء بالتكنولوجيا والابتكار، فمن المستحيل التنبؤ على وجه اليقين بتقنيات الطاقة المتجددة التي سيتم تطويرها في المستقبل؛ ولكن من المحتمل جداً أن يكون هناك تحسن في التكنولوجيا وتخفيض في التكاليف في بعض المجالات أو غيرها⁽³⁾. إن أحد الأهداف الرئيسة للبحث في الطاقة المتجددة هو تطوير تقنيات جديدة

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- J. Drexhage, D. La Porta, K. Hund, M. McCormick, J. Ningthoujam, The Growing Role of Minerals and Metals for a Low Carbon Future, World Bank, Washington, DC, 2017.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

-M. Goggin, Fact check: wind turbines built with the same materials used by conventional energy. 2016. <http://www.aweablog.org/fact-check-wind-turbines-builtmaterials-used-conventional-energy/>.

(3) للمزيد م التفاصيل انظر الى:

- J.A. Alic, D. Sarewitz, Rethinking innovation for decarbonizing energy systems, Energy Res. Social Sci. (21), 2016: PP 212–221.

تستخدم مواد أرخص، واحتمالات النجاح في هذا المسعى جيدة⁽¹⁾.

في السنوات الأخيرة قللت كثافة استعمال مواد النيوديميوم والديسبروسيوم والجرمانيوم والتيلوريوم والأوروبيوم والتيريبيوم في تقنيات الطاقة النظيفة. وأثار ذلك الخلاف حول العناصر الأرضية النادرة بين الصين واليابان عام 2010 الابتكار التكنولوجي في السنوات اللاحقة، مما أضعف قبضة الصين على السوق. وهذا لا يعني أنه يمكن بالضرورة إيجاد حل تقني لأي مادة حرجة؛ ولكنه يعني أنّ من المهم النظر على الأقل في إمكانية التغيير التكنولوجي، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المرء يخاطر بالوقوع في مصيدة افتراض التكنولوجيا الثابتة كمؤيدي ذروة النفط الذين فوجئوا بالتحسينات في تقنية التكسير وظهور النفط الصخري⁽²⁾.

وتوجد مشكلة أخرى متعلقة بالمواد الحرجة إذ تميل الى الخلط بين اقتصاديات دورات السلع والندرة الجيولوجية، فأسواق السلع الأساسية عادةً ما تكون دورية حيث تكرر أنماط الازدهار والكساد، اما مشاريع التعدين فلها فترات زمنية طويلة ففي بعض الحالات عقود من الاستثمار في الاستكشاف

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى :

- A. Månberger, B. Stenqvist, Global metal flows in the renewable energy transition: exploring the effects of substitutes, technological mix and development, Energy Policy (119), 2018: PP226–241.

- C.C. Pavel, R. Lacal-Aránegui, A. Marmier, D. Schüler, E. Tzimas, M. Buchert, W. Jenseit, D. Blagoeva, Substitution strategies for reducing the use of rare earths in wind turbines, Resources Policy 52 (2017) 349–357, <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2017.04.010>.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى :

- R.L. Moss, E. Tzimas, P. Willis, L. Tercero Espinoza, Critical metals in the path towards the decarbonisation of the EU energy sector petten, 2013. <https://setis.ec.europa.eu/sites/default/files/reports/JRC-report-Critical-Metals-Energy-Sector.pdf>.

حتى وصول المنتج المعالج إلى السوق. وهذا التأخير الزمني جنباً إلى جنب مع الخطابات المalthوسية الجديدة عن ذروة الاستخراج يقود الشركات إلى الإفراط في الاستثمار، وعندما يصل ناتج العديد من مشاريع التعدين الجديدة والمختلفة إلى السوق أخيراً تنهار الأسعار؛ مما يؤدي إلى بدأ دورة جديدة من الازدهار والكساد مرة أخرى، وبعد اضطراب العرض في الصين عام 2010 مثلاً على ذلك، إذ أدى إلى المزيد من الاستثمارات في استخراج ومعالجة العناصر الأرضية النادرة في بلدان أخرى، مما أدى إلى تغيير صورة العرض النمطية إلى حد ما⁽¹⁾.

تميل الخطابات الحالية أيضاً إلى التغاضي عن حقيقة إعادة تدوير المواد الأكثر أهمية لتقنيات الطاقة المتجددة على عكس الوقود الأحفوري⁽²⁾. وبالنسبة لبعض المواد فإن تكلفة إعادة التدوير مرتفعة حالياً؛ ولكن هذا مشروط بالحجم وتقنيات إعادة التدوير وكلاهما ديناميكي، فإذا زاد الطلب على مادة حرجة فمن المرجح أن تزداد إعادة التدوير أيضاً مع زيادة إعادة التدوير ستقلل اقتصاديات الحجم من تكلفة إعادة التدوير⁽³⁾.

إن الاعتماد على كيفية تطور تقنيات الطاقة المتجددة يجعل أسعار بعض المواد الحيوية مرتفعة، وأنها ستولد إيرادات كبيرة للبلدان المصدرة

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- J.D. Wilson, Whatever happened to the rare earths weapon? Critical materials and international security in Asia, Asian Security 14 (3) (2017) 1–16 .

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- S. Ziemann, D.B. Müller, L. Schebek, M. Weil, Modeling the potential impact of lithium recycling from EV batteries on lithium demand: a dynamic MFA approach, Resources Conserv. Recycl. (133), 2018 :76–85.

(3) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- S. Ali, Social and environmental impact of the rare earth industries, Resources 3 (2014) 123–134, <https://doi.org/10.3390/resources3010123>.

ونفقات للبلدان المستوردة، وهذا لا يعني أن السباق الجيوسياسي للسيطرة على المواد الهامة أمر لا مفر منه. وعلى حد تعبير لوفينز، فهي «مجرد سلعة أخرى - غير عادية وذات مغزى ولكنها غير قادرة على تجاوز حقائق الاقتصاد والابتكار والتجارة»⁽¹⁾.

(1) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

- R.L. Moss, E. Tzimas, P. Willis, L. Tercero Espinoza, Critical metals in the path towards the decarbonisation of the EU energy sector petten, 2013. <https://setis.ec.europa.eu/sites/default/files/reports/JRC-report-Critical-Metals-Energy-Sector.pdf>.

جبرية التنويع الاقتصادي لدول النفط نماذج عربية مختارة

أولاً: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

لقد أضحى موضوع التنويع الاقتصادي هدفاً مهماً وضرورياً، تسعى لتحقيقه معظم الدول، التي كانت ومازالت تولي اهتماماً لمسألة التنويع الاقتصادي وبخاصة البلدان الريعية منها، نتيجة التشوهات في الهياكل الاقتصادية للكثير منها، ولا سيما النفطية، الأمر الذي استدعى ضرورة الحاجة إلى استخدام التنويع الاقتصادي، كأستراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى مصادر متعددة للدخل، موزعة على القطاعات الأولية والثانوية، والتي تشمل قطاعات كبيرة من السكان. كان الهدف دائماً هو تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام، وبناء القدرة على الصمود ضد التقلبات في النشاط الاقتصادي خارج المنطقة، والحد من التعرض إلى فقدان الدخل بسبب تقلب أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص عمل وتخفيف حدة الفقر.

ثانياً: مفهوم التنويع الاقتصادي

تتسم اقتصادات معظم الدول النامية بالاعتماد على الاقتصاد الأحادي الجانب (النفط)، لكونه ثروة وهبة طبيعية من الباري عز وجل، إذ تعتمد

على الإيرادات المتأتية من إنتاجه وتصديره في مجال الصناعة الاستخراجية في تمويل موازنتها اعتماداً كلياً ومباشراً، بَعْدَهُ واحداً من السلع التي يتم التداول بها في الأسواق العالمية، مقابل الحصول على عوائد مادية بصورة مستمرة ومنتظمة، إذ يؤدي هذا القطاع دوراً أساسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي دعم اقتصاداتها، مما أدى إلى إعاقة نمو بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وولد ضعفاً في أداء نشاط هذه القطاعات ومساهماتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لتأخذ الدول الربيعية صفة أخرى، وهي صفة لعنة المورد، فوفرة الموارد أصبحت عائقاً أكثر مما هي محفزاً على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية⁽¹⁾.

لقد وضعت للتنوع الاقتصادي تعاريف عديدة، إلا أنها تتباين بتباين مصادرها، يعود ذلك إلى اختلاف الزوايا العلمية التي ينظر بها إلى التنوع الاقتصادي، فبعضهم جعل تنوع الإنتاج سبباً لتنوع مصادر الدخل، على حين نظر إليه آخرون من خلال تنوع هيكل الصادرات السلعية، إذ يرتبط التنوع بالسياسات الاقتصادية الهادفة إلى توسيع قاعدة عريضة لصادرات سلعية متعددة، لتقليل أثر تقلب أسعار بعض السلع في مصادر الدخل⁽²⁾.

التنوع بشكل عام هو التقليل من الاعتماد على مورد واحد، والانتقال إلى مرحلة تأسيس قاعدة صناعية وزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع⁽³⁾.

(1) نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2014، ص 44.

(2) ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص 5.

(3) وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995 - 2000)، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 13.

ويمكن تعريف التنوع الاقتصادي عموماً في توزيع الاستثمار على مختلف القطاعات الاقتصادية، للحد من خطورة الاعتماد المفرط على مورد واحد، أو قطاع معين أو قطاعات قليلة جداً⁽¹⁾.

ويعرف خبراء الاتحاد الأوروبي التنوع الاقتصادي، بأنه العملية التي يتم بها إنتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية، التي تؤدي إلى تنوع أسواق الصادرات من جهة، وتنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من جهة ثانية⁽²⁾.

ويستعمل التنوع في الأدب التنموي بعده معبر عن مستوى توزيع النشاط الاقتصادي عبر مجموعة من القطاعات، وفي هذا الإطار فهو اقتصاد متنوع ولديه مستويات متوازنة للنشاط في المجالات الصناعية كافة، كلما زاد التركيز من النشاط في الصناعات، أما إذا كان هذا التركيز قليلاً فيكون الاقتصاد أقل تنوعاً⁽³⁾.

ويراد بالتنوع كذلك استعمال الأموال أو العوائد النفطية، لخلق قاعدة إنتاجية متنوعة تضمن الديمومة لاقتصاد ما بعد النفط، بتطوير الصناعة الثقيلة، وتحديث البنى التحتية، أو حيثما دعت الضرورة الاستثمار في مجالات متنوعة⁽⁴⁾.

(1) Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17)- (2003) No 2, pag. 51.

(2) EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development, Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Bonn for a period to 16 -17 May 2006, Germany, P2.

(3) Tohn. E. Wagner, A measure of Economic Diversity: An Input- Output Approach, Research Economist, September 1993, pag.4.

(4) تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، في إدوارد مورس وآخرون، مصدر سبق، ص 131 .

أيّ إنه (تلك العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من الموارد تشارك في تكوين الناتج، أو توزيع الموارد على أنشطة متعددة، بهدف تقليل الاعتماد المستمر على المورد الوحيد، مع الإشارة إلى أن هذا التوزيع للموارد سيكون سلاحاً ذا حدين، فهو من جهة سيقبل من درجة التركيز الاقتصادي، ويزيد من القدرة التنافسية على وفق المزايا النسبية في التجارة العالمية، لكن من جهة أخرى فإن توزيع الموارد سيفقد البلد جزءاً من إيراداته⁽¹⁾).

وكذلك يعرف التنوع الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات النفطية، بأنه انخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية والخدمية فيه، وحصول تحول كبير في المزيج الهيكلي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بوضع آليات واستراتيجيات واضحة، تقوم على مجموعة أبعاد وسياسات مرنة وواقعية، تهدف الى معالجة التحديات القائمة، ومن ثم الوصول للتنوع المتوخى، وذلك لخلق اقتصاد وطني متنوع، يقوم أساساً على الموارد المتجددة، والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

أما فيما يخص الاقتصاد العراقي، والذي يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي، ويتأثر نمو هذا الاقتصاد صعوداً ونزولاً بأداء ذلك القطاع، فالتنوع الاقتصادي يتضمن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية، إن الهدف من تنوع القاعدة الاقتصادية هو للخلاص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول الى اقتصاد متنوع تصبح فيه الضريبة، هي

(1) عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، الكوفة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص 7.

(2) - The diversification Strategy, Approved Policies and Mechanisms for its Achievement, The vision for Oman's Economy-Oman: 2020, 2009, P1.From the website :www. Moneoman.gov.OM/pdf.

الاساس في تمويل الموازنة العامة، وليس الموارد النفطية بصورة رئيسة كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر⁽¹⁾.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه خلق قاعدة انتاجية متنوعة للاقتصاد بوضع آليات واستراتيجيات حديثة، تقوم على مجموعة ابعاد وسياسات مرنة تهدف إلى معالجة المشاكل القائمة، من أجل الوصول إلى التنوع المنشود لخلق اقتصاد وطني متنوع، يقوم على أساس الموارد المتعددة، التي تسهم بالانتقال من اقتصاد قائم على مصدر أحادي يتأثر باستمرار بالتقلبات الخارجية، إلى اقتصاد قوي ذي مصادر متنوعة ومتعددة.

ثالثاً: أهمية التنوع الاقتصادي ومؤشراته الرئيسية

للتنوع الاقتصادي أثر رئيس في تحريك عجلة التنمية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيّما البلدان النفطية التي تستند موازنتها على مورد اقتصادي وحيد، وتبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة، تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنوع القاعدة الإنتاجية، هي من أهم الأهداف التي تروم الدول الى تحقيقها، من أجل الحصول على عوائد متنوعة من جانب، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جانب آخر، أي تنمية القطاعات غير النفطية في الدول الريعية، وهذا هدف حيوي مركزي من أهداف الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وتحريرها .

1 - أهمية التنوع الاقتصادي

إن اعتماد الدول الريعية على مورد طبيعي واحد ناضب له مخاطر

(1) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك، 2009، ص 474 .

على اقتصاداتها، ويعد سلاحاً ذا حدين، فهو يعود عليها بإيرادات كبيرة جداً من جهة، إلا أن أسعاره معرضة للتذبذب والهزات، فضلاً عن مخاوفها من إصابة اقتصاداتها بالمرض الهولندي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف تراكم رأس المال البشري بسبب غياب الحافز من القطاع العام والخاص، وضعف تنافسية القطاع الصناعي، فضلاً عن مواجهة الأزمات العالمية التي تؤثر في تنفيذ الخطط الاقتصادية والمشاريع وتقلل تراكم عوامل الإنتاج، فقد عَدَّ بعض الاقتصاديين، اعتماد الدول النفطية على مصدر واحد للدخل، هو السبب الجوهرى في كونها أكثر تذبذباً مقارنة بالاقتصاديات ذات التنوع الاقتصادي، الواقعة في نفس مرحلة التطور، هذه المخاطر دفعت الدول النفطية لوضع خطط اقتصادية تهدف إلى تنويع اقتصاداتها⁽¹⁾.

لهذا أصبحت الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ضرورة ملحة، وليست ترفاً فكرياً أو اقتصادياً، بعد أن أدركت البلدان الربيعية الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد، وضرورة السعي الجاد إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في بلدانها، وما له من أهمية كبيرة في تحقيق وتوليد عائد مستدام لدفع مسيرة التنمية، وفك ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الصادرات النفطية، وذلك من خلال تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية لكل القطاعات الاقتصادية، وزيادة الناتج القومي وتحسين وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتبني الشراكة مع القطاع الخاص ودعمه وتحفيزه في كل القطاعات الاقتصادية، والتي تقف في مقدمة المهمات الاقتصادية الاستراتيجية. ويقترن تحقيق ذلك بإعداد البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي،

(1) مايع شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الربيعي في العراق، مصدر سبق، ص 4.

على وفق تشريعات متقدمة وحوافز مجزية وبيئة حاضنة من خلال الدور الاقتصادي للدولة⁽¹⁾.

لذا فإن للتنوع أهمية لأحداث التحول الهيكلي في الكيان أو البنية الاقتصادية، بغية تحقيق مستوى متوازن من مساهمة القطاعات الأساسية، وهو ما جرى (الاهتمام به/ والتحذير منه) كتابات المفكرين التنمويين في اشاراتهم الى أنماط التنمية وتحليل التغيير الهيكلي المراد تحقيقه، إذ تؤكد العملية المتتابعة التي بها يتحول الهيكل الاقتصادي، الصناعي، المؤسسي، للاقتصادات النامية، ليحل إبدال القطاع الحديث (الصناعي) محل القطاع التقليدي (الأولي)، كوسيلة للنمو وغاية وهدف لاستراتيجية التنوع الاقتصادي⁽²⁾، ومن ثمَّ يقود التنوع الى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية، في مختلف المجالات من مثل: الاستثمار والصادرات والإنتاج، وهذا يدعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك بامتصاص الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط، والتي غالباً ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة⁽³⁾.

2- مبررات التنوع الاقتصادي

إن البلدان الريعية أصبحت تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة الانتاجية والتنافسية، من أجل الصمود بإزاء المنافسة الدولية والنفاذ إلى الأسواق

(1) مهدي الحافظ، الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2012، ص 26.

(2) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009، ص 138.

(3) أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 6.

العالمية. فقد أكد ستيفن بارنيت وهو الممثل الدائم لصندوق النقد الدولي في تايلاند، على أن الدول المنتجة للنفط تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصاداتها، ليس فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب، ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضاً، لأنه يتعين عليها أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه النفط، ويجب إن تبذل الحكومات قصارى جهودها لتحقيق تراكم أصول مالية كبيرة في أثناء مدة إنتاج النفط، لتحقيق الاستدامة المالية ما بعد النفط⁽¹⁾.

وكما هو معروف فإن تقليل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية، التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية و/ أو الصدمات الخارجية، يقلل من وضع عدم اليقين والمخاطر، التي يمكن أن يخضع لها الاقتصاد بشكل عام، لذا سيعمل التنوع على تحقيق النتائج الإيجابية مثل تقليل الاعتماد على هذه الأنشطة، وخاصةً إذا ما توفرت أنشطة اقتصادية في شكل وفورات الحجم والنطاق، والتي تمتلك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية الأخرى، وهذا يقود الى تعزيز التجارة ونشر التكنولوجيا وزيادة المهارات التنظيمية والإدارية، ويؤدي أيضاً الى زيادة عامل مرونة سوق العمل وسوق رأس المال⁽²⁾.

إنَّ هناك عدة مسوغات للتنوع الاقتصادي منها:

أ- إنَّ اعتماد البلدان النفطية شبه الكامل على الإيرادات النفطية لتغطية نفقاتها في الموازنة العامة، ومن ضمنها المناهج الاستثمارية، جعل عملية التخطيط في تلك الدول صعبة للغاية وغير مستقرة، بسبب اعتمادها على

(1) ستيفن بارنيت، «لماذا ينبغي على الدول المنتجة للنفط إن تحافظ على مواردها»، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي، مايس / 2003، ص 36.

(2) Alan Gelb, Economic Diversification In Resource Rich Countries, Center for Global Development, lecture on Natural Resources, finance, and development: Confronting Old and New Challenges, 2010, P5.

الإيرادات النفطية (المتذبذبة والتي تتحدد خارج النظام الاقتصادي المحلي) بسبب عدم استقرار أسعار هذه المادة دولياً⁽¹⁾.

ب - لعنة الموارد أو (لعنة النفط - Oil Curse): لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنوع الاقتصادي، ذلك أنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط، يتضح بمحدودية تنوع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتج . وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية)، تقلبات اقتصادية شديدة، تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد، وإلى انخفاض دخول هذه البلدان. إذ ينتقل هذا التأثير كذلك إلى الاقتصادات غير النفطية، بقنوات الاستثمار وقنوات سوق العمل والتجارة، التي تصل الاقتصادات النفطية بغير النفطية⁽²⁾.

ج - تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد، بمعنى أن النفط والغاز مورد ناضب غير قابل للتجدد، الأمر الذي يترتب على ذلك، أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج، وفي ظروف غياب مثل تلك القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعوائد تنخفض مع استمرار استنزاف النفط، مما يوتر بشكل سلبي في النشاط الاقتصادي للبلد⁽³⁾.

د - إن الاعتبار الإنسانية والاجتماعية تأخذ دوراً أساسياً مهماً لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نلاحظ أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة

(1) ريفنيو ورنش، التلخص من لعنة الموارد، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوربية المركزية، نيويورك، 2004، ص 35.

(2) Ibrahim A. Elbadawi, Oil, Economic Diversification and Development in The Arab world, Dubai Economic Policy and Research Institute and Center for Global Development, USA, nova 2009, p1.

(3) ريفنيو ورنش، مصدر سبق، ص 36.

بصورة مباشرة، لا يستطيع أن يوفر وحده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي أدى إلى دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخل المتأتية من الربيع، إلا أنّ معظم الدول لم تنجح في تحقيق ذلك، لذا فإن التنويع بعيداً عن النفط، من شأنه أن يقود الى تنمية قطاع خاص قادر على التقليل من أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، التي ترتبط بتركيب إقتصادي ثنائي شجعتة وطورته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة⁽¹⁾.

هـ - إن تعديل بنية الاقتصاد الوطني، بإعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، سيقبل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي⁽²⁾.

3. مؤشرات التنويع الاقتصادي

تتباين آراء الباحثين في موضوعات التنمية على اعتماد مؤشرات التنويع الاقتصادي (Indicators of Diversification Economic)^(*)، وعلى وفق ذلك اعتمدنا على المؤشرات التي تحضى بالقبول العام التي تبين ما اذا كانت الاقتصادات متنوعة أم لا، أي مدى الدرجة التي يكون عليها اقتصاد أي بلد، من حيث تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها، وفيما يأتي بعض من هذه المؤشرات:

- (1) عبد الوهاب علي التمار، الاصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الطبعة الثانية، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 2005، ص 43.
 - (2) ريفينو ورنش، التخلص من لعنة الموارد، (نيويورك، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوربية المركزية، 2004)، ص 35.
- (*) التنويع وتركز الأستيرادات، التنويع في اجمالي تكوين رأس المال الثابت، مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الأجمالي، مقارنة بين مساهمة القطاعين العام والخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

أ- الهيكل السلعي للصادرات (تركز الصادرات)

يعكس هذا المؤشر الوضع الاقتصادي للبلد من حيث درجة التنوع الاقتصادي، فإذا كانت صادرات البلد تعتمد على سلعة رئيسة في الهيكل السلعي للصادرات، دَلَّ ذلك على أن البلد يعاني من عدم التنوع الاقتصادي، أما إذا كان العكس، أي إن اقتصاد البلد لا تتركز صادراته على سلعة واحدة، وإنما على عدد من المنتجات السلعية المتنوعة، كان لذلك دلالة على تنوع الاقتصاد، وكما هو حال البلدان النفطية، ذلك أنها تعتمد على النفط كسلعة رئيسة في صادراتها، وعلى سبيل المثال دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾.

ب- هيكل الإيرادات في الموازنة العامة

يعكس هذا المؤشر درجة اعتماد إيرادات البلد على قطاع واحد أو من مصادر محدودة في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث أن هنالك عدداً من المصادر للإيرادات العامة لكل بلد، فكلما كانت هذه المصادر متنوعة وكافية، دَلَّ ذلك على متانة وقوة الاقتصاد الوطني وتنوعه وبالعكس، إذ نجد مثلاً أن إيرادات بعض البلدان النفطية (والعراق منها)، تعتمد على قطاع واحد أو مصدر واحد وهو النفط، والذي يشكل نسبة عالية تزيد على (90%) مما يدل على عدم التنوع الاقتصادي والخلل الذي يجب معالجته⁽²⁾.

ج- توزع القوى العاملة داخل القطاعات الاقتصادية المتنوعة

أي مستوى إسهام القطاعات المختلفة في امتصاص أو تشغيل الأيدي

-
- (1) صلاح الدين أحمد وأخرون، استراتيجيات التنوع الاقتصادي (تجارب دول نامية مختارة)، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 58.
 - (2) عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2018، ص 49.

العاملة، حيث كلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة، دلّ ذلك على درجة معينة من التنويع⁽¹⁾.

فمثلاً نجد في بعض البلدان النامية القطاع الزراعي فيها، يستعمل جزءاً مهماً وكبيراً من قوة العمل لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، مع انخفاض إسهامه في الناتج المحلي بأقل من ثلث الناتج، أي انخفاض أهميته النسبية مقابل تركيز كبير للعمالة فيه⁽²⁾، وهذا دليل على انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع، وعلى العكس مثلاً في القطاع النفطي، يساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي مع انخفاض واضح في إسهامه بالأيدي العاملة، أي (خفيف العمل)، وينصرف القول أيضاً إلى القطاع الخدمي، الذي غالباً ما يسهم بنسبة مرتفعة في الأيدي العاملة، وذلك لضعف القطاع الصناعي بتلك البلدان وعدم توفيره لفرص العمل المطلوبة⁽³⁾.

د - الأهمية النسبية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية البديلة في تكوين

الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبعبارة أخرى أكثر وضوحاً يمكن القول فيما يتعلق بتركز الصادرات ومساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، أن هنالك علاقة عكسية ما بينهما والتنويع الاقتصادي عن طريق تحليل ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق ضيق منها، وكذلك يحدد هذا التقييم نسبة التركيز وعلاقته العكسية

(1) الإسكوا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 52.

(2) عبد الله رزق، اقتصادات ناشئة في العالم، نماذج نمووية لافته، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2009، ص 10.

(3) عباس مكّي حمزة، مصدر سبق، ص 51.

مع حاصل التنوع حيث تقيس وتؤشر نسبة التركيز، نسبة تركيز البلد على قطاع معين وعلى سلعة معينة واحدة، في حين أن حاصل التنوع الاقتصادي هو عكس نسبة التركيز، فكلما قلت وانخفضت نسبة التركيز ارتفع حاصل التنوع ومن ثم يصبح البلد ذو اقتصاد متنوع، وعليه فإن الاقتصاد الذي يقوم على أساس قوي ومتميز من الصادرات المتنوعة، يحمي البلد من التغيرات غير المتوقعة، وضد تقلبات أسعار المواد الأولية التي تميز البلدان النامية وما يعقبها من آثار سلبية كثيرة⁽¹⁾.

هـ- مؤشر التنوع الاقتصادي (Herfind- Hirschman)

يستخدم مؤشر (HHI) (Herfindahl-Hirschmann) على نطاق واسع لقياس تركيز السوق وكذلك التنوع الاقتصادي. يتم استخدامه كذلك لتحليلات تخصص الاقتصاد الكلي. يقيس مدى سيطرة قطاعات قليلة على اقتصاد معين (أي في حالة وجود احتكار)، يعد أحد أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التنوع الاقتصادي والتركز الاحتكاري في الأسواق. يعتمد هذا المعامل على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، واستخدام هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة درجة التنوع في الصادرات⁽²⁾.

رابعاً: محاولات التنوع الاقتصادي لدول نفطية مختارة للمدة (2005-2019)

تختلف البلدان المختارة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحال فيما يخص توجهاتها والفلسفة الاقتصادية، وينسحب هذا على الإمكانيات الطبيعية المتوافرة، إلا أنها تتماثل في الاهتمام بالتنمية على

(1) صلاح الدين أحمد وآخرون، مصدر سبق، ص 58 .

(2) United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat, Fccc/TP/2016/3, p 13 .

وقع ارتفاع عوائد النفط، ولهذا يمكن القول أن لكل من (الإمارات- العراق- السعودية) منهجها في التنوع الاقتصادي، وطبيعة مخرجات هذا الجهد. ويجمع المهتمين بالشأن التنموي على أن التغيرات في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، تعد مؤشراً لبيان تطور القطاعات مع الزمن، ولما كانت معظم الدول النامية تتسم بغلبة القطاعات الأولية (الزراعية والاستخراجية)، فأن التحولات في نسب مساهماتها لصالح القطاعات التصنيعية وبخاصة الصناعة التحويلية، التي (تعكس الجهد الإنمائي) المراد فيه تنوع مصادر تكوين الناتج المحلي، لتخفيف هيمنة أحد القطاعات (الاستخراجي عادة) على الاقتصاد، فضلاً عن خفض حساسية الاقتصاد برمته للعوامل الخارجية، فالاقتصاد الذي يتسم بدرجة مقبولة من التنوع الاقتصادي يكون أقل حساسية (تأثراً) بتحركات المتغيرات الاقتصادية الدولية وطبيعة الأسواق.

وهناك العديد من المؤشرات التي تعتمد عليها الدراسات لبيان مستويات التنوع الاقتصادي، وفي هذه المحطة من البحث اثرنا الاعتماد على بعض المؤشرات التقليدية المبحوثة في دراسات الأدب التنموي من مثل (نسبة الإيرادات غير النفطية الى اجمالي الإيرادات- نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)- واعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية ومستويات الانتقال بين القطاعات) واعتمدنا على مؤشر هيرفيندال- هيرشمان (Herfindahl – Hirschman) (*) لقياس درجة التنوع.

ويمكن الاعتماد على هذه المؤشرات لبلدان العينة (الإمارات-

(*) ينتمي أوريس سي هيرفيندال و البرت هيرشمان الى المدرسة المؤسسية والتي تزعمها ثورستين فييلن وجون كينيث جالبريث.

السعودية- العراق)، لكونها جميعاً تبنت الولوج إلى التنمية وتحفيز التصنيع، وعلى وفق الآتي:

1 - التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2005-2019)

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة أحد أكثر الاقتصادات نجاحاً في الشرق الأوسط، إذ تمكنت الإمارات العربية بعد توحيدها عام 1971 من وضع خطط تنموية طموحة أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد الاماراتي، فأصبحت المركز المالي والتجاري الرئيس للشرق الأوسط، فضلاً عن كونها مركزاً عالمياً وإقليمياً للسياحة، ولإعادة التصدير، بجانب انشاء صناعات مختلفة تقوم في أجزاء منها على مدخلات خارجية.

أ: مجهودات التنوع وفقاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية

(أولاً): مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي (GDP)

من البيانات التي يعرضها جدول (8) للسنوات 2000-2019، والذي يقارب عقدين من الزمن، نلاحظ أن هذه النسب لم تشهد تغييرات كبيرة وملموسة فالقطاع الزراعي انخفضت مساهمته من (3.5%) عام 2000 الى (0.7%) عام 2019، مما يؤكد هامشية هذا القطاع في الاقتصاد الاماراتي، وهذا يرتهن بالظروف الذاتية من شح الاراضي الزراعية والمياه.

كما أن قطاع الصناعة التحويلية الذي يعد من المؤشرات الرئيسة في قياس درجة التصنيع وحدوث التغييرات الهيكلية والتنوع الاقتصادي، هو الآخر ظل متذبذباً وأكثر ميلاً للانخفاض، وفي المتوسط العام للسنوات (2000-2019)، كانت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاماراتي حوالي (11.2%)، مما يؤكد تواضع هذا القطاع وتركزه في مجالات تستفيد من النفط.

في حين ظل قطاع الخدمات بشكل عام يتجه نحو زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وبات يتربع على أكثر من (50%) جدول (8)، مستفيداً من خدمات السياحة وإعادة التصدير والخدمات المالية كون الامارات (مركزاً مالياً في المنطقة وبلدان مجلس التعاون)، وعليه فأن التنوع الاقتصادي في الامارات، لا يعد تنوعاً يساهم بحماية استقرار الاقتصاد، وعدم تأثره بالمشكلات والأزمات الإقليمية والدولية.

جدول (8)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (GDP) الاماراتي
للسنوات 2000-2019 نسبة مئوية (%)

الخدمات	الصناعة التحويلية	الزراعة	السنة
41.9	11.9	3.5	2000
43.7	14.7	3.5	2001
45.2	14.0	3.5	2002
42.5	13.6	3.2	2003
42.5	12.6	2.6	2004
40.0	12.5	2.2	2005
38.7	12.1	2.0	2006
39.4	13.0	1.8	2007
39.6	12.6	1.4	2008
44.6	15.1	1.1	2009
43.5	9.7	0.9	2010
40.0	8.0	0.8	2011
38.7	9.0	0.7	2012
40.3	8.5	0.7	2013
42.5	9.5	0.7	2014

49.4	10.2	0.7	2015
53.6	10.3	0.8	2016
52.4	9.3	0.8	2017
52.4	8.9	0.7	2018
53.1	8.7	0.7	2019

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرقة .

(ثانياً): مؤشر الإيرادات النفطية وغير النفطية

يبين هذا المؤشر حجم الإيرادات النفطية ونسبتها الى اجمالي الإيرادات مقارنة بالإيرادات غير النفطية، وهو ما يعكس درجة اعتمادية الاقتصاد على الإيرادات المتولدة من المورد النفطي (الريع)، وكلما ازداد الاعتماد على إيرادات النفط كلما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة، وبهذا تصبح العلاقة عكسية بين سلوك الإيرادات النفطية وغيرها. وهو ما يبين بوضوح إمكانية المصادر الأخرى للإيرادات في المساهمة في تمويل موازنة الدولة. مما يعطي مؤشراً واضحاً على تنوع مصادر التنوع في الاقتصاد.

جدول (9)

حجم الإيرادات النفطية وغير النفطية الإماراتية (مليون دولار أمريكي)

النسبة الى اجمالي الإيرادات %	الإيرادات غير النفطية	النسبة الى اجمالي الإيرادات %	الإيرادات النفطية	السنوات
34.19	11449.16	65.81	22043.01	2000
38.40	10455.71	61.60	16773.70	2001
26.90	5931.45	73.10	16124.37	2002
23.43	6506.16	76.57	21267.84	2003

16.68	5946.75	83.32	29723.77	2004
21.49	12288.06	78.51	44893.70	2005
29.99	23838.37	70.01	55671.50	2006
34.15	30586.94	65.85	58997.81	2007
30.99	38727.50	69.01	86255.48	2008
37.64	27563.90	62.36	45683.21	2009
33.82	32138.81	66.18	62891.82	2010
21.05	26934.88	78.95	101043.33	2011
25.25	36090.25	74.75	106864.14	2012
33.47	50577.95	66.53	100545.26	2013
34.28	48432.22	65.72	92888.41	2014
54.71	56748.04	45.29	46996.01	2015
62.45	64272.16	37.55	38655.00	2016
54.27	59700.61	45.73	50306.20	2017
46.19	60114.99	53.81	70041.58	2018
43.05	65879.81	56.95	87159.01	2019

المصدر: الامارات العربية المتحدة، البنك المركزي الاماراتي، النشرة السنوية، للمدة (2000-2019).

من الجدول أعلاه يتضح أن الاقتصاد الاماراتي وللسنوات من 2000-2014، ظل يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية وبنسبة لا تقل عن (70%)، إلا أن هذا شهد تغيراً واضحاً منذ عام 2015، إذ انخفضت نسبة الإيرادات النفطية الى (45.29%) في مقابل ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية الى (54.71%)، وهذا يعود في جزء منه الى انهيار أسعار النفط، فيما بلغ متوسط نسبة الإيرادات النفطية لأجمالي الإيرادات للسنوات 2015-2019 ما نسبته (47.8%).

وبالمقارنة ما بين متوسط تمويل الإيرادات النفطية للسنوات 2000-2014 مع السنوات 2015-2019، يمكن الإقرار على حدوث تحسن واضح في تنوع مصادر الإيرادات في الاقتصاد الاماراتي، لصالح المصادر غير النفطية، والتي بلغ متوسط مساهمتها نسبة (52.1%) للسنوات 2015-2019، مما يعني أن الاقتصاد الاماراتي بات يعتمد على الإيرادات غير النفطية بأكثر من (50%)، وهذا يعد مجهوداً كبيراً في طريق التنوع الاقتصادي.

(ثالثاً): مؤشر الصادرات النفطية وغير النفطية

غالباً ما يتصف هيكل الصادرات في البلدان الريعية (النفطية) بهيمنة صادرات النفط، نتيجة ضعف هذه الاقتصادات على انتاج سلع موجهة للتصدير، أو أن هيكل الإنتاج غير قادر على انتاج سلع وخدمات خارج النفط الخام.

ومن الجدول (10) يلاحظ أن هيكل الصادرات في الامارات قد شهد تغيراً مستمراً، وليصل ذروته عام 2016 عندما بلغت نسبة الصادرات غير النفطية (68.44%)، في مقابل نسبة صادرات نفطية بواقع (31.56%). وبرغم التذبذب في نسب الصادرات واستقرارها، إلا أن السنوات ما بعد عام 2015 شهدت تراجعاً لنسب الصادرات النفطية، وهو ما يعني وجود تحفيز لانعاش الصادرات غير النفطية،

وفقاً للسياسات التي تعتمدها دولة الامارات لخفض الاعتماد على الإيرادات من المصادر الاحفورية. إذ أن الصادرات غير النفطية كانت في عام 2000 (6.1%)، فيما تشير بيانات الجدول للسنوات اللاحقة، بأنها سجلت ارتفاعاً واضحاً.

جدول (10)

الصادرات النفطية وغير النفطية الإماراتية (مليون دولار أمريكي)

النسبة الى اجمالي الصادرات %	الصادرات النفطية	النسبة الى اجمالي الصادرات %	صادرات غير نفطية	السنوات
93.85	47519.41	6.15	3117.28	2000
91.79	46614.12	8.21	4173.08	2001
55.73	30294.22	44.27	24068.48	2002
48.28	33568.18	51.72	35970.28	2003
54.06	50798.14	45.94	43170.46	2004
57.74	70471.90	42.26	51598.98	2005
62.26	94894.97	37.74	57538.72	2006
63.72	118958.59	36.28	67731.68	2007
62.31	155019.71	37.69	93788.46	2008
43.53	87901.80	56.47	114057.08	2009
49.99	119139.23	50.01	119188.88	2010
53.54	169100.24	46.46	146767.69	2011
47.24	177360.57	52.76	198153.39	2012
55.85	219049.13	44.15	173195.39	2013
50.80	203855.78	49.20	197510.87	2014
37.66	136017.19	62.34	225235.36	2015
31.56	113809.95	68.44	246816.32	2016
36.01	138267.84	63.99	245775.73	2017
68.56	269326.38	31.44	123536.79	2018
77.96	303521.57	22.04	85850.80	2019

المصدر: الامارات العربية المتحدة، البنك المركزي الاماراتي، النشرة السنوية، للفترة (2000- 2019).

(رابعاً): مؤشر اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية

يمكن القول بوضوح أن الطبيعة الجغرافية للأمارات العربية المتحدة من حيث شح الأراضي الزراعية والموارد المائية، تشكل قيداً واضحاً ومستمرّاً على فرص وجود قطاع زراعي، يلبي مساعي التنوع الاقتصادي، لهذا تحاول الامارات تعويض هذا القيد من خلال النهوض بالقطاعات الصناعية والخدمية، وأبرزها (السياحة) والخدمات المالية، لهذا فإن انعكاس مجهودات التنوع الاقتصادي على انتقال المشتغلين ما بين القطاعات الاقتصادية يظل محكوماً بجملة القيود المعروفة عن الاقتصاد الاماراتي، لا سيما وأن قطاع النفط هو قطاع كثيف رأس المال، لا يساهم إلا قليلاً في التشغيل والاستخدام.

جدول (11)

اعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية من اجمالي المشتغلين في الإمارات
(نسبة مئوية %)

العاملون في الخدمات من إجمالي المشتغلين	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين	العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين	السنوات
58.72	7.90	33.38	2000
59.30	7.25	33.44	2001
59.91	6.67	33.42	2002
60.05	6.11	33.84	2003
60.18	5.63	34.19	2004
60.27	5.19	34.54	2005
60.02	4.78	35.20	2006
59.88	4.39	35.73	2007
60.01	4.04	35.95	2008
60.46	3.68	35.86	2009

61.14	3.38	35.48	2010
61.80	3.08	35.12	2011
62.27	2.79	34.94	2012
62.75	2.51	34.74	2013
62.95	2.25	34.80	2014
63.00	2.01	34.99	2015
63.33	1.81	34.87	2016
63.77	1.62	34.61	2017
63.94	1.46	34.60	2018
64.39	1.39	34.22	2019

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، www.Worldbank.org

كذلك فإن نسبة السكان (الوطنيين- الاصليين) في الامارات، بحسب تقديرات عام 2020 بلغ (19%) . وهؤلاء يعمل معظمهم في مؤسسات الدولة في اعمال إدارية، أو ممتلكين لمؤسسات مالية وتجارية، ولا تتوافر الرغبة عند معظم سكان البلدان النفطية الخليجية العمل في مؤسسات إنتاجية.

من الجدول أعلاه يمكن القول أن انتقال المشتغلين ما بين القطاعات الاقتصادية، لا يعد محسوساً بل هامشياً، وهو ما لا يعكس حدوث تغيرات جوهرية تدل على حدوث تغيرات في الهيكل الاقتصادي.

(خامساً): جهود التنويع الاقتصادي وفقاً لمؤشر (Herfindahl - Hirschman)

يعكس بوضوح مؤشر (H-H) جهود التنويع الاقتصادي التي تعتمد في أي اقتصاد، إذ إن قيمة المؤشر (كما في الجدول) لم تتجاوز (0.222) للمدة (2005- 2019) حتى في ذروة ارتفاع أسعار النفط الخام عند (111.67 دولاراً أمريكياً / برميل)، ويعود ذلك إلى خطط التنمية الطموحة المذكورة، والتي جعلت من الاقتصاد الاماراتي أقل عرضة من بقية اقتصادات المنطقة بوجه تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

جدول (12)

أسعار النفط الخام ومؤشر (Herfindahl - Hirschman) للتنوع الاقتصادي
في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2005 - 2019)

السنوات	أسعار نفط خام برنت (1)	معدل النمو السنوي لأسعار النفط الخام (2)	مؤشر التنوع الاقتصادي للإمارات (3)	معدل النمو السنوي % (4)
2005	54.52	...	0.179	...
2006	65.14	19.479	0.207	15.642
2007	72.39	11.130	0.178	-14.010
2008	97.26	34.356	0.204	14.607
2009	61.67	-36.593	0.124	-39.216
2010	79.50	28.912	0.154	24.194
2011	111.26	39.950	0.221	43.506
2012	111.67	0.369	0.220	-0.452
2013	108.66	-2.695	0.214	-2.727
2014	98.95	-8.936	0.172	-19.626
2015	52.39	-47.054	0.107	-37.791
2016	43.73	-16.530	0.046	-57.009
2017	54.19	23.920	0.052	13.043
2018	71.31	31.593	0.089	71.154
2019	64.21	-9.957	0.084	-5.618
المتوسط	76.457	4.853	0.150	0.407

المصدر: - شركة النفط البريطانية (WWW.BP.COM) BP.

- من عمل الباحث استناداً الى بيانات صندوق النقد العربي. النشرات الإحصائية السنوية للنتائج
المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للمدة (2005 - 2019)

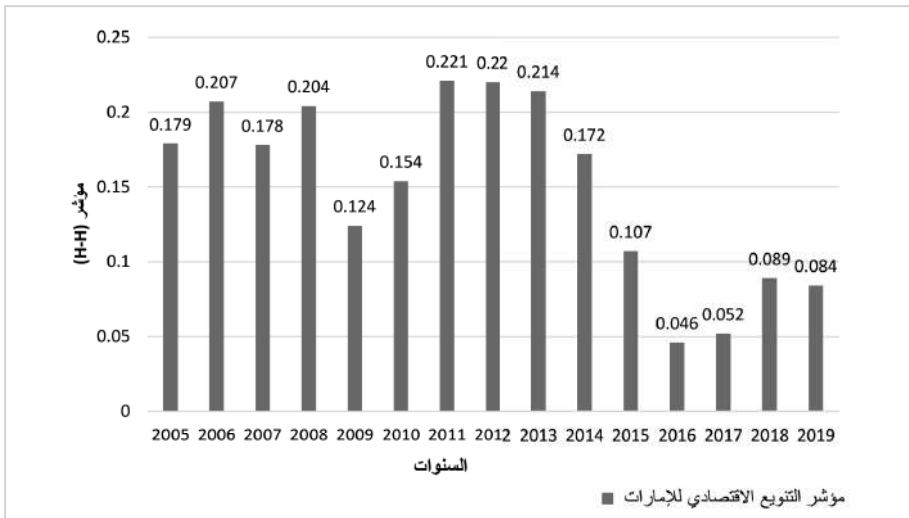
$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

ومع حلول عام 2014 وانخفاض أسعار النفط الخام، أخذت قيمة مؤشر (H-H) بالانخفاض، حتى وصلت ذروتها عام 2016 لتصل إلى (0.046)، مما يدل على تنوع الاقتصاد الإماراتي وتمتعه بمرونة عالية بوجه تقلبات أسعار النفط الخام؛ إلا أن ارتفاع أسعار النفط في الأعوام التي تلت عام 2016 سبب زيادة مؤشر (H-H) ليصل ذروته عام 2018 (0.089) عند أسعار نفط مرتفعة نسبياً (71.31 دولاراً أمريكياً / برميل).

بلغ متوسط مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2005-2019) (0.150) مما يعني بقاء هيمنة قطاع النفط والطاقة على الاقتصاد الإماراتي كقطاع رئيس ومهم في ظل أسعار نفط مرتفعة نسبياً بلغت (76.457 دولاراً أمريكياً / برميل) للمدة (2005 - 2019) على الرغم من تنوع الاقتصاد الإماراتي وخططها التنموية الطموحة في قطاعات (المال، التجارة، النقل، السياحة).

شكل (18)

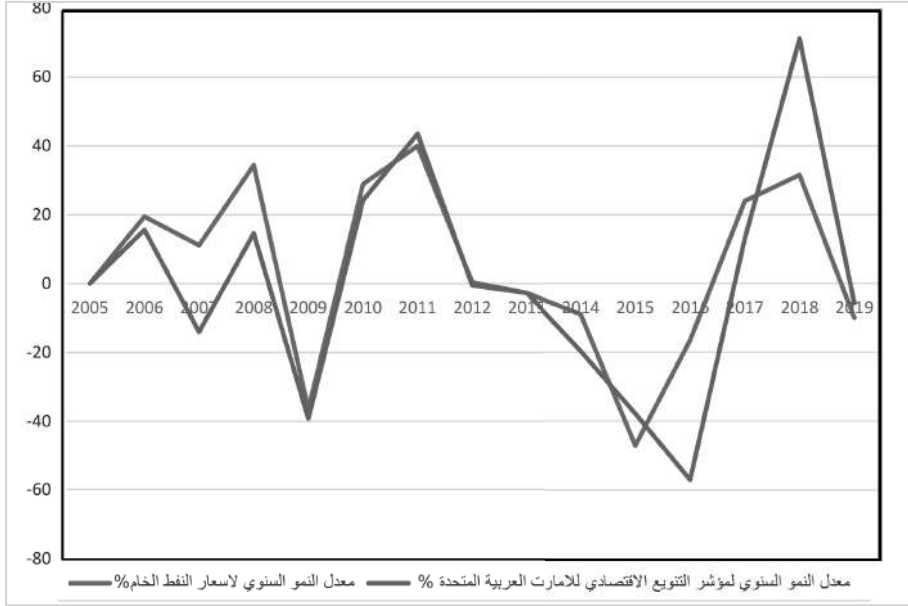
مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة للمدة (2019 - 2005)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات جدول (12) باستعمال برنامج (Excel).

شكل (19)

معدل النمو السنوي لمؤشر التنويع الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة ولمعدل النمو السنوي لأسعار النفط الخام للمدة (2019 - 2005)



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات جدول (12) باستعمال برنامج (Excel).

2- التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2019 - 2005)

تعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بمعدل يتجاوز (10 مليون برميل / يوم)، الأمر الذي جعل من اقتصادها يرتبط بشكل كبير بأسعار النفط الخام في السوق الدولية، وتؤثر قرارات المملكة الخاصة بالتصدير في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

أ: مجهودات التنويع وفقاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية

(أولاً): مؤشر نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

السعودي

تشكل الطبيعة الجغرافية للسعودية وشح المياه، نتيجة عدم وجود أنهار

فيها واعتمادها على المياه الجوفية والأمطار وتحلية مياه البحر، قيداً رئيساً في موضوعة التنويع الاقتصادي، كما أن معظم الصناعات التي أقيمت فيها ظلت تحوم حول قطاع النفط، لهذا نلاحظ تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة التحذيرات المحلية والدولية للسعودية من التأثير القادم لما يسمى (الفقر المائي)، وهو ما انعكس على ايقاف زراعة العديد من المحاصيل والاعلاف بما فيها (الحنطة وفول الصويا)، لكونها مستهلكة للمياه، لهذا نلاحظ تراجع نسبة مساهمة الزراعة من (4.9%) عام 2000 الى نسبة (2.2%) عام 2019، مما يعني انخفاض مساهمة الزراعة إلى ما يقارب (50%).

أما فيما يخص قطاع الصناعة التحويلية، فهو ظل ينمو بشكل بسيط ومتواضع، إلا أنه في المتوسط العام قد حافظ على أكثر من (10%) سنوياً، ويبدو أنه أكثر ثباتاً واستقراراً، من باقي القطاعات، أما قطاع الخدمات فهو الذي ظل المجال الذي يراد له أن يتطور ويساهم بشكل أكبر، نتيجة التوجهات الجديدة للسعودية في تنشيط السياحة والترفيه وغيرها.

وما تهدف إليه السياسة الاقتصادية السعودية في ظل رؤية ولي العهد (محمد بن سلمان)، رؤية 2030، هو النهوض بالقطاعات الخدمية بوجه السياحي والصناعات التحويلية، كمدخل مناسب للتنويع وخفض مساهمة قطاع النفط، وتعويض تراجع القطاع الزراعي.

إلا أن هذه التوجهات تصطدم بجملة معوقات أساسية منها، ضغط الانفاق العسكري بسبب الحرب والتدخل في أزمات إقليمية متعددة (سوريا - ليبيا- العراق)، وتراجع أسعار النفط، والتحويلات الإقليمية والدولية، والبعض يرى أن نجاح فرص التنويع الاقتصادي في السعودية تظل ممكناتها بأقل من فرص التنويع الاقتصادي في الامارات تبعاً لطبيعة الاختلاف في أوضاع البلدين ومسارتهما السياسية والاقتصادية، لاسيما وأن الامارات تظل وجهة

جذب سياحي واستثماري مؤكدة. ولا تستطيع السعودية خلال هذا العقد من اللحاق بالإمارات في مضمار توطين الاستثمارات لسعة الشبابك والانفتاح الذي عملت عليه طوال العقود السابقة .

جدول (13)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (GDP) السعودي
للسنوات 2000-2019 نسبة مئوية (%)

السنة	الزراعة	الصناعة التحويلية	الخدمات
2000	4.9	9.1	34.1
2001	5.2	10.0	42.5
2002	5.1	10.3	42.3
2003	4.5	10.1	55.1
2004	4.0	10.1	36.2
2005	3.2	9.6	32.4
2006	3.0	9.4	30.7
2007	2.8	9.6	30.1
2008	2.3	8.3	26.7
2009	3.0	10.6	36.6
2010	2.5	10.0	33.6
2011	2.0	10.1	29.2
2012	1.8	10.0	34.5
2013	1.8	10.1	36.6
2014	1.9	10.8	39.8
2015	2.2	12.3	50.7
2016	2.7	13.0	52.9
2017	2.5	12.9	50.6
2018	2.2	12.8	47.5
2019	2.2	12.5	49.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرقة .

(ثانياً): مؤشر الإيرادات النفطية وغير النفطية

تشكل الإيرادات النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد السعودي، نظراً لكونها الدولة الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي، ولتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونفقات الانفاق العسكري الكبير، لا سيّما وهي تحتل المرتبة الثالثة أو الرابعة في الانفاق العسكري على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا، كما أنها كدولة ذات نظام ملكي (غير دستوري) وراثي، تحرص على الحصول على الرضا المجتمعي، وهذا يتطلب حجم كبير من الانفاق الحكومي لمختلف المجالات، لهذا يظل العائد المتولد من النفط ذا أهمية في تمويل ميزانية المملكة.

ومن البيانات في الجدول أدناه يتضح أن نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات كمتوسط وللسنوات 2000-2019 كانت بحوالي (81.6%)، مما يعني غلبة الطابع الريعي على الاقتصاد السعودي، وشهدت هذه النسبة تراجعاً لصالح الإيرادات غير النفطية بعد عام 2014، عندما انخفضت من (87.80%) عام 2014 الى (72.86%) عام 2015، ويشكل عام 2017 أدنى مستوى للإيرادات النفطية في السعودية بواقع (63.03%) على مدى عقدين من الزمن. فيما شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً محسوساً من (12.20%) عام 2014 الى (27.14%) عام 2015، والذي حافظت عليه عامي 2018 و2019 على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن أدنى نسبة للإيرادات غير النفطية قد سجل عام 2011 بنسبة (7.45%).

إن تنوع الإيرادات في الاقتصاد السعودي يظل خاضعاً بقوة الى الطابع الريعي للاقتصاد، في ظل وجود كوابح عديدة لتنشيط مصادر الإيراد من خلال تحفيز القطاعات الأخرى، فأغلب الأنشطة المدرة للإيرادات غير النفطية هي متعلقة بالسياحة الدينية وتصدير المنتجات والمشتقات البترولية، فالصناعة السعودية تظل متمحورة حول النفط وبه.

ولعل مشروع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان (2030)، الذي يركز على خفض اعتمادية الاقتصاد السعودي على النفط من خلال تنوع مصادر الإيرادات، ربما يساهم بتنوع الاقتصاد بشكل جلي، برغم من أن المؤشرات القائمة وكلفة حرب اليمن لا تعطي تفاعلاً لبلوغ هذا الهدف.

جدول (14)

حجم الإيرادات النفطية وغير النفطية السعودية (مليون دولار أمريكي)

النسبة الى اجمالي الايادات %	الإيرادات غير النفطية	النسبة الى اجمالي الايادات %	الإيرادات النفطية	السنوات
16.92	11637.60	83.08	57179.73	2000
19.40	11798.40	80.60	49044.00	2001
22.02	12506.67	77.98	44293.33	2002
21.17	16533.33	78.83	61600.00	2003
15.88	16610.93	84.12	88000.00	2004
10.60	15945.33	89.40	134544.00	2005
10.28	18456.53	89.72	161192.00	2006
12.55	21497.07	87.45	149916.27	2007
10.69	31366.40	89.31	262231.73	2008
14.79	20102.67	85.21	115845.33	2009
9.54	18836.53	90.46	178729.33	2010
7.45	22177.33	92.55	275829.87	2011
8.17	27125.33	91.83	305284.80	2012
10.20	31350.40	89.80	276012.80	2013
12.20	33811.73	87.80	243559.20	2014
27.14	44336.27	72.86	119048.53	2015

35.77	49535.71	64.23	88986.09	2016
36.97	68162.65	63.03	116239.24	2017
27.49	49162.63	72.51	129736.21	2018
27.22	51578.63	72.78	137968.47	2019

المصدر: المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، النشرة السنوية، للمدة (2000-2019).

(ثالثاً): مؤشر الصادرات النفطية وغير النفطية

منذ تعديل أسعار النفط الأولى عام 1973، وتدفق الإيرادات النفطية بحجم أكبر من قبل، سعت السعودية لتطوير قطاعات موازية للنفط ومنها القطاع الزراعي مرة للاكتفاء الذاتي والتخلص من مشكلة تأمين السلع الاستراتيجية ومنها (القمح) في بيئة دولية بات يستخدم فيها الغذاء كسلاح،

ومن ثم تطورت بعض مفاصل هذا القطاع ليتوجه نحو التصدير كما هو حال قطاع الألبان والحليب. إلا عموم الاقتصاد الزراعي السعودي ظل رهناً بأوضاع المياه، في بلد لا توجد فيه أنهار. وهو ما دفع باتجاه إيقاف زراعة القمح وفول الصويا وغيرها من الزراعات المستهلكة للمياه.

أما القطاع الصناعي فأغلب سلعه تعتمد على القطاع النفطي أو تتغذى منه، وهي تواجه أما منافس شديدة في الأسواق العالمية أم تخضع لضرائب الكربون في دول الاتحاد الأوروبي.

ومن الجدول (15) أعلاه نلاحظ أن هيكل الصادرات السعودي يعتمد بصورة أساسية على تصدير النفط الخام وبنسبة لا تقل عن (87%) كمتوسط، ولم تتراجع نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات، إلا في الأعوام 2015-2016-2017، ثم عادت للارتفاع بفعل ضغوط الانفاق العسكري الكبير للحرب على اليمن، فيما كانت أعلى نسبة للصادرات غير النفطية هي في عام 2016 وبواقع (22.45%) وأدناها عام 2000 بنسبة (7.73%).

إن تصحيح هيكل الصادرات لصالح خفض الصادرات النفطية وتعظيم الصادرات غير النفطية، يحتاج إلى تعديل هيكل الإنتاج في الاقتصاد، وهو أمر لا يعد متاحاً في ظل قيود عديدة، لهذا تسعى السعودية الى تعويض ذلك عن طريق تحفيز السياحة والخدمات وأنشاء صناعة عسكرية للتصدير.

جدول (15)

حجم الصادرات النفطية وغير النفطية السعودية (مليون دولار أمريكي)

النسبة الى اجمالي الصادرات %	صادرات نفطية	النسبة الى اجمالي الصادرات %	صادرات غير نفطية	السنوات
92.27	75896.29	7.73	6363.17	2000
89.48	65296.39	10.52	7684.14	2001
89.64	69592.01	10.36	8049.32	2002
89.68	88742.33	10.32	10214.47	2003
89.83	118491.26	10.17	13429.28	2004
91.05	170601.15	8.95	16787.49	2005
90.99	205168.96	9.01	20337.58	2006
90.18	224815.33	9.82	24503.15	2007
91.38	294996.13	8.62	27857.47	2008
87.81	177413.83	12.19	24642.43	2009
87.63	229418.76	12.37	32412.44	2010
88.73	333805.27	11.27	42418.99	2011
88.63	353995.55	11.37	45424.18	2012
87.58	339461.91	12.42	48182.02	2013
85.17	301948.01	14.83	52593.42	2014
78.44	170987.24	21.56	47023.15	2015
77.55	155766.63	22.45	45093.45	2016

79.85	191627.04	20.15	48366.30	2017
81.02	255135.92	18.98	59780.67	2018
80.37	229743.72	19.63	56116.20	2019

المصدر: المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، النشرة السنوية، للمدة (2000-2019).

(رابعاً): مؤشر اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية

من جدول اعداد المشتغلين يتضح ان القطاع الزراعي السعودي قد استحوذ على ما نسبته (6.12%) عند بدايات هذا القرن، وفي عام 2019 بلغت هذه النسبة (2.41%)، وهذا لا يمثل تغيراً هيكلياً، نتيجة تعويض العمالة برأس المال (المكائن والآلات)، بل يعود في جله الى تراجع مساهمة هذا القطاع نتيجة المخاوف التي تركها الاستنزاف الكبير لموارد المياه الجوفية .

جدول (16)

اعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية من إجمالي المشتغلين في السعودية
(نسبة مئوية %)

العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين	العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين	العاملون في الخدمات من إجمالي المشتغلين	السنوات
6.12	19.86	74.02	2000
6.03	21.02	72.95	2001
4.66	20.95	74.39	2002
4.49	20.92	74.60	2003
4.31	20.79	74.90	2004
4.15	20.49	75.37	2005
3.98	20.24	75.78	2006
4.29	20.84	74.87	2007
4.29	19.77	75.94	2008

4.06	20.43	75.51	2009
4.16	21.29	74.55	2010
4.26	22.28	73.46	2011
4.36	22.98	72.67	2012
4.45	23.76	71.79	2013
5.26	23.03	71.71	2014
6.10	22.73	71.17	2015
4.97	24.49	70.54	2016
3.56	24.73	71.71	2017
2.52	24.79	72.69	2018
2.41	24.80	72.79	2019

المصدر: المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، النشرة السنوية، للمدة (2000-2019).

في حين لم يستوعب القطاع الصناعي الا قليلاً من العمالة المتنقلة من القطاع الزراعي ومثله في قطاع الخدمات، مما يعكس ضعف التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي، ولم يصل بعد الى تحقيق نتائج يعتد بها على صعيد التنوع الاقتصادي. ولا زالت قدرة القطاعات الاقتصادية على صعيد توليد فرص التشغيل والاستخدام ضعيفة، وهو ما تعكسه نسب التغير الطفيفة في اعداد المشتغلين في القطاعات الرئيسة.

(خامساً): جهود التنوع الاقتصادي وفقاً لمؤشر (Herfindahl - Hirschman)

فيمكن أن نلاحظ من الجدول الآتي أن قيمة مؤشر (H-H) للمدة (2005-2010) في تناقص مستمر، بسبب اعتماد المملكة على خطط تنموية طموحة لتنوع اقتصاد المملكة، والتي استمرت حتى مع الازمة المالية العالمية لعام 2008، دون أن يؤثر ذلك في الخطط نظراً، لما تمتلكه المملكة من فوائض مالية واحتياطيات تتجاوز قيمتها النصف تريليون دولار .

وفي عام 2011 ارتفعت أسعار النفط الخام لـ (111.26 دولار امريكي/

برميل) أدى ذلك لزيادة قيمة صادرات المملكة من النفط وبالتالي زيادة حصة قطاع النفط والطاقة من الناتج المحلي الإجمالي مما زاد من قيمة مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي ليصل الى (0.344) واستمر هذا الامر حتى انخفاض أسعار النفط الخام في عام 2014.

قادت المملكة العربية السعودية مع مطلع العام 2015 حرباً على اليمن، من خلال تحالف من 17 دولة من ضمنها الامارات ومصر والسودان .. الخ، الأمر الذي جاء بالتزامن مع أسعار نفط منخفضة (52.39 دولار امريكي/ برميل)، مما أدى لتعرض الاقتصاد السعودي لصدمة مزدوجة، مما زاد من قيمة مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي؛ ولكن بإطلاق المملكة لرؤية 2030، التي تهدف إلى جعل الاقتصاد السعودي اقتصاداً متنوعاً ومستديماً لا يعتمد على النفط، ومنذ عام 2017 تم تنفيذ بعض المشاريع الكبرى كمشروع نيوم على البحر الأحمر، فضلاً عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى المملكة، الأمر الذي ساهم في تخفيض مؤشر (H-H) للأعوام (2017، 2018، 2019).

إلا إن هذه الحرب التي قد دخلت في عام 2021 سنتها السابعة، من شأنها أن أدخلت السعودية في مستنقع، بدأ الاقتصاد السعودي يستشعر نتائجها السلبية، نتيجة الانفاق العسكري الكبير، وهو ما دفع باتجاه استنزاف الاحتياطات النقدية السعودية، ومن المؤكد أنه سينعكس سلباً على ما يسمى (رؤية 2030)، التي جاء بها ولي العهد السعودي. لهذا يمكن القول أن تجارب الحروب التي خاضتها العديد من الدول النامية، تترك أثارها السلبية على مسيرة التنمية الى عقود قابلة.

فكلما استمرت هذه الحرب ستعرقل استراتيجية تنوع الاقتصاد السعودي، كما أن أسعار النفط هي الأخرى تمر بدورات تكون (إيجابية وأخرى سلبية) على الدول المنتجة، مما يجعل كل برامج التنوع حساسة لهذه الدورات السعرية.

جدول (17)

أسعار النفط الخام ومؤشر (Herfindahl - Hirschman) للتنوع الاقتصادي
في المملكة العربية السعودية للمدة (2019 - 2005)

السنوات	أسعار النفط خام برنت (1)	معدل النمو السنوي لأسعار النفط الخام (2)	مؤشر التنوع الاقتصادي للسعودية (3)	معدل النمو السنوي (4) %
2005	54.52	0.460
2006	65.14	19.479	0.433	-5.940
2007	72.39	11.130	0.400	-7.740
2008	97.26	34.356	0.389	-2.651
2009	61.67	-36.593	0.353	-9.149
2010	79.50	28.912	0.333	-5.716
2011	111.26	39.950	0.344	3.260
2012	111.67	0.369	0.344	-0.117
2013	108.66	-2.695	0.328	-4.484
2014	98.95	-8.936	0.318	-3.081
2015	52.39	-47.054	0.319	0.423
2016	43.73	-16.530	0.323	1.135
2017	54.19	23.920	0.314	-2.854
2018	71.31	31.593	0.318	1.393
2019	64.21	-9.957	0.305	-4.070
المتوسط	76.457	4.853	0.352	-2.732

المصدر: - شركة النفط البريطانية (WWW.BP.COM).BP

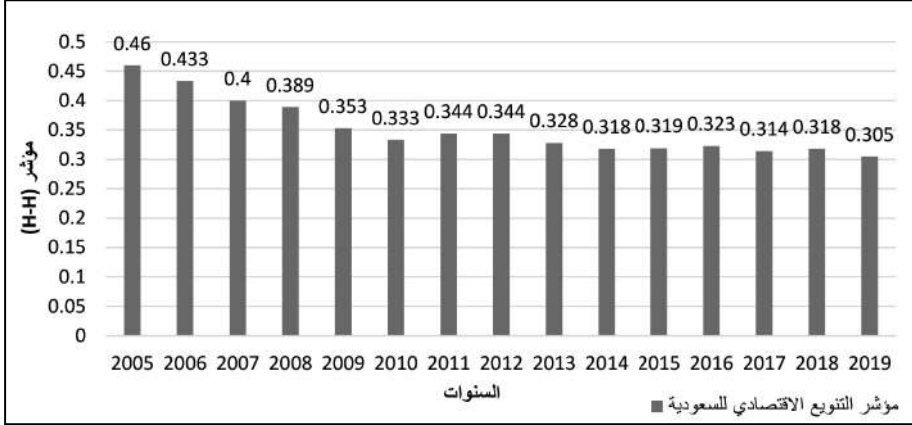
- من عمل الباحث استناداً إلى بيانات البنك المركزي السعودي. النشرات الإحصائية السنوية للنتائج
المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للمدة (2019 - 2005)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

(2، 4) من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول.

شكل (20)

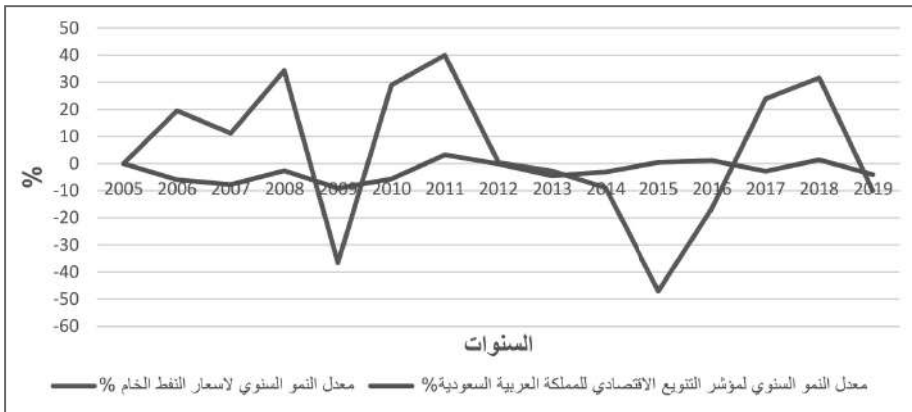
مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
للمدة (2019 - 2005)



المصدر: من عمل الباحث استناداً الى بيانات جدول (9) باستعمال برنامج (Excel).

شكل (21)

معدل النمو السنوي لمؤشر التنوع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية
ولمعدل النمو السنوي لأسعار النفط الخام للمدة (2019 - 2005)



المصدر: من عمل الباحث استناداً الى بيانات جدول (17) باستعمال برنامج (Excel).

ويمكن أن نلاحظ من الجدول المذكور أن متوسط مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2005-2019) بلغ (0.352)، مما يعني رعية الاقتصاد السعودي بهيمنة قطاع النفط والطاقة على الاقتصاد، على الرغم من تنفيذ المملكة للعديد من خطط التنمية الوطنية الطموحة منذ سبعينيات القرن الماضي بإنفاق تجاوز التريلون دولار امريكي .

3 - التنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2005 - 2019)

يعد العراق ثالث أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بعد المملكة العربية السعودية وروسيا، وهذا الأمر يعرضه لمشكلة عدم التنوع الاقتصادي، نتيجة الاعتماد المتزايد على عوائد النفط والتدمير الذي لحق بالعراق نتيجة الحروب والعقوبات الدولية.

أ. مجهودات التنوع وفقاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية

(أولاً): مؤشر نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

العراقي

من الطبيعي الإشارة إلى أن فرص الاقتصاد العراقي في التنوع الاقتصادي، هي أكبر من مثيلاتها (بلدان العينة)، نتيجة توافر العديد من الممكنات لبلوغ هذا الجانب، لو جرى استثمارها بعقلانية وبارادة حقيقية وعلمية، لا سيما وأن هناك قدرة على تفعيل مساهمة القطاع الزراعي لوجود أراضي زراعية خصبة، وموارد بشرية لكون اكثر من ثلث السكان هم من الأرياف. إلا أن معطيات جدول (18) تشير إلى تراجع مريع ومخيف لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي، والتي وصلت إلى (2.9%) عام 2019، وهو ما يعكس إهمال هذا القطاع وغياب السياسات الاقتصادية التي تحفز ادائه، ولعل أبرزها هو سياسات الدعم والحماية.

ويمائل حال القطاع الزراعي حال قطاع الصناعة التحويلية، الذي له

رصيد في الجهد الإنمائي العراقي منذ مجلس الاعمار مروراً بكل المراحل وبخاصة في عقد السبعينات من القرن العشرين والذي شهد اهتماماً لافتاً صوب قطاع الصناعة بكل فروعها.

وتتوافر في العراق قاعدة صناعية وأن بدت متهاككة، سواء أكانت للقطاع الخاص أم للقطاع العام، وهناك خبرة كبيرة وكوادر مدربة وموارد بشرية لها القدرة على النهوض بهذا القطاع، بالرغم من أن ظروف العقوبات الدولية و(الحصار الاقتصادي)، والدمار الذي سببته العمليات العسكرية لدول الاحتلال، بجانب ما اعتمدت من سياسات بعد عام 2003 من قبل الحاكم الأميركي أو بضغط من دولته، قد أدت جميعها مجتمعة الى سحق هذا القطاع بشقيه (الخاص والعام)، ولعل أبرز ما يعاني منه هو عدم توفر الحاضنة الحقيقية لانتعاشه وتطوره، بجانب التقادم التكنولوجي لخطوط انتاجه وتخلفها.

ومصادق ذلك هو عدم قدرة الدولة بعد عام 2003 وحتى عام 2020 من حل إشكالية مؤسسات ومصانع القطاع العام البالغة (185) مؤسسة، وتحويلها إلى القطاع الخاص أو إعادة تشغيلها بكفاءة اقتصادية، واستسهلت تجميدها ودفع الأجور الشهرية لمنتسبيها وكأنها اعانات اجتماعية. وهذا ما أدى الى أن تصل نسبة مساهمة هذا القطاع الى (1.8% و 2.2%) للسنوات 2018 و 2019 على التوالي.

لهذا نلاحظ أن قطاع الخدمات استحوذ على نسبة لا تقل عن (50%) للسنوات 2014-2017، بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم شهد تراجعاً على خلفية تحسن الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن قطاع النفط (الاستخراجي) والخدمات، هما الأكثر مساهمة من قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، ويشكلان معلماً على ضعف التنوع الاقتصادي في العراق وأسباب صفة الربيعية.

جدول (18)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (GDP) العراقي
للسنوات 2000 - 2019 نسبة مئوية (%)

الخدمات	الصناعة التحويلية	الزراعة	السنة
50.0	7.5	32.1	2000
61.0	7.6	32.4	2001
63.7	7.4	30.6	2002
29.6	7.7	32.8	2003
17.1	1.9	9.5	2004
34.8	1.9	8.5	2005
40.4	2.0	7.2	2006
42.7	2.1	6.2	2007
39.6	1.8	4.1	2008
55.0	2.8	5.2	2009
53.4	2.7	6.5	2010
38.7	2.2	4.9	2011
37.9	2.0	4.8	2012
42.0	3.2	4.7	2013
54.9	3.3	5.6	2014
57.4	3.8	5.4	2015
57.4	2.3	3.8	2016
50.1	2.3	3.3	2017
45.5	1.8	2.7	2018
47.3	2.2	2.9	2019

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرقة .

(ثانياً): مؤشر الإيرادات النفطية وغير النفطية

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنه في عامي 2000 و 2001، شكلت الإيرادات غير النفطية ما نسبته (59.57%) و(54.67%) على التوالي، وهي أكبر من الإيرادات النفطية التي تراوحت نسبتها بين (40.43%) لعام 2000، و(45.33%) لعام 2001، وهذا يعود في جزء منه إلى تقييد الصادرات النفطية وفقاً لاتفاق (النفط مقابل الغذاء)، وارتفاع درجة اعتمادية الاقتصاد العراقي على الإيرادات المحلية.

جدول (19)

حجم الإيرادات النفطية وغير النفطية العراقية
(مليون دولار أمريكي)

النسبة الى اجمالي الايادات %	الإيرادات غير النفطية	النسبة الى اجمالي الايادات %	الإيرادات النفطية	السنوات
59.57	349.68	40.43	237.39	2000
54.67	367.59	45.33	300.76	2001
44.95	426.45	55.05	521.22	2002
14.21	157.48	85.79	951.17	2003
1.08	244.69	98.92	22455.06	2004
2.53	694.85	97.47	26820.70	2005
5.14	1709.31	94.86	31548.68	2006
5.31	2287.41	94.69	40806.08	2007
1.4	931.36	98.60	65778.68	2008
11.48	5361.80	88.52	41346.62	2009
3.89	2277.78	96.11	56340.36	2010

1.91	1595.79	98.09	82015.23	2011
2.41	2327.11	97.59	94563.73	2012
2.72	2508.00	97.28	89835.67	2013
7.89	6848.61	92.11	79960.80	2014
22.81	12155.28	77.19	41148.85	2015
18.65	7954.67	81.35	34719.27	2016
15.86	9748.83	84.14	51726.49	2017
10.28	9258.10	89.72	80845.34	2018
7.77	7064.87	92.23	83939.36	2019

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية للمدة (2000-2019).

فضلاً عن ارتفاع درجة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ومنذ عام 2002 شهدت مساهمة الإيرادات غير النفطية تراجعاً حاداً وصل عام 2008 إلى ما نسبته (1.4%)، وهو الأدنى على مستوى ما يقارب عقدين من الزمن، ثم شهدت ارتفاعاً لافتاً منذ عام 2014، نتيجة تراجع أسعار النفط وبدء الحرب على داعش، إلا أنها عادت للتراجع عام 2019 لتقارب ما كانت عليه عام 2014. ومرد هذا الارتفاع يعود الى نمط السياسات التي اعتمدها الحكومة لتمويل الحرب ضد الإرهاب، تحت ضغط شح الموارد النفطية. أي أن حصيلة الإيرادات الضريبية والرسوم وغيرها هي من ساهم في هذا الارتفاع.

وعليه فإن نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الضرائب يظل مرتهاً بأسعار النفط، وحجم الإيرادات النفطية لهذا نلاحظ تزايدها أبان شح موارد الربيع النفطي، وتراجعها مع كل تحسن في هذا المورد، وهو ما يعكس التذبذبات في نسب مساهمتها.

(ثالثاً): مؤشر الصادرات النفطية وغير النفطية

جدول (20)

حجم الصادرات النفطية وغير النفطية العراقية (مليون دولار أمريكي)

النسبة إلى إجمالي الصادرات %	صادرات غير نفطية	النسبة إلى إجمالي الصادرات %	صادرات نفطية	السنوات
2.98	926.09	97.02	30067.79	2000
5.00	1667.49	95.00	31727.03	2001
4.90	1752.92	95.10	33987.99	2002
3.11	417.82	96.89	13060.13	2003
4.00	823.17	96.00	19787.68	2004
3.65	989.44	96.35	26159.98	2005
0.55	179.78	99.45	33062.58	2006
0.38	151.11	99.62	40626.33	2007
0.25	161.09	99.75	66077.84	2008
0.31	134.75	99.69	43859.75	2009
0.30	161.29	99.70	54437.61	2010
0.22	182.28	99.78	82323.12	2011
0.26	242.50	99.74	96656.17	2012
0.21	189.11	99.79	92910.89	2013
0.12	110.52	99.88	96889.48	2014
0.22	133.44	99.78	62594.83	2015
0.02	7.59	99.98	56132.13	2016
0.77	571.31	99.23	73625.02	2017
0.47	453.60	99.53	98154.84	2018
0.16	133.62	99.84	88944.54	2019

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، للفترة (2000-2019).

يعكس جدول الصادرات درجة تركيز الصادرات النفطية، في إجمالي صادرات العراق، بشكل واضح، فعلى مدى السنوات 2000-2019، لم تبلغ الصادرات العراقية غير النفطية نسبة (5%)، إلا لسنة واحدة فقط عام 2001، واللافت للنظر أنها طوال السنوات 2006 إلى 2019، لم تتجاوز حاجز (1%)، وهذا يعني وحدانية الصادرات، مما يجعل الاقتصاد العراقي أنموذج (لاقتصاديات المورد الواحد)، وهو ما يرفع من درجة حساسية الاقتصاد العراقي للخارج، سواء على مستوى الصادرات وارتباطها بأسعار النفط، أم الواردات، وبهذا فإن الاقتصاد يعد منكشفاً على الخارج بدرجة حرجة. وهو ما يعني أيضاً أن السياسات الاقتصادية التي جرى اعتمادها منذ عام 2003-2019، لم تنعكس إيجاباً على وضع الاقتصاد العراقي وطبيعة صادراته، في عالم يسعى حثيثاً نحو تبني تفعيل التوجه نحو التصدير.

(رابعاً): مؤشر اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية

جدول (21)

اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية من إجمالي المشتغلين في العراق
(نسبة مئوية %)

العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين	العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين	العاملون في الخدمات من إجمالي المشتغلين	السنوات
28.71	20.72	50.57	2000
28.19	20.53	51.28	2001
27.75	19.63	52.62	2002
27.34	19.77	52.89	2003
26.76	19.03	54.22	2004
26.14	19.74	54.12	2005

25.53	20.56	53.91	2006
24.93	20.45	54.62	2007
24.32	21.06	54.62	2008
23.76	20.82	55.42	2009
23.08	21.64	55.28	2010
22.56	22.02	55.42	2011
21.89	23.13	54.98	2012
21.31	23.37	55.32	2013
20.82	23.39	55.79	2014
20.38	22.72	56.90	2015
19.76	23.61	56.63	2016
19.29	23.21	57.50	2017
18.82	22.81	58.37	2018
18.27	22.93	58.80	2019

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير www.world Bank.org

تعتبر اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية عند المقارنة في مراحل زمنية متباينة، عن التغيرات الهيكلية الحادثة في الاقتصاد، نتيجة انتقال الأيدي العاملة من قطاع إلى قطاع آخر، سعيًا وراء الأجور الأعلى أو الحراك الاجتماعي (الانتقال من الريف الى المدينة)، وهو ما أشار إليه مبكرًا كل من (كولن كلارك و أرثر لويس)، ومن الجدول أعلاه يتضح أن التغيرات في اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية، اتسمت بالبطء الشديد، ولم تتم لصالح القطاع الصناعي بالدرجة الأساس حتى يكون التغيير الهيكلي منتظمًا، وهو ما لا يضع سياسة أحداث التنويع الاقتصادي على المسار التنموي الصحيح.

إذ نلاحظ أنه ما بين عامي 2000 - 2019، أنخفض عدد المشتغلين في القطاع الزراعي بنسبة تتجاوز (10%) قليلاً، ذهب منها إلى القطاع الصناعي ما يقارب (2%)، فيما حصل القطاع الخدمي على أكثر من (8%)، وفي العراق

بخاصة فإن الفرص المتاحة للعمل بعد عام 2003 تركزت في (الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية)، على خلفية انشاء مؤسسات جديدة بعقيدة عسكرية مختلفة ونظم أمنية وأساليب مختلفة. لهذا فإن استحواذ قطاع الخدمات على ما يقارب (58.8%) من إجمالي عدد المشتغلين لا يعني مؤشراً لصحة الاقتصاد، فتضخم القطاع الثالث في الاقتصاد النامي يعني حدوث تشوه هيكلي، ولا يعبر عن حالة تطور طبيعي.

وعلى وفق المؤشرات (الإيرادات- الصادرات- اعداد المشتغلين)، يعد الاقتصاد العراقي بعيداً عن التنوع الاقتصادي، ولم يتخذ القرار الاقتصادي والسياسي على ذلك إلى الآن، بالرغم من الأزمات والاختناقات التي عاشها البلد منذ عام 2014 (انهيار أسعار النفط + حرب داعش) وإلى 2021 في ظل جائحة كورونا، نظراً لغياب إمكانات التوجه نحو التنوع الاقتصادي واعتماد السياسات المطلوبة لهذا الهدف المركزي، لأسباب عدة منها:

- غياب الرؤية الاقتصادية
- عدم وجود اجماع سياسي وطني
- سوء إدارة المال العام وتفشي الفساد

خامساً): جهود التنوع الاقتصادي في العراق وفقاً لمؤشر (Herfindahl

(- Hirschman

والتي يمكن معرفتها باستعمال مؤشر (Herfindahl – Hirschman)، الذي يعد أحد أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التنوع الاقتصادي والتركز الاحتكاري في الأسواق، ويتم تقديره وفقاً للصيغة الآتية⁽¹⁾:

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Stephen Calkins, The new merger guidelines and the Herfindahl-Hirschman Index, Calif. L. Rev. (71), 1983: 402 – 429.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

إذ إن:

X_i : ناتج القطاع (i).

X : الناتج المحلي الإجمالي.

N : عدد القطاعات.

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين (0-1)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على تنوع الاقتصاد، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد، دل ذلك على انخفاض تنوع الاقتصاد ووجود قطاع مهيمن على معظم الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن أن نلاحظ من الجدول الآتي أن قيمة مؤشر (H-H) في عام 2005، بلغت (0.460) وهي الأعلى في المدة المبحوثة على الرغم من سعر النفط المنخفض نسبياً في العام نفسه، ويعود ذلك إلى توقف معظم النشاط الاقتصادي في العراق، والناجم عن تبعات حرب الخليج الثالثة وما رافقها من تدمير للبنى التحتية لمعظم المصانع والمنشآت الحكومية، فضلاً عن القطاع الخاص والمختلط، إضافةً إلى تردي الوضع الأمني في عموم العراق آنذاك.

وشهدت أعوام (2006، 2007، 2008) معدلات مرتفعة لقيمة مؤشر (H-H)؛ نظراً لارتفاع أسعار النفط الخام إلى (65.14، 72.39، 97.26) على التوالي. في حين شهد عام 2009 انخفاض مؤشر (H-H) إذ بلغت (0.317)؛ بسبب تأثر أسعار النفط الخام بالأزمة المالية العالمية، ومع ارتفاع أسعار النفط الخام عاودت قيمة المؤشر بالارتفاع حتى عام (2012)، والذي شهد

انخفاضاً في قيمة المؤشر نتيجة لقيام العراق بتنفيذ خطة التنمية الوطنية منذ عام 2010، فضلاً عن إطلاق المبادرة الزراعية والصناعية والسكنية، التي أدت إلى إنعاش القطاعات المذكورة، فضلاً عن القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مع حلول عام 2014 وتعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، وزيادة عرض النفط الخام العالمي، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي للصين، الذي أصبح محركاً لنمو الاقتصاد العالمي، انخفضت أسعار النفط الخام، والتي استمرت حتى عام 2019 باستثناء عام 2018، مما أدى إلى انخفاض قيمة المؤشر إلى (0.244، 0.47، 0.287، 0.269) لأعوام (2015، 2016، 2017، 2019) على التوالي، وتبلغ متوسط قيمة مؤشر (H-H) للمدة (2005-2019) (0.354)، الأمر الذي يدل على ريعية الاقتصاد العراقي وافتقاره للتنوع الاقتصادي.

جدول (22)

أسعار النفط الخام ومؤشر (Herfindahl - Hirschman) للتنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2005 - 2019)

السنوات	أسعار نفط خام برنت (1)	معدل النمو السنوي لأسعار النفط الخام (2)	مؤشر التنوع الاقتصادي للعراق (3)	معدل النمو السنوي (4) %
2005	54.52	0.460
2006	65.14	19.479	0.435	-5.414
2007	72.39	11.130	0.412	-5.295
2008	97.26	34.356	0.441	7.007
2009	61.67	-36.593	0.317	-28.099
2010	79.50	28.912	0.333	4.890

33.287	0.443	39.950	111.26	2011
-14.990	0.377	0.369	111.67	2012
-9.719	0.340	-2.695	108.66	2013
-5.248	0.322	-8.936	98.95	2014
-24.408	0.244	-47.054	52.39	2015
1.454	0.247	-16.530	43.73	2016
16.080	0.287	23.920	54.19	2017
33.439	0.383	31.593	71.31	2018
-29.764	0.269	-9.957	64.21	2019
-1.913	0.354	4.853	76.457	المتوسط

المصدر: - شركة النفط البريطانية (BP) (WWW.BP.COM).

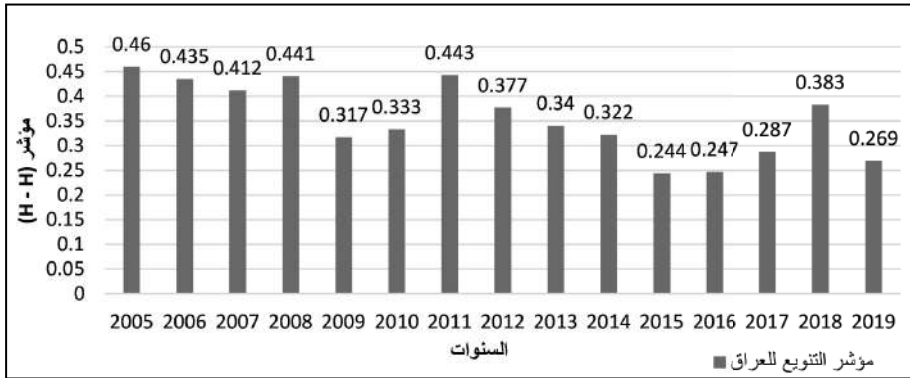
- من عمل الباحث استناداً الى بيانات وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. النشرات الإحصائية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للمدة (2005 - 2019).

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (\frac{x_i}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

(2، 4) من عمل الباحث استناداً الى بيانات الجدول.

شكل (22)

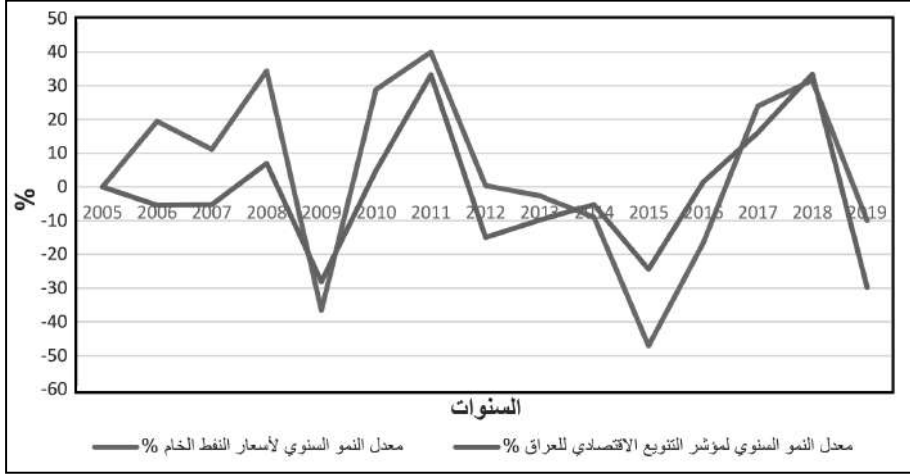
مؤشر (H-H) للتنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2005 - 2019)



المصدر: من عمل الباحث استناداً الى بيانات جدول (10) باستعمال برنامج (Excel).

شكل (23)

معدل النمو السنوي لمؤشر التنويع الاقتصادي للعراق وللمعدل النمو السنوي
لأسعار النفط الخام للمدة (2019 - 2005)



المصدر: من عمل الباحث استناداً الى بيانات جدول (22) باستعمال برنامج (Excel).

القياس الاقتصادي للعلاقة الحاكمة للريع النفطي والتنويع الاقتصادي في العراق

ظلت إشكالية المورد الواحد تتلازم مع السياسات الاقتصادية لدول الإنتاج النفطي منذ التعديل الأول لأسعار النفط عام 1973، وتباينت محاولات هذه البلدان في انتهاج أنماط مختلفة من السياسات تهدف مرة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها، وأخرى استهدفت الانتباه إلى مستقبل النفط وعوائده في ظل محدد الاحتياطات النفطية، ولهذا فإن أغلب البلدان النفطية زعمت في خطابها السياسي والاقتصادي، بأنها تعتمد التنمية الاقتصادية لتغيير واقع مجتمعاتها، إلا أن الثابت عملياً هو أن بعضها اعتمد التحديث وليس التنمية، فيما ذهبت بلدان أخرى إلى إنشاء صناديق مالية توضع فيها الفوائض من الريع النفطي كحصة للأجيال القادمة، وفي الأغلب الأعم لكل التجارب أنها لم تمتلك رؤيا تخرجها من ضغط المورد الواحد، بما فيها الدول التي تمتلك مقومات التنويع الاقتصادي ومنها العراق وإيران وفنزويلا.

ومن المناسب الإشارة الى أن الظروف السياسية جاء وقعها مختلفاً من دولة إلى أخرى، وهو ما جعل تأثير سياسات وتوجهات هذه البلدان إزاء تعديل هياكلها الاقتصادية بقصد خفض الاعتمادية على النفط متباينة، أي أنها قد حققت بعض النجاحات الملموسة من مثل (الامارات)، فيما أجبرت

دول أخرى تحت مستويات الضغط الخارجي الى تحقيق مستويات عالية من التنوع، تجعلها تنماز في هذا من مثل (إيران)، فيما شهدت بلدان أخرى مثل (العراق) تراجع مخيف في مستوى التنوع، بل وخسر كل ما أنجزه في إطار الجهد الإنمائي الذي اعتمده.

على وفق ذلك فأن التنوع الاقتصادي يماثل إلى حد ما الرؤى التنموية، فلا يوجد نموذج يمكن تعميمه على كل البلدان الربيعية، بل أن لكل اقتصاد ربيعي رؤية تنموية مختلفة ومسالك مختلفة لبلوغ التنوع، محددة بحجم الإمكانيات التي يحتضنها الاقتصاد، وما يتوافر له من سياسات تتواءم مع الظروف المحلية والدولية.

لهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل وفق الآتي:

أولاً: توصيف النموذج القياسي

سنحاول في هذا الفصل قياس طبيعة العلاقة بين الربيع النفطي ومؤشرات التنوع الاقتصادي بربط الربيع النفطي (ممثلاً بالإيرادات النفطية)، بوصفه متغيراً تابعاً بالتنوع الاقتصادي، متمثلةً بقطاعات (الصناعة التحويلية، الخدمات، الزراعة) بوصفها متغيرات مستقلة، ويروم المؤلف استكشاف أثر هذا التنوع على الاقتصاد الريعي، وقد مثل الاقتصاد الريعي بالإيرادات النفطية، التي تشكل نسبة عالية من الإيرادات الحكومية تكاد تزيد عن 88% في اسوء الاحوال، وكالاتي:

اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانجليزية	رمزه	نوعه
الإيرادات النفطية	Oil Revenue	OL	تابع
الصناعة التحويلية	Manufacturing industry	TI	مستقل
الخدمات	Services	SS	مستقل
الزراعة	Agriculture	AG	مستقل

وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن الاقتصاد إذا كان يعاني من تشوهات هيكلية تكون العلاقة بين قطاعاته المختلفة ضعيفة، بمعنى أن نسب النمو بين القطاعات مختلفة غير متناسبة، وهذا المنطق الاقتصادي ينطبق على أغلب الدول الريعية، التي لم تستطع تنويع قاعدة اقتصاداتها، فضلاً عن ضعف استجابة القطاعات غير النفطية للتطور الحاصل في القطاع النفطي، بمعنى أن القطاع النفطي يعمل بمعزل عن القطاعات الأخرى، فلا توجه إيراداته الى تنمية القطاعات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحقيقية.

من جانب آخر استمرت مواصلة تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات، من بينها تواصل ضعف، بل تدهور قطاعات الإنتاج المادي وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وتدني نسبة نموها، إذ لم تشكل حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 سوى 2.8% في حين بلغت حصة الزراعة 5.2% فقط في نفس العام، والمفارقة هنا تتجلى في أنه في العام 2000 كانت حصة قطاع الصناعة التحويلية قد بلغت 4.1%، في حين بلغت حصة القطاع الزراعي 10.8% من العام نفسه⁽¹⁾.

ولغرض التوصل إلى عبارة مفادها أن قطاعات الاقتصاد العراقي تنمو بنسب غير متوازنة (ملحق-1)، فضلاً عن عدم استجابة تلك القطاعات للتطور الحاصل في القطاع النفطي، إذ نجد أن القطاع النفطي يتسم بمعدلات نمو مرتفعة في حين أن القطاعات الأخرى (الصناعي، الزراعي، الخدمات) لا تنمو بمعدلات نمو القطاع النفطي نفسها، فقد عمد المؤلف الى اختبار تلك الفرضية باستخدام البيانات التي توفرت عن المتغيرات الأربعة المستخدمة

(1) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، 2013، ص 12.

في النموذج وهي (الإيرادات النفطية، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع الخدمات) بهدف الوصول الى نتائج بهذا الخصوص.

لذلك فإن الدالة التي سيتم استخدامها هي:

$$OL=f(TI, SS, AG)$$

حيث أن:

OL: الإيرادات النفطية

TI: القطاع الصناعي

SS: قطاع الخدمات

AG: القطاع الزراعي

u_t : الخطأ العشوائي

β_0 : الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات النموذج

وبعد تحويل الدالة الى النموذج القياسي تصبح:

$$OL=\beta_0+\beta_1TI+\beta_2SS+\beta_3AG+u_t$$

وقد أخذت المدة الزمنية (1992 - 2019) بواقع 28 مشاهدة، وهي فترة زمنية مقبولة للحصول على نتائج تتميز بالدقة، وقد تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية وبخاصة قاعدة بيانات البنك المركزي العراقي وقاعدة بيانات البنك الدولي.

وسيعمد المؤلف في تطبيق الطرق القياسية المعيارية Standard Mausers إلى تقدير النموذج باستخدام حزمة برمجية Eviews 12، وكالاتي:

1 - استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Stationary للتأكد من

رتب استقرارية تلك السلاسل وخلوها من الاتجاه العام وثبات تباينها ومتوسطها عبر الزمن، ويتم الاختبار بثلاث طرائق، وهي: تحليل الرسم البياني Graphical Analysis وتحليل الارتباط correlogram Analysis واختبار ديكي- فولر الموسع لاكتشاف جذور الوحدة Unit Roots.

2 - اختبار استقرارية النموذج كلها Stability.

3 - التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية مثل مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين Het-eroskedasticity.

4 - التقدير وفق نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR وهو مدخل للتقدير وفق دوال الاستجابة الفورية.

5 - التقدير وفق دوال الاستجابة الفورية IRF وذلك لمعرفة العلاقة بين متغيرات النموذج والتنبؤ بعشر سنوات قادمة، فيما إذا تغير سلوك أحد متغيرات النموذج، ومعرفة أثر ذلك التغير في سلوك المتغيرات الأخرى في النموذج.

ثانياً: الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم

1. استقرارية السلاسل الزمنية: في الواقع العملي التطبيقي فإن اغلب السلاسل الزمنية تكون غير مستقرة، وعلى سبيل المثال، ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن جميع أنواع السلاسل الزمنية الفصلية في الولايات المتحدة الاميركية لمتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الحقيقية والأسعار والمتغيرات المالية هي من نوع DS، أي difference stationary، نظراً لأنه في الغالب تستخدم بيانات ما بعد الحرب العالمية الثانية لدراسة الاقتصاد الكلي، لذلك فإن الاقتصاد القياسي لجذر الوحدة أمر لا غنى عنه للدراسات

التجريبية للاقتصاد الكلي. فقد تكون متغيرات سوق الأوراق المالية والاسعار $i(2)$ بدلاً من $i(1)$ ⁽¹⁾.

وقد نفشل في اثبات استقرارية السلسلة من عدمها بالرسم البياني أو الاختبارات الاحصائية التقليدية مثل اختبارات (R^2, t, D, W) فمن الممكن أن نحصل على قيم جيدة ومعنوية للاختبارات المذكورة إلا أن السلسلة الزمنية تعاني من عدم الاستقرارية، ذلك أن نتائج الاختبارات ممكن أن تكون مظلة، أي إن النموذج يعاني من الانحدار الزائف Spurious Regression.

وتعد السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون متوسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن، فضلاً عن خلوها من الاتجاه العام سواء كان موسمياً **Seasonality** أو دورياً **Cyclical**، وهناك أسباب أخرى لعدم استقرارية السلاسل الزمنية منها ما يسمى بتحويلات المواقع **Location Shifts**.

وعادةً ما نستخدم ثلاث طرائق للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية وهي:

1 - تحليل الرسم البياني graphical analysis

2 - شكل الارتباط correlogram

3 - اختبارات جذر الوحدة Unit Root

فمن خلال تحليل الرسم البياني يجب ان نلاحظ الاتي:

- المتوسط: فيجب أن تكون نقاط السلسلة الزمنية تتمحور حول متوسطها، ونستنتج من ذلك أن متوسطها ثابت عبر الزمن، أي لا توجد مشكلة.

Michio Hatanaka, Time-Series-Based Econometrics Unit Roots and Co- (1) Integrations, Oxford, 2003, page 14.

- الاتجاه العام: فيجب أن لا تحتوي السلسلة على اتجاه عام لا موسمي ولا دوري، أي لا تحتوي السلسلة على شكل سير منتظم، إذن لا توجد مشكلة.

- التباين: أي لا تحتوي السلسلة على تموجات غير منتظمة.

أما بالنسبة إلى شكل الارتباط correlogram أو (plot of autocorrelations)، فهو مفيد في معرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه، فمن الشكل البياني نعرف أن الارتباطات الذاتية autocorrelations أو الارتباطات التسلسلية serial correlations تتضاءل أو تتلاشى بسرعة كبيرة عندما تكون السلسلة مستقرة، ولكن بالنسبة للسلسلة غير المستقرة فإن الارتباطات التسلسلية تأخذ أشكالاً غير منتظمة، فتارة تتضاءل وتارة أخرى تتزايد.

أما بالنسبة لاختبارات جذر الوحدة فإن هناك نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

1 - السلسلة Deference stationary process DSP: هي عبارة عن

اتجاه عام عشوائي معامل ميله أكبر من الواحد، إن كان يساوي الواحد نحن في حال سيرورة سير عشوائي random walk وهذه السيرورة لها تطبيقات واسعة في مجال الأسهم وكفاءة الاسواق المالية، وتكون هذه السلسلة غير مستقرة بسبب ارتباط الزمن بالتباين، ويصبح التباين غير نهائي.

في هذا النوع من السلاسل فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابراً (transient).

والاستقرارية من نوع (TSP) تكتب بهذه الطريقة:

$$x_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

f_t : هي دالة كثيرة الحدود للوقت (سواء خطية أم غير خطية)

ε_t : هي عملية الاستقرارية

الأكثر شيوعاً من نوع TS يتم تمثيله بدالة متعددة الحدود من الدرجة الأولى، ثم يقال TS خطية وتكتب كالتالي:

$$x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

وهذه السلسلة غير مستقرة طالما أن $E(x_t)$ تعتمد على الزمن، ونظراً بأننا نعرف أن (a_0) و (b_0) فيمكن أن نحصل على الاستقرارية بإزالة القيمة المقدرة لـ (x_t) من (t) ، وفي هذا النوع من النمذجة، يكون التأثير الناتج عن الصدمة (أو عدة صدمات عشوائية) في لحظة t عابراً. ونظراً لأن النموذج محدد $deterministic$ ، فإن السلسلة تعود إلى حركتها طويلة الأمد، وهو هنا خط الاتجاه $tendency\ line^{(1)}$.

2 - السلسلة **Trend stationary process TSP**: يوضح السير

العشوائي (random walk) أن عدم الاستقرارية يمكن أن يكون بسبب اتجاهات محددة أو عشوائية، وغالباً ما يركز الاهتمام على التمييز بين عدم الاستقرارية بسبب الاتجاه الزمني. إن السلسلة الزمنية غير المستقرة بسبب اتجاه زمني خطي تسمى (trend stationary)، فهي تتكون من تقلبات مستقرة حول اتجاه. لذا، إذا كانت التقلبات حول الاتجاه هي عبارة عن تشويش أبيض (white noise)، فسيتم كتابة ذلك $^{(2)}$:

(1) Vialar Thierry, Handbook of Mathematics, 2017, page 870

(2) Simon P. Burke and John Hunter, Modelling Non-Stationary Time Series, 2005, PAGE 30.

$$x_t = a + bt + \epsilon \dots 2.31$$

وإذ أُزيل الاتجاه، تكون العملية مستقرة، بسبب أن:

$$x_t - a - bt = \epsilon_t$$

يعد هذا النوع الأكثر انتشاراً من النوع الأول، وعادة ما تستعمل الفروق (Differences) من أجل إعادتها مستقرة وكذلك يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية

ويكتب هذا النوع كالتالي:

$$(1 - D)^d x_t = \beta + \epsilon_t$$

حيث أن:

ϵ_t هي عملية الاستقرارية

β الثابت الحقيقي

D هي عامل التغيير

d هي الفرق من الدرجة الأولى

وغالباً ما يتم تمثيل هذه العمليات باستخدام مرشح الفرق الأول (d=1)، وهنا يقال إن السلسلة مستقرة في الفرق الأول أو I(1) وتكتب بهذه الطريقة:

$$(1 - D)x_t = \beta + \epsilon_t \iff x_t = x_{t-1} + \beta + \epsilon_t$$

إن استخدام الثابت (β) في عمليات DS يسمح بتحديد عمليتين مختلفتين، ($\beta = 0$ و $\beta \neq 0$):

• عندما تكون $\beta = 0$ فإنه يقال إن عملية DS بدون اتجاه Without drift، وتكتب بالصورة الآتية:

$$x_t = x_{t-1} + \epsilon_t$$

نظراً لأن هي عبارة عن تشويش أبيض، فإن عملية DS تسمى هنا نموذج السير العشوائي Model Random Walk، وهي ليست الطريقة المستخدمة في تحليل كفاءة الأسواق المالية. وحتى نضفي طابع الاستقرارية على عملية السير العشوائي فإننا نستخدم مرشح الفرق الأول:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t \iff (1 - D)x_t = \varepsilon_t$$

• عندما تكون $(\beta \neq 0)$ فإنه يقال أن عملية DS باتجاه With drift، ويتم كتابتها بالصورة الآتية:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وهذه العملية تتحول الى عملية مستقرة بأخذ الفرق الاول:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \iff (1 - D)x_t = \beta + \varepsilon_t$$

في العمليات من نوع DS فإن الصدمة في لحظة معينة يتردد صداها الى ما لانهاية على القيم المستقبلية للسلاسل الزمنية، فالصدمة دائمية وتتناقص، وخلاصة القول، إنه لإضفاء الطابع العملي على عملية TS فإن الطريقة المناسبة هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، ولإضفاء الطابع العملي على عملية DS نحتاج لاستخدام الفروق⁽¹⁾.

اختبار Augmented Dickey-Fuller: يعد هذا الاختبار نسخة مطورة من اختبار ديكي - فولر لمجموعة أكبر وأكثر تعقيداً من نماذج السلاسل الزمنية، وإحصائية ديكي فولر المطورة، هي رقم سالب، وكلما كانت أكثر سلبية، كان رفض الفرضية أقوى بوجود جذر وحدة عند مستوى معين من الثقة، آلية اختبار ADF هو نفسه الذي يخضع له اختبار Dickey-Fuller ولكنه يكتب كالاتي:

Ibid, page 871.

(1)

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \beta t + s\gamma y_{t-1} + \delta \Delta y_{t-1} + \dots + \delta_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + u_t$$

حيث أن:

α : الثابت

β : معامل الاتجاه الزمني

P : درجة تباطؤ عملية الانحدار الذاتي

ثالثاً: دوال استجابة النبضة (IRF) Impulse Responses Function

تستخدم دوال استجابة النبضة أو (دوال الاستجابة الفورية) لمعرفة استجابة النظام عندما يتغير أحد متغيرات النموذج بمقدار وحدة واحدة أو انحراف معياري واحد، وتستخدم لقياس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي في نموذج (VAR) و (VECM) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى من خلال دالة الاستجابة الفورية (IRF)، فضلاً عن عمل هذه الدالة في تتبع المسار الزمني للعديد من الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها أغلب المتغيرات محل الدراسة في نموذج VAR ومن ثمَّ يوضح مدى استجابة كل متغير لأي صدمة مفاجئة في أحد بواقي متغير ما يمكن أن يؤثر في قيمة هذا المتغير في الوقت نفسه ينتقل هذا التأثير إلى المتغيرات الأخرى من خلال نموذج VAR⁽¹⁾.

تعد دوال الاستجابة الفورية (IRF) أداة لتقييم التفاعل الديناميكي وقوة العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة بتتبع المسار الزمني (trace)

(1) جعفر باقر علوش و أرشد عبد اللطيف تركي، قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية «الهيمنة المالية» في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980 - 2015)، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 40، 2018، ص 10.

للاستجابة الاتجاهية directional (responses) لمتغير ما ناجم عن تغير مقداره وحدة واحدة في الانحراف المعياري للمتغيرات الأخرى.

يمكن التعبير عن أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بالصيغة الآتية:

$$y_t = \mu + \Gamma_1 y_{t-1} + \dots + \Gamma_p y_{t-p} + v_t$$

حيث ان:

y_t : تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج ($N \times 1$),
 μ : متجه الحد الثابت ($N \times 1$), Γ : مصفوفة المعاملات ($N \times N$)
 لكل $v_i, i=1,2,\dots,p$: متجه لحدود الخطأ العشوائي، فضلاً عن تتبع توزيع طبيعي وسطه الحسابي يساوي/صفر ($v_i E=0$) وتباين ثابت (δ) وان
 $(= \Omega E[v_t v_t'])$ مصفوفة تغاير متعاصرة (Contemporaneous covariance matrix).

في حالة حدوث صدمة (shock) في النظام في أحد حدود (حدود الخطأ العشوائي) لفترة واحدة، فإن y_t (المتغيرات) سوف تتحرك بعيداً عن التوازن (اي ان $y_t \neq \bar{y}$) ثم تعود إليه، ويسمى مسار عودة المتغيرات إلى التوازن استجابة النبضة (Impulse response) لنموذج VAR. أما في أنموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive)، فإنها تنحرف عن التوازن عندما يحدث تغير في v_t (لحدود الخطأ العشوائي) المقابل لها (وهذا يعني تنحرف عن التوازن عندما نحدث صدمة في v_{2t}) علماً أن التوازن في أنموذج VAR عندما $y_t = \bar{y}$ ومن ثم تكون حدود الخطأ تساوي (صفر) على المدى الطويل⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق نفسه ص 11.

رابعاً: قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات

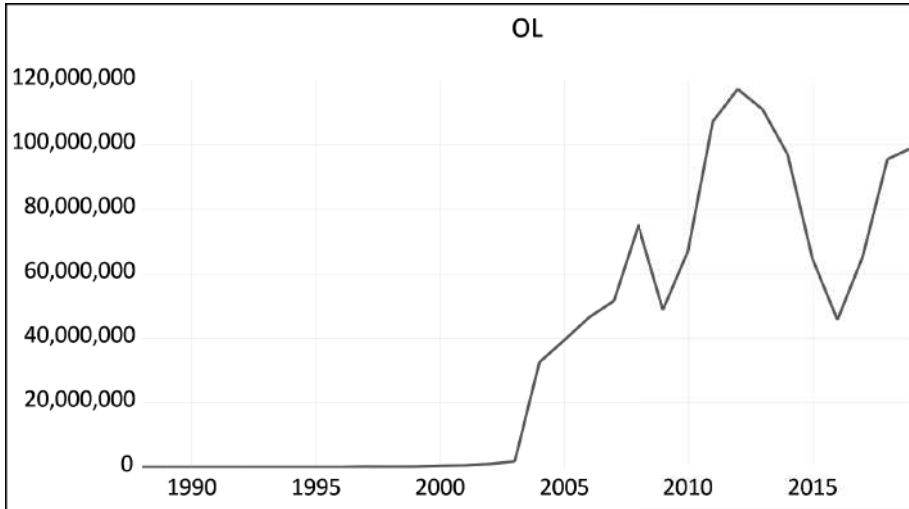
1. استقرارية السلاسل الزمنية:

لغرض الوصول الى نتائج دقيقة بتقدير النموذج القياسي، اختبرت استقرارية السلاسل الزمنية بثلاث طرائق (كل سلسلة على حده) وكانت النتائج كالتالي:

أ - سلسلة الإيرادات النفطية: بتحليل الرسم البياني graphical analysis وشكل الارتباط correlogram واختبارات جذر الوحدة Unit Root باختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller test statistic، تبين عدم استقرار سلسلة الإيرادات النفطية عند مستواها لا في القاطع ولا في القاطع والاتجاه ولا بدون قاطع واتجاه، فيما استقرت عند الفرق الأول First Level في القاطع والاتجاه وبدون قاطع واتجاه، فكانت قيمة اختبار احصائية

شكل (24)

الرسم البياني لسلسلة الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (1992-2019)



المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12

(t) والبالغة (-4.212141) أكبر من القيم الحرجة البالغة (-3.670170)،
-2.963972، -2.621007) على التوالي، وأيضاً فإن الرسم البياني وجدول
شكل الارتباط يبينان ذلك بوضوح.

جدول (23)

شكل الارتباط correlogram لسلسلة الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي
للمدة (1992-2019)

Date: 03/10/21 Time: 09:42						
Sample (adjusted): 1989 2019						
Included observations: 31 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.225	0.225	1.7261	0.189
		2	-0.205	-0.269	3.2085	0.201
		3	-0.208	-0.101	4.7910	0.188
		4	-0.194	-0.191	6.2105	0.184
		5	-0.265	-0.293	8.9800	0.110
		6	0.242	0.319	11.368	0.078
		7	0.299	-0.006	15.182	0.034
		8	-0.091	-0.212	15.551	0.049
		9	-0.168	-0.015	16.862	0.051
		10	-0.044	-0.054	16.958	0.075
		11	-0.157	-0.074	18.212	0.077
		12	-0.076	-0.070	18.521	0.101
		13	0.074	-0.210	18.830	0.128
		14	0.100	0.062	19.430	0.149
		15	-0.016	-0.022	19.447	0.194
		16	-0.007	-0.120	19.451	0.246

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

جدول (24)

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لسلسلة الإيرادات النفطية
في الاقتصاد العراقي للمدة (1992-2019)

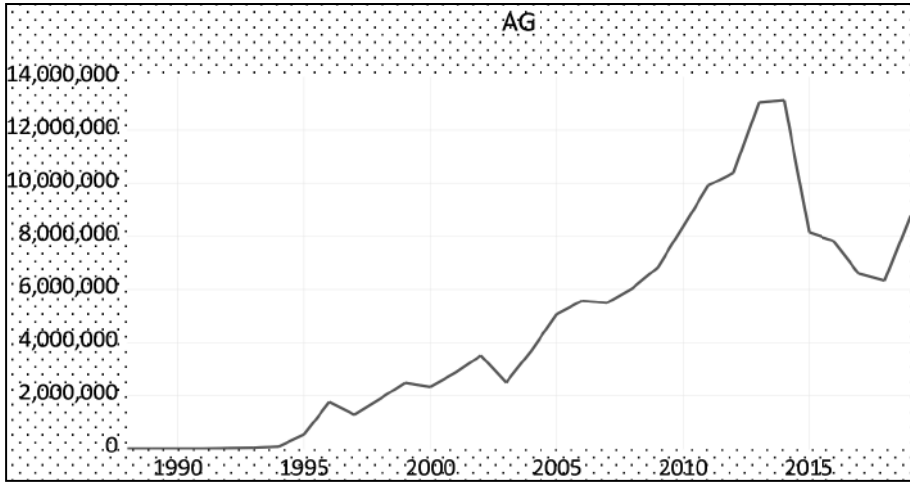
		Null Hypothesis: D(OL) has a unit root		
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.212141	0.0026	
Test critical values:	1% level	-3.670170		
	5% level	-2.963972		
	10% level	-2.621007		
		*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OL,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/07/21 Time: 19:07				
Sample (adjusted): 1990 2019				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OL(-1))	-0.775004	0.183993	-4.212141	0.0002
C	2589970.	2876699.	0.900327	0.3756
R-squared	0.387873		Mean dependent var	119879.6
Adjusted R-squared	0.366011		S.D. dependent var	19373034
S.E. of regression	15425471		Akaike info criterion	36.00528
Sum squared resid	6.66E+15		Schwarz criterion	36.09869
Log likelihood	-538.0792		Hannan-Quinn criter.	36.03516
F-statistic	17.74213		Durbin-Watson stat	1.875451
Prob(F-statistic)	0.000237			

المصدر: من مخرجات برمجة Eviews 12

ب - سلسلة القطاع الزراعي: من تحليل الرسم البياني graphical analysis وشكل الارتباط correlogram واختبارات جذر الوحدة Unit Root باختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller test statistic، فقد تبين استقرار سلسلة القطاع الزراعي عند مستواها سواء في القاطع أو في القاطع والاتجاه أو بدون قاطع واتجاه، فكانت قيمة اختبار إحصائية (t) وبالغة (-3.865664) أكبر من القيم الحرجة البالغة (-4.323979، -3.580622، -3.225334) على التوالي، وأيضاً فإن الرسم البياني وجدول شكل الارتباط يبينان ذلك بوضوح.

شكل (25)

الرسم البياني لسلسلة القطاع الزراعي العراقي للمدة (1992-2019)



المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12

جدول (25)

شكل الارتباط correlogram لسلسلة القطاع الزراعي العراقي
للمدة (1992-2019)

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
	██████████		██████████	1	0.906	0.906	28.778	0.000
	██████████			2	0.816	-0.024	52.902	0.000
	██████████			3	0.730	-0.028	72.868	0.000
	██████████			4	0.619	-0.184	87.766	0.000
	██████████		██	5	0.543	0.121	99.641	0.000
	██████████		██	6	0.432	-0.256	107.43	0.000
	██████████		██	7	0.308	-0.124	111.55	0.000
	██████████		██	8	0.214	0.030	113.63	0.000
	██████████		██	9	0.121	0.004	114.33	0.000
	██████████		██	10	0.023	-0.170	114.36	0.000
	██████████		██	11	-0.047	0.074	114.47	0.000
	██████████		██	12	-0.098	0.100	115.00	0.000
	██████████		██	13	-0.160	-0.158	116.45	0.000
	██████████		██	14	-0.212	-0.114	119.17	0.000
	██████████		██	15	-0.264	0.004	123.62	0.000
	██████████		██	16	-0.328	-0.152	130.91	0.000

المصدر: الشكل من مخرجات برمجة Eviews 12

جدول (26)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع لسلسلة القطاع الزراعي العراقي
للمدة (1992-2019)

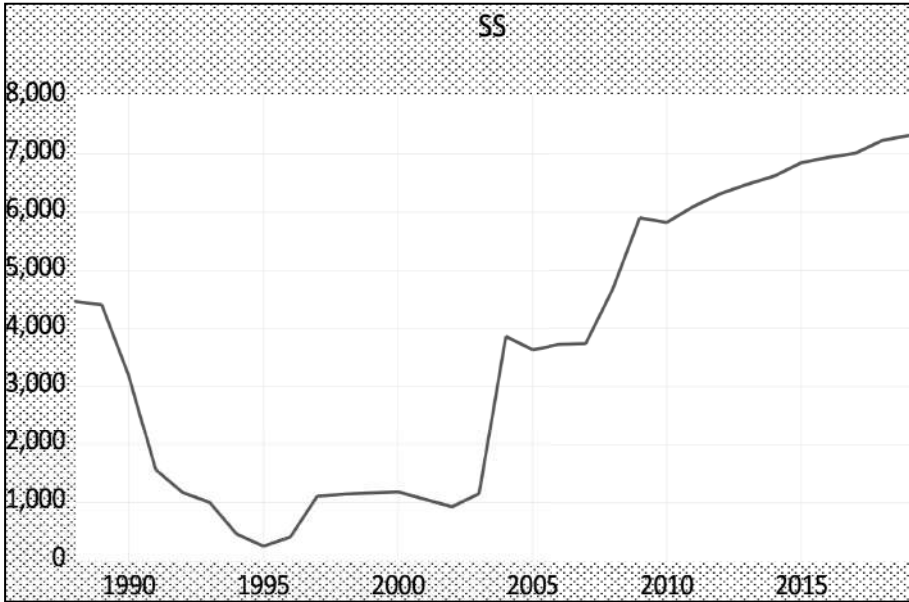
Null Hypothesis: AG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.865664	0.0276
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580622	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(AG)				
Method: Least Squares				
Date: 03/07/21 Time: 19:06				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AG(-1)	-0.745355	0.192814	-3.865664	0.0008
D(AG(-1))	0.626574	0.210946	2.970307	0.0071
D(AG(-2))	0.306707	0.211869	1.447622	0.1618
D(AG(-3))	0.552721	0.207554	2.663019	0.0142
C	-2060898.	835868.8	-2.465576	0.0220
@TREND("1988")	321047.2	89343.00	3.593423	0.0016
R-squared	0.433297	Mean dependent var		312880.8
Adjusted R-squared	0.304501	S.D. dependent var		1368501.
S.E. of regression	1141283.	Akaike info criterion		30.92061
Sum squared resid	2.87E+13	Schwarz criterion		31.20609
Log likelihood	-426.8886	Hannan-Quinn criter.		31.00788
F-statistic	3.364213	Durbin-Watson stat		1.894810
Prob(F-statistic)	0.020851			

المصدر: من مخرجات برمجة Eviews 12

ج - سلسلة قطاع الخدمات: من تحليل الرسم البياني graphical analysis وشكل الارتباط correlogram واختبارات جذر الوحدة Unit Root باختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller test statistic تبين عدم استقرار سلسلة قطاع الخدمات عند مستواها لا في القاطع ولا في القاطع والاتجاه ولا بدون قاطع واتجاه، فيما استقرت عند الفرق الأول First Level في القاطع والاتجاه وبدون قاطع واتجاه، فكانت قيمة اختبار احصائية (t) وبالغة (-4.031820) أكبر من القيم الحرجة البالغة (-3.670170، -2.963972، 2.621007) على التوالي، وأيضاً فإن الرسم البياني وجدول شكل الارتباط يبينان ذلك بوضوح.

شكل (26)

الرسم البياني لسلسلة قطاع الخدمات في الاقتصاد العراقي
للمدة (1992-2019)



المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12 .

جدول (27)

شكل الارتباط correlogram لسلسلة قطاع الخدمات في الاقتصاد العراقي
للمدة (1992-2019)

Date: 03/10/21 Time: 09:43						
Sample (adjusted): 1989 2019						
Included observations: 31 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.266	0.266	2.4150	0.120
		2	0.055	-0.017	2.5208	0.284
		3	0.039	0.031	2.5770	0.462
		4	0.201	0.198	4.1108	0.391
		5	0.204	0.112	5.7504	0.331
		6	-0.086	-0.194	6.0552	0.417
		7	0.086	0.173	6.3682	0.497
		8	0.019	-0.085	6.3846	0.604
		9	-0.022	-0.093	6.4078	0.699
		10	-0.069	-0.006	6.6381	0.759
		11	0.058	0.119	6.8092	0.814
		12	-0.022	-0.170	6.8355	0.868
		13	-0.324	-0.279	12.813	0.462
		14	-0.223	-0.027	15.800	0.326
		15	-0.048	0.024	15.950	0.385
		16	-0.030	-0.099	16.011	0.452

المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12 .

جدول (28)

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لسلسلة قطاع الخدمات في الاقتصاد العراقي
للمدة (1992-2019)

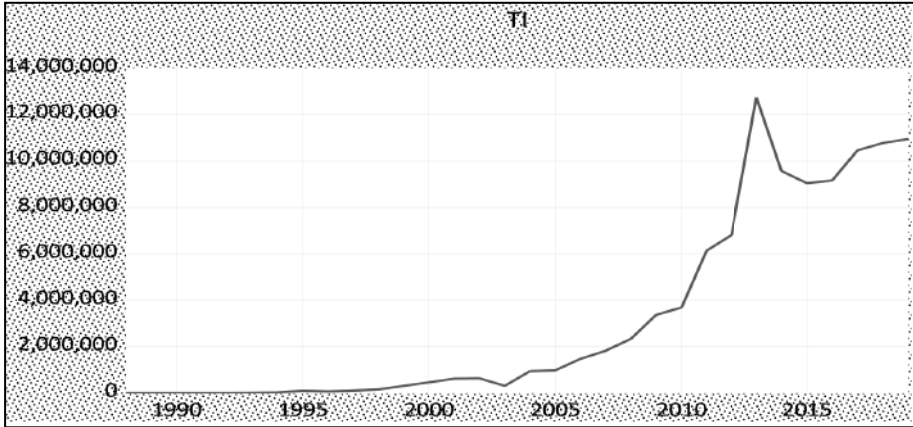
Null Hypothesis: D(SS) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.031820	0.0041
Test critical values:	1% level		-3.670170	
	5% level		-2.963972	
	10% level		-2.621007	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(SS,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/07/21 Time: 19:08				
Sample (adjusted): 1990 2019				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SS(-1))	-0.733881	0.182022	-4.031820	0.0004
C	72.42894	130.1451	0.556525	0.5823
R-squared	0.367311	Mean dependent var		4.733333
Adjusted R-squared	0.344715	S.D. dependent var		873.2302
S.E. of regression	706.8769	Akaike info criterion		16.02393
Sum squared resid	13990897	Schwarz criterion		16.11734
Log likelihood	-238.3590	Hannan-Quinn criter.		16.05381
F-statistic	16.25557	Durbin-Watson stat		1.902447
Prob(F-statistic)	0.000386			

المصدر: الشكل من مخرجات برمجة Eviews 12

د - سلسلة القطاع الصناعي: من تحليل الرسم البياني graphical analysis وشكل الارتباط correlogram واختبارات جذر الوحدة Unit Root باختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller test ، تبين عدم استقرار سلسلة القطاع الصناعي عند مستواها لا في القاطع والاتجاه ولا بدون قاطع واتجاه، فيما استقرت عند الفرق الأول First Level في القاطع والاتجاه وبدون قاطع واتجاه، فكانت قيمة اختبار احصائية (t) وبالغة (-6.813113) أكبر من القيم الحرجة البالغة (-3.670170)، (-2.963972، -2.621007) على التوالي، وأيضاً فإن الرسم البياني وجدول شكل الارتباط يبينان ذلك بوضوح.

شكل (27)

الرسم البياني لسلسلة القطاع الصناعي العراقي للمدة (1992-2019)



المصدر: الشكل من مخرجات برمجة Eviews 12 .

جدول (29)

شكل الارتباط correlogram لسلسلة القطاع الصناعي العراقي
للمدة (1992-2019)

Date: 03/10/21 Time: 09:44		Sample (adjusted): 1989 2019		Included observations: 31 after adjustments		AC	PAC	Q-Stat	Prob
Autocorrelation		Partial Correlation							
				1	-0.246	-0.246	2.0700	0.150	
				2	0.161	0.107	2.9836	0.225	
				3	-0.206	-0.156	4.5383	0.209	
				4	0.164	0.079	5.5525	0.235	
				5	0.004	0.101	5.5532	0.352	
				6	-0.008	-0.047	5.5559	0.475	
				7	0.029	0.053	5.5921	0.588	
				8	-0.055	-0.032	5.7248	0.678	
				9	0.043	-0.008	5.8121	0.759	
				10	-0.093	-0.063	6.2301	0.796	
				11	0.003	-0.060	6.2306	0.858	
				12	-0.001	0.019	6.2307	0.904	
				13	-0.007	-0.024	6.2335	0.937	
				14	-0.030	-0.037	6.2865	0.959	
				15	-0.045	-0.033	6.4145	0.972	
				16	-0.029	-0.059	6.4699	0.982	

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12 .

جدول (30)

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لسلسلة القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي
للمدة (1992-2019)

Null Hypothesis: D(TI) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.813113	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.670170	
	5% level		-2.963972	
	10% level		-2.621007	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TI,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/07/21 Time: 19:09				
Sample (adjusted): 1990 2019				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TI(-1))	-1.246573	0.182967	-6.813113	0.0000
C	453218.2	249759.0	1.814622	0.0803
R-squared	0.623750	Mean dependent var		5862.260
Adjusted R-squared	0.610312	S.D. dependent var		2114323.
S.E. of regression	1319866.	Akaike info criterion		31.08830
Sum squared resid	4.88E+13	Schwarz criterion		31.18171
Log likelihood	-464.3245	Hannan-Quinn criter.		31.11818
F-statistic	46.41851	Durbin-Watson stat		1.949080
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برمجة Eviews 12

خامساً: التقدير وفق نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR

قبل التقدير وفق نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR نقوم بمعرفة فترة الإبطاء المثلى Optimal Lag من خلال اختبارات VAR Lag Order Selection Criteria لكون أن نموذج VAR هو نموذج ديناميكي يتناسب مع دوال استجابة النبضة الذي هو نموذج ديناميكي أيضاً، والجدول (31) يوضح أن كل المعايير (HQ, FPE, LR, AIC, SC) اختارت تباطؤين زمينين كفترة إبطاء مثلى.

جدول (31)

اختيار فترة الإبطاء المثلى

وفقاً لـ (VAR Lag Order Selection Criteria)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: OL AG SS TI						
Exogenous variables: C						
Date: 03/07/21 Time: 19:18						
Sample: 1988 2019						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1645.589	NA	1.75e+46	117.8278	118.0181	117.8860
1	-1569.475	125.0453	2.42e+44	113.5339	114.4855	113.8248
2	-1543.062	35.84525*	1.25e+44*	112.7902*	114.5030*	113.3138*
3	-1531.562	12.32189	2.13e+44	113.1116	115.5857	113.8679
4	-1505.181	20.72829	1.62e+44	112.3700	115.6054	113.3591
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

سادساً: اختبارات التشخيص: من الممكن إجراء تلك الاختبارات قبل أو بعد التقدير، وكالآتي:

1 - اختبار الارتباط الذاتي (الاختبار التسلسلي) **Serial Correlation**:

وهو يفيد لمعرفة فيما اذا كانت السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه، وهنا لا يمكننا استخدام اختبار داربون- واتسون D.W لاكتشاف تلك المشكلة، لكون النموذج ديناميكي Dynamic، بينما اختبار D.W يستخدم للنماذج الساكنة Static، لذا تم استخدام اختبار LM لهذا الغرض، ويوضح الجدول (32) نتائج الاختبار التي تشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، لكون القيمة الاحتمالية Prob هي أكبر من 5% إذ بلغت (0.8246) وهذا يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (32)

اختبار LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 03/07/21 Time: 19:20						
Sample: 1988 2019						
Included observations: 30						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	10.82227	16	0.8203	0.649715	(16, 43.4)	0.8246
2	29.03864	16	0.0237	2.113524	(16, 43.4)	0.0259
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	10.82227	16	0.8203	0.649715	(16, 43.4)	0.8246
2	39.35616	32	0.1738	1.307565	(32, 38.5)	0.2120

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

2 - اختبار ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity: وهو يفيد لمعرفة

فيما اذا كانت السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم تعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين من عدمه، لذا استخدم اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Tests لهذا الغرض، ويوضح الجدول (33) نتائج الاختبار التي تشير الى خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لكون القيمة الاحتمالية Prob أقل من 5% إذ بلغت (0.0174).

جدول (33)

اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Tests للكشف عن مشكلة

عدم ثبات تجانس التباين

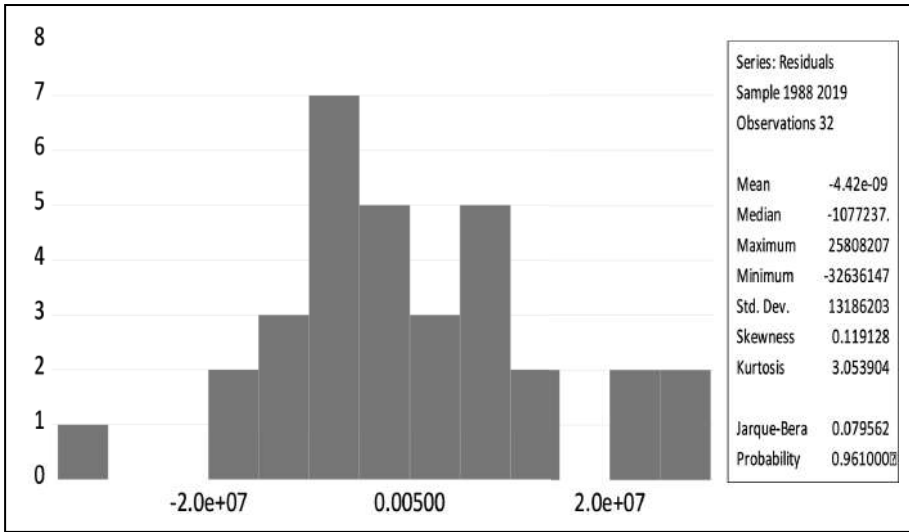
VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 03/07/21 Time: 19:20					
Sample: 1988 2019					
Included observations: 30					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
200.0384	160	0.0174			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(16,13)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.662696	1.596304	0.2000	19.88087	0.2256
res2*res2	0.851638	4.663974	0.0039	25.54914	0.0607
res3*res3	0.541219	0.958498	0.5388	16.23658	0.4366
res4*res4	0.910547	8.270437	0.0002	27.31640	0.0381
res2*res1	0.825064	3.832064	0.0094	24.75193	0.0743
res3*res1	0.470333	0.721484	0.7350	14.11000	0.5905
res3*res2	0.432466	0.619132	0.8196	12.97397	0.6747
res4*res1	0.810100	3.466067	0.0144	24.30300	0.0831
res4*res2	0.935484	11.78129	0.0000	28.06452	0.0311
res4*res3	0.728220	2.177053	0.0816	21.84661	0.1482

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

3 - اختبار التوزيع الطبيعي **Normality Tests**: في هذا الاختبار تُفحص البواقي لمعرفة هل أن التوزيع طبيعي أم لا، وقد استُخدم الرسم البياني Histogram Normality Test، واختبار (Orthogonalization: Cholesky) Prob (Lutkepohl) لهذا الغرض، ويوضح الشكل (28) أن قيمة الاحتمالية هي أعلى من 0.05 إذ بلغت (0.5997) لذا نقبل الفرضية البديلة بأن النموذج ذات توزيع طبيعي، وكذا الحال بالنسبة لاختبار Lutkepohl الذي اعطانا نفس النتيجة.

شكل (28)

نتائج اختبار Histogram Normality Test للتوزيع الطبيعي



المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

جدول (34)

نتائج اختبار Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) للتوزيع الطبيعي

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 03/07/21 Time: 19:21				
Sample: 1988 2019				
Included observations: 30				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.234740	0.275515	1	0.5997
2	0.180730	0.163316	1	0.6861
3	1.744859	15.22266	1	0.0001
4	1.269883	8.063011	1	0.0045
Joint		23.72450	4	0.0001
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.554150	0.248477	1	0.6181
2	2.328569	0.563525	1	0.4528
3	6.187918	12.70352	1	0.0004
4	5.925348	10.69708	1	0.0011
Joint		24.21260	4	0.0001
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.523992	2	0.7695	
2	0.726841	2	0.6953	
3	27.92618	2	0.0000	
4	18.76009	2	0.0001	
Joint	47.93710	8	0.0000	

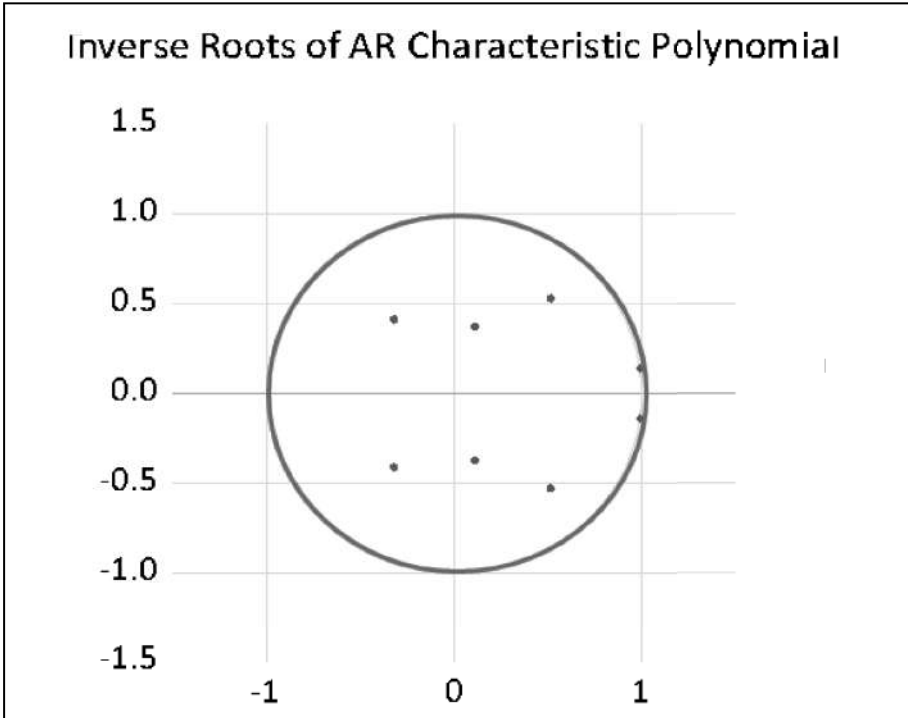
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من مخرجات برمجة Eviews 12

4 - اختبار استقرارية النموذج كله **Stability**: تكون قيمة VAR المقدره مستقرة (Stability) إذا كانت جميع الجذور تتضمن معامل أقل من الواحد وتقع داخل دائرة الوحدة، أما إذا كانت VAR غير مستقرة Un-stability، فإن بعض النتائج (مثل الأخطاء المعيارية للاستجابة النبضية) غير صحيحة، فستكون هناك جذور تقع خارج دائرة الوحدة⁽¹⁾. يوضح الشكل (29) أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، وهذا يشير إلى أن النموذج كله مستقر.

شكل (29)

اختبار استقرارية النموذج ككل



المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12

(1) Helmut Lütkepohl, Introduction to Multiple Time Series Analysis, Springer-Verlag Berlin Heidelberg GmbH, 1991, page 12.

سابعاً: دوال استجابة النبضة Impulse Response Functions:

1 - استجابة القطاع الزراعي للإيرادات النفطية:

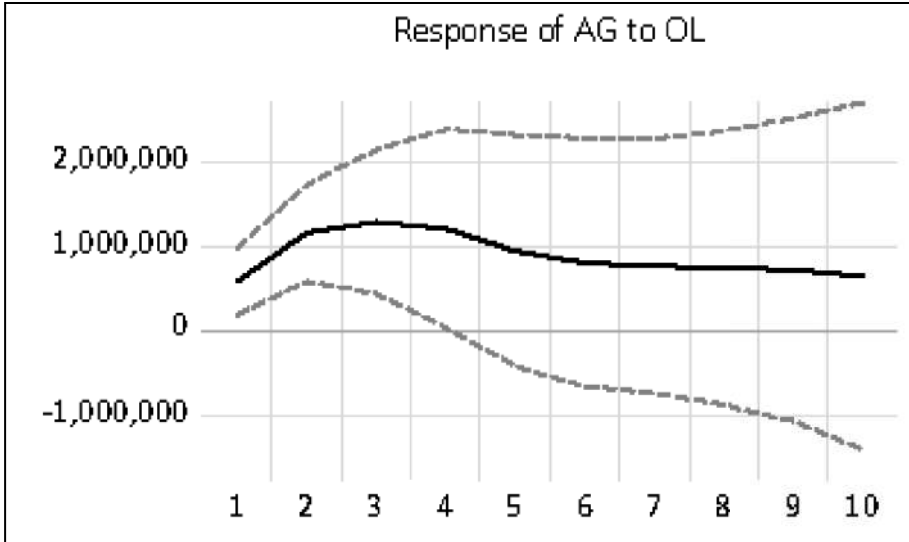
من الشكل (28) والجدول (22) نلاحظ أن الاستجابة الفورية (استجابة النبضة) تكون لعشر فترات قادمة، بمقدار انحراف معياري (One std. deviation) واحد، وبما أن مشاهدات النموذج كانت بالسنوات فإن التنبؤ بالاستجابة سيكون لعشرة سنوات، ونلاحظ في أن استجابة القطاع الزراعي إلى التغير في الإيرادات النفطية يبدأ من السنة الثانية بالارتفاع وتكون قمة الاستجابة في السنة الثالثة، ومن ثم تبدأ الاستجابة بالانخفاض ابتداءً من السنة الرابعة، وتأخذ مساراً مستقراً لغاية السنة الثامنة التي تبدأ بها الاستجابة بالانخفاض لغاية السنة العاشرة.

هذا المسار يؤشر إلى أنه في المدى البعيد Long-run لا تؤثر الإيرادات النفطية في القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي، نعتقد أن السبب يعود إلى أنه على الرغم من أن الثروة النفطية قد سمحت للعراق ببلوغ تصنيف البلدان المتوسطة الأعلى للدخل، فإن قطاعاته الاقتصادية تبدو في جوانب عدة شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تخص الدول الهشة منخفضة الدخل، إذ أن معاناة هذا القطاع من العديد من المشكلات تؤدي إلى ضعف استجابته لزيادة الإيرادات النفطية للبلد، ومن هذه المشكلات ضعف البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي، ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الزراعي فضلاً عن انخفاض التخصيص والتمويل وبما لا يتناسب والاحتياجات المالية اللازمة لتنميته وتطويره، فضلاً عن المنافسة التي تفرضها السلع الزراعية من خارج الحدود نتيجة لضعف الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية ما أدى إلى تنامي المنافسة غير المشروعة للمنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة على حساب المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية .

يضاف عامل آخر إلى بطئ مسار استجابة القطاع الزراعي للإيرادات النفطية، وهو تأثير تلك الإيرادات بأسعار النفط العالمية التي تتميز بالتذبذب الدائم، فنجد أن الاتجاه السعودي لأسعار النفط في مدة البحث كان أكبر من الاتجاه النزولي، فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (28.6%) في سنة 2015 مقارنةً بنسبة (42.4%) سنة 2015⁽¹⁾، إلا أن ذلك لم يترافق مع انخفاض الإنفاق العام بسبب أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي يذهب إلى الموازنة التشغيلية التي تتسم بنسبة ثبات عالية في ظل تضخم الجهاز الحكومي والإنفاق على العمليات العسكرية، لغرض بسط الاستقرار الأمني ولم تذهب إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي.

شكل (30)

استجابة القطاع الزراعي للإيرادات النفطية



المصدر: الشكل من مخرجات برمجة Eviews 12

(1) البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

أضف الى ذلك اعتماد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير وانخفاض نسبة الدعم المقدم للأسمدة والمبيدات والمكننة الزراعية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج، فضلاً عن ندرة المياه وانتشار الملوحة ما انعكس سلباً على ضعف استجابة القطاع الزراعي للموارد المالية الموجهة اليه من الحكومة وبخاصة التي جاءت ضمن المبادرة الزراعية في العام 2008.

جدول (35)

استجابة القطاع الزراعي للإيرادات النفطية

Response of AG:	
Period	OL
1	602587.3 (195754.)
2	1173666. (288760.)
3	1305662. (429971.)
4	1221558. (587198.)
5	963196.4 (687655.)
6	818904.4 (736122.)
7	777705.7 (755870.)
8	757987.3 (811274.)
9	730457.8 (900685.)
10	660986.5 (1030337)

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

2 - استجابة القطاع الصناعي للإيرادات النفطية: من الشكل (31) والجدول (36) نلاحظ أن استجابة القطاع الصناعي إلى التغير في الإيرادات النفطية يبدأ من السنة الاولى بالارتفاع، وتكون قمة الاستجابة في السنة العاشرة، ولكن مسار هذه الاستجابة يتسم بالضعف الشديد.

نعتقد أن هذا الضعف في استجابة القطاع الصناعي إلى التغير في الإيرادات النفطية هو بسبب منح الاولوية النسبية للنفقات المرتبطة بالرفاهية الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية، وتفضيل الرفاهية الاستهلاكية على مسألتي النمو و الاستقرار الاقتصادي، لدواع اجتماعية واقتصادية عميقة ناجمة عن معاناة الشعب لسنوات طويلة من الحرمان. إذ أن الاستقرار الاقتصادي عد ناتجاً عرضياً لعمليات الموازنة العامة طالما ان الفائض الاقتصادي متحقق بصورة مستمرة من المصدر الريعي، وفي ظل عدم وجود بدائل، لتنوع الموارد المالية للدولة، فالمصادر الاخرى للفائض ثانوية ويسهل تعويضها لضئالتها وانخفاض اهميتها النسبية، فالإيرادات الضريبية لا تتجاوز في أفضل الاحوال نسبة 1% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، في حين يبلغ مقدار الانفاق على السلع العامة بما يزيد على 50% من الانفاق الكلي في الموازنة أو أكثر من 60% من النفقات الجارية.

إن النفقات الجارية ذات الطبيعة الاستهلاكية ما زالت تهيمن على أكثر من 80% من الإنفاق العام، ومن الطبيعي أن تقود هذه الزيادة الكبيرة في الانفاق العام إلى التوسع في الاستيراد، فارتفعت استيرادات العراق من حوالي 8 مليارات دولار في العام 2004 إلى حوالي 24 مليار دولار في العام 2007، نتيجة لتبني السياسات المالية التوسعية في الانفاق الاستهلاكي.

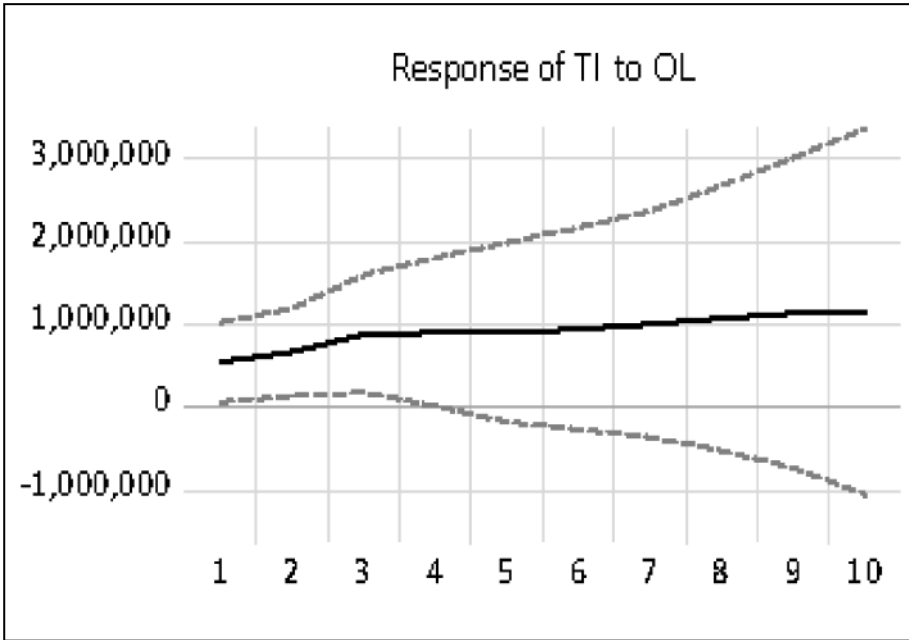
ومن أمثلة التوجه السلبي للسياسة المالية هو استيراد المشتقات النفطية والاسمنت، وعدم اهتمامها بإعادة تأهيل المصافي والمصانع المسؤولة عن

إنتاجهما برغم أنها تحتاج إلى مبالغ ضئيلة مقارنة بحجم الانفاق الاستهلاكي للدولة. وجعلت هذه السياسة العراق يستورد أيسر أنواع السلع الاستهلاكية من المنتجات الزراعية والصناعية، وأسهمت في الضغط على الإنتاج المحلي المتدهور اصلاً وعمقت من تدهوره.

ونرى أن ذلك يعود إلى أن اعتماد الأنفاق الحكومي على الإيرادات النفطية من الممكن أن يجعل البلد عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، إذ أن دورات الأعمال (Business Cycle) الذي يعاني منها الاقتصاد العالمي من الممكن أن تجد طريقها بسهولة إلى الاقتصاد العراقي في ظل معدل الانكشاف الاقتصادي الكبير والاعتمادية الكبيرة على الخارج.

شكل (31)

استجابة القطاع الصناعي للإيرادات النفطية



المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12 .

جدول (36)

استجابة القطاع الصناعي للإيرادات النفطية

Response of TI:	
Period	OL
1	546429.2 (240880.)
2	668751.5 (265518.)
3	884865.4 (357384.)
4	907768.3 (448752.)
5	905368.5 (542509.)
6	946994.4 (610624.)
7	1004268. (681312.)
8	1078277. (799683.)
9	1137174. (936798.)
10	1158232. (1105986)

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12 .

3 - استجابة قطاع الخدمات للإيرادات النفطية: من الشكل (32) والجدول (37) نلاحظ أن استجابة قطاع الخدمات إلى التغير في الإيرادات النفطية يبدأ من السنة الأولى بالارتفاع وتكون قمة الاستجابة في السنة الثامنة، ومن ثم نبدأ الاستجابة بالانخفاض للسنتين التاسعة والعاشر، فمن المعروف أن الخدمات العامة لا تزال تشكل مشكلة بالنسبة لتحسين أوضاع الناس، إذ

تواجه هذه الخدمات منافسة شديدة في الانفاق عليها، إذ يتعرض الانفاق على الخدمات العامة إلى منافسة شديدة من أنواع الانفاق الأخرى، وبخاصة الانفاق على الرواتب والأجور الذي يشكل 4.53% من إجمالي الانفاق الجاري في الموازنة الاتحادية لعام 2018، وبخاصة الرعاية الاجتماعية التي تشكل 6.22% من إجمالي الانفاق، وخدمة الدين العام 7.16%، التي تشكل مجموعها 8.92% من إجمالي الانفاق الجاري لذلك العام، الامر الذي يشكل قيداً على جودة الخدمات المقدمة وتغطيتها، وبخاصة بين الريف والحضر، الامر الذي ينعكس سلباً على أوضاع النساء بشكل خاص والفئات الفقيرة، وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة⁽¹⁾.

فيستهلك الإنفاق على بنود الدعم وشبكات الضمان الاجتماعي والرواتب الحكومية جزء لا يستهان به من بنود الإنفاق في العراق، بل أنه يطغى على الإنفاق الموجه لقطاعات الخدمات العامة الرئيسية مثل التعليم والصحة، فعلى سبيل المثال في موازنة 2021 كانت نسبة النفقات التشغيلية المخمئة الى الإيرادات الكلية 73%، بينما لم يخصص الى المشاريع الاستثمارية المحلية الا نسبة 13% من الإيرادات الحكومية التي تشكل منها الإيرادات النفطية نسبة 78% .

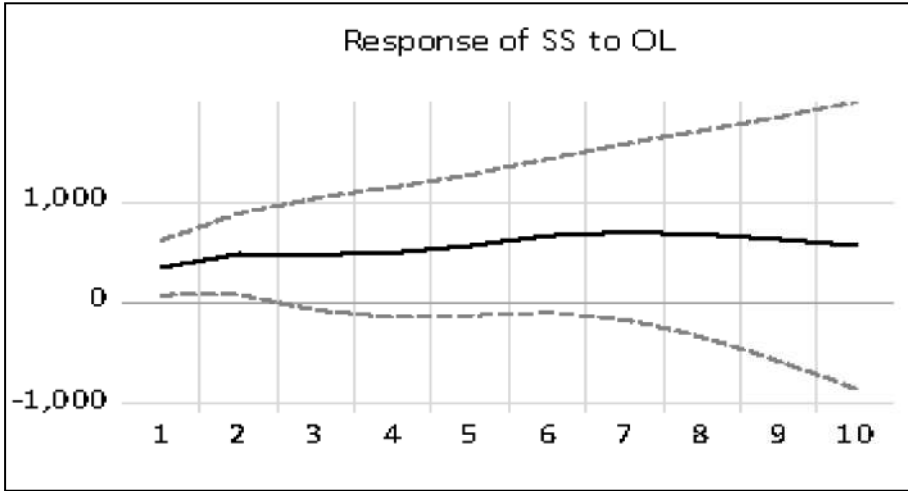
في عام 2015، حقق العراق المرتبة 121 من أصل 188 دولة في مؤشر التنمية البشرية، وسجل أقل من دول أخرى في المنطقة (لبنان 76، الأردن 86، وتونس 97)، فقد اثرت عقود من الحروب والعقوبات الدولية والعنف وعدم الاستقرار السياسي والضغط المالي بشدة في قدرة قطاعات الصحة والتعليم على تقديم الخدمات للناس.

(1) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص 60 .

من جانب آخر فإن آليات التنسيق المؤسسي على المستويين المحلي والاتحادي وفيما بينهما ما تزال ضعيفة، وما تزال الموازنة الاتحادية تمارس دوراً غير واضح الاتجاه في الاقتصاد، وعدم وضوح ادماج أهداف التنمية المستدامة في عملية اعداد الموازنة وجعلها من أولوياتها، فعلى الرغم من نقل بعض الصلاحيات في مجالات التعليم والصحة الى المستويات المحلية لم تحدث اثراً إيجابياً وملموساً في جهود تلك المؤسسات ومستوى الخدمات التي تقدمها، والتغطية السليمة لخدماتها لعموم أبناء المحافظات.

شكل (32)

استجابة قطاع الخدمات للإيرادات النفطية



المصدر: الشكل من مخرجات برمجية Eviews 12 .

جدول (37)

استجابة قطاع الخدمات للإيرادات النفطية

Response of SS:	
Period	OL
1	344.0465 (133.866)
2	482.6736 (199.850)
3	478.0375 (277.587)
4	493.8238 (322.029)
5	564.3736 (347.297)
6	659.8116 (378.747)
7	696.6370 (435.989)
8	675.3609 (509.543)
9	626.0264 (601.535)
10	566.6485 (709.316)

المصدر: من مخرجات برمجية Eviews 12

الخاتمة

يعد الريع النفطي وتوزيعه من أكثر الاشكاليات التي باتت تساكن المجتمعات والنظم السياسية والدولة في البلدان المنتجة للنفط، وهذا ناجم عن جملة الارتباطات ذات الصلة بقضايا نمط الدولة وفلسفة الاقتصاد وطبيعة وعلاقات التوزيع والانتاج، وصولاً الى التأثير في مجمل التحولات الحادثة في هذه المجتمعات، وبخاصة منهج الاعتمادية المطلقة على المورد الواحد وضعف مساهمة القطاعات الأخرى، وهو ما يشكل ترفعاً للدولة عنها لصالح الاستحواذ على قطاع النفط. إن الدولة الريعية هي من يهيمن بشكل تام على المصدر الرئيس للدخل وأنماط توزيعه لصالح شرائح منتفعة وخاصة بالدولة والنظام السياسي، وأن دولة الريع النفطي طالما هي وسيط ما بين الخارج والداخل، فهي دولة توزيع ليس إلا، وليست معنية بشكل كبير بالإنتاج، وهذه باتت سمه مميزة لدول الريع.

بات معروفاً أن أسعار النفط تخضع لما يشبه الدورات الاقتصادية، وهي تسمى بالدورات/ أو الصدمات السعرية، ولأن النفط يتحدد سعره في الأسواق العالمية، وغير خاضع لتأثيرات الدول المنتجة، فأن اقتصاداتها تظل حساسة جداً لحركة أسعار النفط، مما يجعل الاقتصاد المحلي مطعماً على

الخارج، مما يضع الموازنات العامة لدول الإنتاج ومستويات الجهد الإنمائي رهينة هذه الأسعار وطبيعة الصدمات التي تنجم عنها. لذا فإن بعض البلدان الربيعية كانت قد تحسبت للتأثيرات التي تتركها مخرجات الأسواق النفطية أبان الصدمات السعرية (السلبية)، من مثل الإمارات- الكويت- السعودية- إيران... الخ، لهذا اعتمدت سياسات متباينة لتخفيف وطأة هذه الصدمات وامتصاص انعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، عن طريق تأسيس الصناديق السيادية- صندوق الأزمات - صناديق الأجيال القادمة .. الخ، أو أنها اعتمدت سياسة إحلال الواردات مثل إيران. ومن ثم فإن أغلب هذه البلدان تعتمد الآن ما يسمى برؤية 2030 أو 2040 لأغراض التنويع الاقتصادي.

إن التحولات في الاقتصاد العالمي صوب اقتصادات المعرفة والطاقات النظيفة والمتجددة، يجبر بلدان الإنتاج النفطي الخضوع إلى إعادة النظر بالهيكل الاقتصادية صوب تنويع مصادر الدخل، وبما يخفض رويداً رويداً نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واليرادات والصادرات.

بالتالي يقلل التنويع الاقتصادي من حجم المخاطر، كانخفاض الصادرات النفطية التي تؤدي بدورها الى انخفاض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي، ويسهم التنويع في خلق قطاع اقتصادي حقيقي (منتج للسلع والخدمات ذاتياً)، ويقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي وكل ما يتعلق بالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، كما يسهم في زيادة القيمة المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية، ويساهم بهذا القدر أم ذاك (تبعاً لكثافة التنويع) في تعديل الاختلالات في الهياكل الانتاجية للدولة الربيعية، لصالح زيادة مرونة الجهاز الانتاجي المحلي. أن من شأن التنويع الاقتصادي إن يساهم مساهمة فاعلة في حفز الاقتصاد، وعلى توفير فرص التشغيل والاستخدام

ذاتياً، لاسيّما وأن دول الربيع النفطي تتسم بالهبة الديموغرافية التي تشكل فيها الفئات الشبابية غالبية المجتمع.

وإن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كامل على مورد واحد هو النفط، وضعف استثمار الفوائض المالية في تنويع الهيكل الاقتصادي، وهو ما تسبب بالتأثير السلبي على إداء القطاعات الاقتصادية، وبهذا أصبح القطاع النفطي يمارس دور المغذي للقطاعات الأخرى ولمجمل الاقتصاد. في ظل غياب الرؤية الاقتصادية والتخبط في صنع القرار الاقتصادي. وأن جملة السياسات التي اعتمدت بعد عام 2003، بما فيها قرار الحاكم الأميركي (بريمر) بتحرير للتجارة الخارجية العراقية، قد تسبب في أضعاف حتى المساهمة البسيطة لقطاعات الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي، نتيجة السياسات التي مارستها دول الجوار من ناحية، وللفرق الكلفوية من ناحية أخرى. وهو ما دفع الاقتصاد العراقي نحو المزيد من الابتعاد عن خلق قاعدة للتنوع الاقتصادي.

لذا ضرورة التخلص التدريجي من الاعتمادية المطلقة على العائدات النفطية في تمويل الإيرادات العامة، والابتعاد عن النمط الانفاقي المشتت للمنافع المتوقعة، وفك الارتباط الوثيق والمتزامن بين تزايد النفقات العامة وتزايد العائدات النفطية .

فيجب التأكيد على أهمية وتطوير القطاعات الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل القومي، وخلق قيمة مضافة للاقتصاد العراقي، من خلال وضع خطط استراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات فيه، وحماية المنتجات الزراعية من السلع الاجنبية والقضاء التدريجي على ظاهرة الاغراق .

ايضاً العمل على توظيف الإيرادات النفطية من قبل الحكومة المركزية

بصورة رئيسة لتمويل مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، بهدف توفير بيئة استثمارية مناسبة لتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسة لرفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي .

مصادر الكتاب

أولاً: الكتب

- 1 - ابي الفضل جمال الدين محمد وابن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، دار نوبليس للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
- 2 - احمد ابريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- 3 - احمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
- 4 - احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، كربلاء، 2015.
- 5 - احمد أبريهي علي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، الايام للنشر، عمان، 2018.
- 6 - احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.
- 7 - احمد صفي الدين عوض، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي" دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983.
- 8 - احمد عمر الراوي، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2019.

- 9 - ادم سميث، بحث في اسباب وطبيعة ثروة الأمم، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.
- 10 - ادوارد مورس واخرون، النفط والاستبداد "الاقتصاد السياسي للدولة الربيعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.
- 11 - توم تيتنبرج، نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية و المعالجات الدولية لها، ترجمة: جلال البناء، القاهرة، 2004.
- 12 - تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، الطبعة الاولى، بغداد، 2008.
- 13 - جايكومو لوشيانى، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- 14 - جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
- 15 - جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- 16 - حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 17 - خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.
- 18 - ريفنيو ورنش، التخلص من لعنة الموارد، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوربية المركزية، نيويورك، 2004.
- 19 - زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- 20 - سيمور، أيان، الأوبك أداة تغيير، ترجمة: عبد الوهاب الأمين، الناشر هو منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983.
- 21 - صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، مركز المعلومة للبحث والتطوير، بغداد، 2013.

- 22 - صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، 2013.
- 23 - عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2018.
- 24 - عبد الخالق فاروق، النفط والاموال العربية في الخارج: خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر، 2001.
- 25 - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- 26 - عبد الوهاب علي التمار، أصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الطبعة الثانية، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 2005.
- 27 - عبد علي كاظم المعموري، آخر الملوك: من الدولة الوهابية إلى الدولة السلمانية، دار روافد، بيروت، 2021.
- 28 - عبد علي كاظم المعموري، التوحش الاقتصادي، دار الاكاديميين للنشر، عمان-الأردن، 2019.
- 29 - عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، ط 1، ج 2، مركز حمورابي لبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2004.
- 30 - عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط 2، دار الحامد للنشر، عمان-الأردن، 2011.
- 31 - عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2013.
- 32 - عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الاول، مطبعة عصام، بغداد، 1979.
- 33 - علي خضير مرزا، الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013.
- 34 - علي خليفة الكواري، العين بصيره مثلث التجاهل "النفط والتنمية والديمقراطية"، منتدى المعارف، بيروت، 2011.

- 35 - عمرو هاشم محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، دمشق، دار طلاس، 2009.
- 36 - كريم مهدي الحسنائي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، 2011.
- 37 - ماجد عبد لله المنيف، "مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1990.
- 38 - مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، منتدى العلاقات العربية والدولية، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، 2014.
- 39 - محسن كاظم، تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأتها وانتهاءً بالماركسية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1998.
- 40 - محمد بن صنيطان، الدولة الربيعية، مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، الشرق الاوسط للنشر والتوزيع، الكويت، 2003.
- 41 - محمد دويدار، الاتجاه الربيعي للدولة في مصر، مصر المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
- 42 - محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، لندن - الولايات المتحدة، 2009.
- 43 - محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك، 2009.
- 44 - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، اين تكمن ثروة الامم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، دراسات مترجمة (29) عن البنك الدولي، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.
- 45 - مصطفى حسني مصطفى، تطور نظرية الربيع، جامعة المنوفية، 1995.
- 46 - مظهر محمد صالح، الدولة الربيعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- 47 - مهدي الحافظ، الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2012.
- 48 - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009.

- 49 - نبيل جعفر عبد الرضا و خالد مطر مشاري، مستقبل الدول الريعية في العراق، مطبعة الغدير، البصرة، 2014.
- 50 - نبيل جعفر عبد الرضا، اسواق النفط العالمية، ط 1، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، 2016.
- 51 - نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2014.
- 52 - الهيتي، مجيد وجوردون جونسون، لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2004.
- 53 - يوسف حسن جواد محمد، الطاقة والصناعات النفطية: أساسياتها واقتصادياتها، مطابع الوران العالمية، الكويت، 1988.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- 1 - بوتوهامي زينب، ازمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان- ملحقية مغنية، 2019.
- 2 - حاوية عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016.
- 3 - شفق نجم عبد الوهاب، مستقبل التنافس بين مصادر الطاقة الاحفورية (النفط والغاز الصخريين أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية- جامعة النهريين، 2021، ص 80.
- 4 - عبد الستار عبد الجبار، دراسة تحليلية لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة 1970 - 1998 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2001.
- 5 - عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الدور الاجتماعي -الاقتصادي للدولة الريعية العربية (الانموذج السعودي)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة بغداد، 1997.

- 6 - علاء عبد كطافة، (الصدمات النفطية واثارها على اقتصاديات الدول الربيعية دراسة تحليلية مقارنة العراق، الجزائر، ايران)، اطروحة دكتوراه، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، 2018.
- 7 - يحيى حمود حسن البوعلي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2010.

ثالثا: الدوريات والبحوث

- 1 - ابادي، مصطفى كاظمي نجف، ولفته، كرار يونس، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008 - 2018)، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثني، المجلد 10، العدد 3، 2020.
- 2 - أحمد إبرهه علي، تحليل سوق النفط العالمي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، ع 50، 2016.
- 3 - أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- 4 - أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات، أسعار النفط الخام، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 2009.
- 5 - أيمن عبد خضير وحسين حسب الله علوان، قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 20، العدد 79، 2014.
- 6 - بامق مصطفى وبن رمضان انيسة، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي، ابحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 15، 2014.
- 7 - بسمة ماجد حمزة، الوقود الصخري الامريكي وسيلة جديدة لابتزاز دول النفط، مجلة حمورابي، تصدر عن مركز حمورابي، العدد 6، 2013.
- 8 - تحسين حمه سعيد، مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية، السليمانية، المجلد 2، العدد 4، 2016.

- 9 - جعفر باقر و تركي علوش، أرشد عبد اللطيف تركي، قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية «الهيمنة المالية» في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980 - 2015)، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 40، 2018.
- 10 - جواد البكري، اثر بعض المتغيرات الكلية الخارجية على اسعار النفط العالمية للمدة (1995-2014) باستخدام طريقة الارتداد المتدرج، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 1، 2016.
- 11 - جورج قرم، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي، مجلة القبس، العدد 4، 2010.
- 12 - حيدر شلب وشكه، التطور التاريخي لأسعار النفط خلال المدة (1998 - 2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 18، 2015.
- 13 - خالد حسين علي المرزوك، تحليل اسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 1، 2009.
- 14 - زكريا وهبي، التحولات الجيو - نفطية العالمية الجديدة: واقع وتحديات، مجلة مدارات سياسية، تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، مجلد 1، العدد 4، 2018.
- 15 - زياد الحافظ، اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية، ندوة الرفاهية الاجتماعية، الاسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ت 2 / 2005.
- 16 - ستيفن بارنيت، «لماذا ينبغي على الدول المنتجة للنفط إن تحافظ على مواردها»، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي، مايس / 2003.
- 17 - سعد الله داود، العوامل الأساسية لتوازن اسواق النفط في ظل المنافسة السعرية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 7، 2016.
- 18 - سعد محمود الكواز، و عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد 2، 2018.

- 19 - الطاهر الزيتوني، التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 36، العدد 132، 2010.
- 20 - عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، الكوفة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013.
- 21 - عامر جميل عبد الحسين ومانع حسن الطعمة، اشكالية التناقض بين الربيع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث عشر، العدد (40)، 2016.
- 22 - عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط والاختلال الهيكلي البطالة، الساقى للطباعة والتوزيع، مركز العراق للدراسات، العدد 3000.
- 23 - عبد الستار عبد الجبار، وحيدر شلب وشكه، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة (1862 - 2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، ع 18، 2015.
- 24 - عبد الله محمد عيتاني، الصخر الزيتي: مصدر محتمل للنفط غير التقليدي، مجلة القافلة، تصدر عن شركة أرامكو السعودية، العدد 3، المجلد 61، 2012.
- 25 - عصام الجلبي، مستقبل الثورة النفطية في العراق، وقائع ندوة مستقبل الثروة النفطية في ظل قانون النفط والغاز الجديد، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007.
- 26 - عصام محمد عبد الرضا، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (8)، المجلد 24، 2016.
- 27 - علي خضير مرزا، الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013.
- 28 - الغنجة هشام داود، ثروة الغاز والنفط الصخريين: بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات البيئية - حالة الولايات المتحدة الامريكية، مجلة السياسة العالمية، تصدر عن جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائرية، العدد 51، 2017.
- 29 - فاطمة خميس الحملاوي، سوق النفط وجائحة كورونا الاثار المرتقبة والفرص المتاحة للاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، سلسلة أوراق الازمة، العدد 8، 2020.

- 30 - فوزي القرشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، العدد 3، السنة الرابعة، 1978.
- 31 - كنعان حمه غريب عبد الله، اثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، 2017.
- 32 - ماجد عبد الله، النفط والعولمة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (4)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 2000.
- 33 - مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 15، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- 34 - مايع شبيب الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008.
- 35 - محمد صالح سلمان، دراسة تحليلية لصدّات اسعار النفط الخام في السوق العالمية، الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 104، المجلد 24، جامعة بغداد، 2018.
- 36 - محمد صالح و الهادي، عبد الحميد عبد، دراسة تحليلية لصدّات اسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 104، المجلد 24، جامعة بغداد، 2017.
- 37 - محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 65، 2010.
- 38 - محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ندوة النفط العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، المنعقدة في بغداد عام 1976.
- 39 - مظهر محمد صالح، الربيع النفطي والاستبداد الشرقي، بحث في اجتماعات الاقتصاد السياسي في العراق، 2016.
- 40 - ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.

- 41 - يحيى حمود حسين البوعلي، دور الموارد الهيدروكاربونية غير التقليدية في سوق النفط والغاز الدولية وأثرها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد الخليجي، تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة، المجلد 32، العدد 27، 2016.
- 42 - يوسف علي عبد الحميد، ميثم عبد الاسدي، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للأقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 30، المجلد 10، 2014.

رابعاً: التقارير

- 1 - الإسكوا: التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- 2 - الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011.
- 3 - البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
- 4 - التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019.
- 5 - شركة النفط البريطانية BP (WWW.BP.COM).
- 6 - صندوق النقد العربي، النشرات الإحصائية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للمدة (2005 - 2019).
- 7 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية (يناير 2021)، الكويت، 2020.
- 8 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية (يناير 2021)، الكويت، 2020.
- 9 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثين، الكويت، 2004.
- 10 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي خلال المدة (2000 - 2019)، الكويت، 2019.

- 11 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي للمدة (2003 - 2008)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متفرقة.
- 12 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والاربعون، الكويت، 2019.
- 13 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي خلال المدة (2014 - 2019)، الكويت، 2020.
- 14 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للمدة (2005 - 2019).
- 15 - وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

خامساً: شبكة الانترنت

- 1 - تعتبر هذه الدول من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك، حيث عقد المؤتمر التأسيسي في بغداد من (10 - 14 / 9 / 1960)، وحالياً تضم المنظمة ما مجموعه (13) دولة عضو. المصدر من الموقع الالكتروني لمنظمة أوبك الاتي: https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm
- 2 - جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين واثربهما على اسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 14. <http://www.amf.org.ae/ar>
- 3 - غسان ابراهيم، الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، <http://www.parliament.gov.sy/sdo8/msf/1431>

سادساً: المصادر والمراجع الاجنبية

- 1 - "OPEC Agrees to Cut Production in Drive to End Record Glut". Bloomberg News. 30 November 2016. Archived from the original on 1 December 2016. Retrieved 30 November 2016.
- 2 - "OPEC Revenues Fact Sheet". US Energy Information Administration. 15 May 2017. Archived from the original on 22 December 2015. Retrieved 28 May 2017.

- 3 - "OPEC to extend production cuts throughout 2018". Archived from the original on 24 December 2018. Retrieved 23 December 2018.
- 4 - "OPEC, allies agree to deepen oil output cuts". Reuters. 5 December 2019. Archived from the original on 5 December 2019. Retrieved 5 December 2019.
- 5 - "14th Meeting of the OPEC Conference". OPEC (Press release). 10 September 2008. Archived from the original on 22 December 2015. Retrieved 16 December 2015.
- 6 - A. Lovins, Clean energy and rare earths: Why not to worry, Bulletin of the Atomic Scientists. (2017). <https://www.thebulletin.org/clean-energy-and-rare-earth-why-not-worry10785> (accessed July 17, 2018).
- 7 - A. Månberger, B. Stenqvist, Global metal flows in the renewable energy transition: exploring the effects of substitutes, technological mix and development, Energy Policy (119), 2018.
- 8 - Abdallah Fayyad and Kevin Daly, The impact of oil price shocks on stock market returns: comparing GCC countries with the UK and USA, Emerging markets Review, University of western Sydney, 2011.
- 9 - Abdelkader Sid Ahmed, L'opéc passé présent et perspective, Opu, 1980.
- 10 - Adam R. Brandt, Energy and Resources Group, university of California, Berkeley, June 26, 2018.
- 11 - Adam Smith the wealth of nation, penguin books, first printing, 1985.
- 12 - Alan Gelb, Economic Diversification In Resource Rich Countries, Center for Global Development, lecture on Natural Resources, finance, and development: Confronting Old and New Challenges, 2010.
- 13 - Aleksi Rantanen and lauri stevens, peak oil, A study oh the phenomenon and possible effects and a Her natives in finland, Bachelors thesis, Turku university of Applied sciences, 2012.
- 14 - Al-Naimi, Ali. Out of the Desert. Great Britain: Portfolio Penguin. 2016.
- 15 - Al-Naimi, Ali. Out of the Desert. Great Britain: Portfolio Penguin. 2016.
- 16 - Andrew Kirkpatrick, after the resource curse: the unexplored possibility

- of the post- rentier state, international studies perspectives, christopher new port university, January, 2017.
- 17 - Aven, Petr; Nazarov, Vladimir; Lazaryan, Samvel (17 May 2016). "Twilight of the Petrostate". *The National Interest*. Archived from the original on 22 May 2016. Retrieved 2 June 2016.
 - 18 - B p statistical review world energy, 2017.
 - 19 - Bassam fattouh, *The Drivers of oil price: The usefulness and limitations of nonstructural model, The demand – supply framework and informal Approaches*, Oxford institute for energy studies, 2007.
 - 20 - Bazily czyzewski and Jan Polcyn, *political rent of european farmers in the sustainable development paradigm, International, national and regional perspective*, University of Economics and Business, Warsaw, September, 2016
 - 21 - Blas, Javier (20 October 2016). "The World's Biggest Oil Kingdom Reverses Course". *Bloomberg News*. Archived from the original on 6 April 2017. Retrieved 10 March 2017.
 - 22 - Bouchaour & Al-Zeaud, Hussein Ali, Cherifa, *Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic, International Journal of Business and Management*", Published by Canadian Center of Science and Education ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119, Vol. 7, No.18, 2012.
 - 23 - Briantowle , *the future oil and Hubbert's peak oil theory*, 2014.
 - 24 - *British Economics and Trade Union politics 1973–1974*". *The National Archives (UK)*. January 2005. Archived from the original on 9 June 2007. Retrieved 29 December 2015.
 - 25 - Bromley, Simon. *American power and the prospects for international order*. Polity, 2008.
 - 26 - C.C. Pavel, R. Lacal-Arántegui, A. Marmier, D. Schüler, E. Tzimas, M. Buchert, W. Jenseit, D. Blagoeva, *Substitution strategies for reducing the use of rare earths in wind turbines, Resources Policy* 52 (2017) 349–357, <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2017>.

- 27 - Cassedy, Edward S., & Grossman, Peter Z., Introduction to Energy: Resources, Technology, & Society, 2nd Edition, Cambridge University Press, 1998.
- 28 - Charles D. Kolstad, Hotelling rents in Hotelling space: Exhaustible resources rent with product differentiation Illinois urbana- champaign, February, 1990.
- 29 - Christoph Neuman, mathias Erlei, price formation of Exhaustible resources An Experimental Investigation of the Hotelling Rule, October, 2014.
- 30 - Chuanguo Zhang and Xiaohuatu, The effect of global oil price shocks on china's metal markets, Energy economics, 2016.
- 31 - Construction of Ignorance, Scientia Canadensis, Volume 3, Number 1, 2019.
- 32 - Csaba Deák, Rent theory and the price of urban land Spatial organization in a capitalist economy, King's College, March, 1985.
- 33 - David L. Green, Running out of and into oil: Analyzing Global oil depletion and transition through 2050, national transportation research center, university of Tennessee, knoxvilled, October, 2009.
- 34 - David Ricardo, On the principles of political Economy and Taxation, London: John Murray Dent and Sons Ltd, Everyman's Library, 1962.
- 35 - December 2011, center for Global Development www. Cgder.org,p2.
- 36 - Denning, Liam (18 May 2016). "It's Saudi Arabia's World. Big Oil Just Lives In It". Bloomberg News. Archived from the original on 3 February 2017. Retrieved 10 March 2017.
- 37 - Devarajan, shantayanan, et al, Direct Redistribution, Taxation, and accountability in oil – Rich economies: A proposal, working paper 281,
- 38 - Dorgan, George, Shale Oil and Oil Sands Break-Evens Prices, 2015, Published on:
- 39 - E. Gholz, Rare earth elements and national security, Council on Foreign Relations, New York, NY, 2014. <http://www.jstor.org/stable/resrep00311> (accessed April 9, 2018).

- 40 - Eda Kranakis, Peak Oil Theory in Canada's Globe and Mail: A Case Study of the
- 41 - El-Gamal, Mahmoud A& Jaffe Amy Myers (2010) Oil, Dollars, Debt and Crises The Global Curse of Black Gold , Cambridge , New York , 2010.
- 42 - El-Gamal, Mahmoud A& JaffeAmy Myers," Oil, Dollars, Debt , and Crises The Global Curse of Black Gold" , Cambridge , NewYork , 2010.
- 43 - Emilie Rutledge, oil rent, the rentier state / Resources curse Narrative and the GCC countries, College of Business and economics, UAE university, AL Ain, 2017.
- 44 - Emilie Rutledge, The Rentier State/Resource Curse Narrative and the State of the Arabian Gulf, United Arab Emirates University, October 2014.
- 45 - Energy Crisis (1970s). The History Channel. 2010. Archived from the original on 24 June 2016. Retrieved 25 December 2015.
- 46 - Enrique Palazuelos, Rentier oil economies and development: Dynamics and varieties, Department of Applied Economics, Faculty of Economic Sciences, Complutense University of Madrid, The Extractive Industries and Society, Spain, 2015.
- 47 - EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development, Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Boon for a period to 16 -17 May 2006.
- 48 - Ewins, Tristan. "The end of oil: The decline of the petroleum economy and the rise of a new energy order [Book Review]." 2004.
- 49 - Export – import bank of India, oil price and international trade in petroleum crude and products an Indian perspective, 2018.
- 50 - F. E Bank, oil now and later opec Bulletin, vol. xx III, no. 2. Vienna, February, 2010.
- 51 - Fabian Balardini, Demand and Market-Value in Marx's Theory of Rent, Borough of Manhattan Community College, Cuny, number 24, June 2013.

- 52 - Frederic Reynes and others, How does economic theory explain the Hubbert peak oil model, Institute for Environmental studies, Amsterdam university, 2005
- 53 - Gaidar, Yegor. "The Soviet collapse: grain and oil." American enterprise institute for public policy research 9 2007.
- 54 - Global economic prospects, A world Bank Group, 2015.
- 55 - H. mahdavy, patterns and problems of Economics Development In rentier state: The case of Iran. in A. cook, studies in The Economic History of the middle East, London , oxford u. p 1970.
- 56 - Hamilton, J. D, Historical Oil Shocks, Working Paper UCSD, 2011.
- 57 - Harold Hotelling ,The Economics of Exhaustible Resources, chicago journal, Vol. 39, No. 2, 2016.
- 58 - Hazam Bablawy, The rentier state in Arab world, Arab studies Quarterly, pluto journals, No 4, 2014.
- 59 - Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, The rentier state, Istituto Affari internazion ali croom, Bogazici university, 1987.
- 60 - Hazem Beblawi, The Rentier state in the Arab world, Arab studies Quarterly, pluto journals, No 4, 2014.
- 61 - Heinz D Kurz and Neri Salvadori, On The Theory Of Exhaustible Resources: Ricardo vs. Hotelling , Osaka University, Japan, September 2009.
- 62 - Helmut Lütkepohl, Introduction to Multiple Time Series Analysism, Springer-Verlag Berlin Heidelberg GmbH, 1991.
- 63 - Horton, Sarah (October 2000). "The 1973 Oil Crisis" (PDF). Pennsylvania Envirothon. Archived (PDF) from the original on 11 July 2012. Retrieved16 February 2013.
- 64 - Hossein Mahdavy, "The patterns and problems of economic development in rentier states: the case of Iran" in studies in the exonomic history of the middle East, ed. M Cook (London: Oxford university press, 1970.
- 65 - <https://snbchf.com/markets/oil/shale-oil-oil-sands/>
- 66 - https://www.hcss.nl/sites/default/files/files/reports/The_Geopolitics_of_Mineral_Resources_for_Renewable_Energy_Technologies.pdf

- 67 - Hughes, B., Overcoming Shale Oil Processing Challenges, Baker Incorporated Ltd, 2013.
- 68 - Hume, Neil (28 September 2016). "OPEC agrees on need for output cut". The Financial Times. Archived from the original on 28 September 2016. Retrieved 28 September 2016.
- 69 - Ibrahim A. Elbadawi, Oil, Economic Diversification and Development in The Arab world, Dubai Economic Policy and Research Institute and Center for Global Development, USA ,nova 2009.
- 70 - J. Drexhage, D. La Porta, K. Hund, M. McCormick, J. Ningthoujam, The Growing Role of Minerals and Metals for a Low Carbon Future, World Bank, Washington, DC, 2017.
- 71 - J.A. Alic, D. Sarewitz, Rethinking innovation for decarbonizing energy systems, Energy Res. Social Sci. (21) ,2016.
- 72 - J.D. Wilson, Whatever happened to the rare earths weapon? Critical materials and international security in Asia, Asian Security 14 (3) (2017).
- 73 - James A. Robinson and others, Political foundations of the resource curse, Department of Economics, Harvard University, Journal of Development Economics, January 2006.
- 74 - James D.Hamilton, Historical Oil Shocks, Department of Economics, University of California , SanDiego , February 1, 2011.
- 75 - James L.Sweeney: economic theory of deplorable resources, an international, Stanford university, To appear as chapter 17 in Hand book of natural resource and energy economics, volume 3, 1992.
- 76 - Jay Agne and Michael oristaglio, development of Hubert's peak oil theory and analysis of its continued validity for u.s. crude oil production, department of Geology and Geophysics, yale university, 5 May, 2017.
- 77 - Jean –francois mercure, Pablo salas, on the global economic potentials and marginal cost of non –renewable resources and the price of energy commodities, Cambridge center for climate change mitigation , department og land economy , university of Cambridge , 17 july , 2018.

- 78 - Jeffery D. Sachs and Andrew M, warner, natural resources abundance and economic growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development , Harvard university, November , 1997.
- 79 - Jeffery D. Sachs and Andrew M, warner, natural resources abundance and economic growth, national bureau of economic research working papers, 1995.
- 80 - Jeffrey D. sachs and anderw M. Warner, Natural resources abundance and economic growth, Central for international development and Harvard institute for international development, Harvard university, November 1997.
- 81 - Jessie Alethea Morit, slick operators: revising rentier stste theory for the modern Arab state of the gulf, doctorate thesis, the Australian national university, August, 2016.
- 82 - JM.Hartwick, Intergenerational equity and the investing of rents from exhaustible resources, American Economic Review, 1977.
- 83 - Johenson Chun-sing cheung, Rentier welfare state in hydrocarbon-based economied: Brunci Darussalam and Islamic Republic of Iran in comparative context, journal of Asian public policy, january, 2016.
- 84 - John A. Duvall, peak oil and transition: the making of a Decumentary video, department of communication and media studies, Dominican university of California, doctoral thesis, California institute of integral studies, 2013.
- 85 - John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Iimplications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015.
- 86 - John R. Boyee, prediction and inference in the Hubbert – Deffeyes peak oil model, Department of economics, Galgary university, july 2012.
- 87 - Jonathan T. Isham and Michael Woolcock, The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth, Center for Social Entrepreneurship at Middlebury College, February 2005.

- 88 - Jowsey, Ernest, A new basis for the economic Theory of natural resources, Doctoral thesis, Sheffield Hallam university, united kingdom, 2003.
- 89 - Justin Ritchie and Hadi Dowlatabadi. Evaluation the learning by doing theory of long-run oil, gas, and coal economics, Washington, may, 2017.
- 90 - K E mneth S. Deffeys, Hubbert peak, the impending world oil shortage, third printing, United kingdom, 2009.
- 91 - K. Smith Stegen, Heavy rare earths, permanent magnets, and renewable energies: an imminent crisis, Energy Policy 79 (2015) 1–8, <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2014>.
- 92 - Khalid R. Alkhater, The Rentier Predatory State Hypothesis: An Empirical Explanation of the Resource Curse, Qatar Central Bank, October, 2010.
- 93 - Lars-Erik Borge and others, Local natural resource curse, Journal of Public Economics, Department of Economics, Norwegian University of Science and Technology, September, 2015.
- 94 - Laura E. Armev, Robert M. McNab, Expenditure Decentralization and Natural Resources, Management Institute Department of Economics, Dominion University, 2018.
- 95 - M. De Ridder, The geopolitics of mineral resources for renewable energy technologies.
- 96 - M. Goggin, Fact check: wind turbines built with the same materials used by conventional energy. 2016.
- 97 - Marcos Paulo Belancon, Hubbert's theory and photovoltaics: The nonsense race of breaking energy- conversion records, federal university, Baran , Brazil, April 17, 2018.
- 98 - Masters, Michael W. "Testimony before the committee on homeland security and governmental affairs." US Senate, Washington, May 20. 2008.
- 99 - Maugeri, Leonardo. The age of oil: the mythology, history, and future of the world's most controversial resource. Greenwood Publishing Group, 2006.

- 100 - Maurice Durousset , Le Marché du Pétrole , Edition Ellips 1999.
- 101 - Mehdi Namazi and Emran mohamadi, natural resource dependence and economic growth: ATopsis/DEA analysis of innovation efficiency, resources policy, 2018.
- 102 - Michio Hatanaka, Time-Series-Based Econometrics Unit Roots and Co-Integrations, Oxford, 2003.
- 103 - Mohamed jibran shahzad, Application of Hubbert peak theory to stimulate biogas production, International journal of Renewable energy research, no1, 2015.
- 104 - Monthly Energy Review” (PDF). US Energy Information Administration. 25 May 2017
- 105 - Mouawad, Jad (3 March 2008). “Oil Prices Pass Record Set in ‘80s, but Then Recede”. The New York Times. Archived from the original on 7 March 2017. Retrieved 11 February 2017
- 106 - Muhammed Bilal Tahir and Amber Batool, covid-19: healthy environmental impact for public safety and menaces oil market, scienc of the total environment journal, vol 4, no 14, 2020
- 107 - N. Greenwood, A. Shaw, Chemistry of the Elements, Butterworth-Heinemann, New York, NY, 1997.
- 108 - Naazneen H. Barma, The rentier state at work: comparative Experiences of the resource curse in East Asia and the pacific, 2018.
- 109 - Neil H. Jacoby , Multinational oil , Macmillan publishing , New York , 1974
- 110 - Oil Shock: The role of OPEC”. Socialism Today (51). October 2000. Archivedfrom the original on 16 February 2015. Retrieved 30 November 2014.
- 111 - OPEC, Annual Statistical Bulletin, several issues, www.opec.org.
- 112 - OPEC. OPEC monthly oil market report. OPEC bulletin 4-5. 2020.
- 113 - Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Statute, 2012.
- 114 - Owen, Nick A., Oliver R. Inderwildi, and David A. King. “The status

- of conventional world oil reserves—Hype or cause for concern?.”
Energy policy 38.8. 2010.
- 115 - Patrick Criqui, *The peak oil: myth or impending doom*, Palgrave
McMillan, 2013
- 116 - R. Phadke, *Green energy futures: responsible mining on Minnesota’s
iron range*, Energy Res. Social Sci. 35 (2018).
- 117 - R.L. Moss, E. Tzimas, P. Willis, L. Tercero Espinoza, *Critical metals
in the path towards the decarbonisation of the EU energy sector* petten,
2013.
- 118 - Robert B. Barsky and Lutz Kilian , *Oil and the Macro economy Since
the 1970 s*, Journal of Economic Perspectives , Vol (18), No (4), 2004.
- 119 - Rolf Schwarz, *Reinter State and International Relations Theory*,
Institute of International Studies, Geneva, Pan-European Conference
on International Relations, Turin, September, 2007
- 120 - *Russia agrees with Saudi Arabia to extend OPEC+ oil output deal”*.
Reuters. 29 June 2019. Archived from the original on 1 July 2019.
Retrieved 1 July 2019.
- 121 - *Russia backs gradual, managed exit from oil cuts with OPEC”*. Reuters.
22 December 2017. Archived from the original on 26 December 2017.
Retrieved 25 December 2017.
- 122 - *Russian Energy Minister Says Oil Cuts to Start in January”*. Bloomberg
News. 11 December 2016. Archived from the original on 13 December
2016. Retrieved 12 December 2016.
- 123 - S. Ali, *Social and environmental impact of the rare earth industries*,
Resources 3 (2014).
- 124 - S. Ziemann, D.B. Müller, L. Schebek, M. Weil, *Modeling the potential
impact of lithium recycling from EV batteries on lithium demand: a
dynamic MFA approach*, Resources Conserv. Recycl. (133), 2018.
- 125 - Secretariat, *Energy Charter. “Putting a Price on Energy: International
Pricing Mechanisms for Oil and Gas (Brussels: Energy Charter
Secretariat Publication). 2007.*

- 126 - Seyed Ahmed Reza mir mohammadi koosh know, An Exploratory model to investigate the Dynamics of the world energy system: A Biophysical Economics perspective, Doctoral thesis Delft university of technology, August 2013.
- 127 - Siamack Shojai and Bernard S. Katz, The oil market in the 1980s A decade of decline, 1th Edition, library of congress, new york , 1992.
- 128 - Simon P. Burke and John Hunter, Modelling Non-Stationary Time Series, 2005.
- 129 - Spelght, James G., Shale Oil Production Processes, Gulf Professional Publishing, 2012.
- 130 - Stephen Calkins, The new merger guidelines and the Herfindahl-Hirschman Index, Calif. L. Rev. (71), 1983.
- 131 - Stephen F. Gudeman, Phy siocracy: A nature economics, university of Minnesota, Minneapolis, 11 January 1980.
- 132 - Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) poverty Eradication in Botsw ana, Sournal of African studies, Vol. (17)- (2003).
- 133 - Stephen p. Holland, modeling peak oil, university of north carolina Green sboro, November 22, 2006.
- 134 - Steve sorrel and others, An assessment of the evidence for a near – term peak in global oil production, UK energy research center, August, 2009.
- 135 - Takuji Fueki and others, Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market, monetary and economic department, may, 2018
- 136 - The diversification Strategy, Approved Policies and Mechanisms for its Achievement, The vision for Oman’s Economy-Oman: 2020, 2009, P1.From the website:www. Moneoman.gov.OM\pdf.
- 137 - Thomas A. pugel, International Economics, 15th Edition, Mc Graw– Hill, N Y, 2012.
- 138 - Timor– leste: the political economic of a rentier state, Department of Research, Analysis and Documentation, the Timor’s Institute for Reconstruction and Development, 2013.

- 139 - Tohn. E. Wagner, A measure of Economic Diversity: An Input- Output Approach, Research Economist, September 1993.
- 140 - Toth, Ferenc L., and Hans-Holger Rogner. "Oil and nuclear power: Past, present, and future." Energy Economics 28.1 (2006).
- 141 - Tuttle, Robert; Galal, Ola (10 May 2010). "Oil Ministers See Demand Rising". Bloomberg News. Archived from the original on 6 February 2016. Retrieved 14 January 2016.
- 142 - U. S. Energy Information Administration, Technically Recoverable Shale Oil & Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States, Independent Statistics & Analysis, June 2013.
- 143 - U. S. Energy Information Administration, Web Site: <https://www.eia.gov/>
- 144 - U. S. Energy Information Administration, World Shale Resource Assessments, 2015.
- 145 - U.S. Energy Information Administration (EIA), www.eia.gov.
- 146 - U.S.G.S. Rare earth elements—critical resources for high technology, 2002.
- 147 - Vialar Thierry, Handbook of Mathematics, 2017.
- 148 - Vince Sammut, David Ricardo and the classical theory of economic rent, Junior College, University of Malta, may, 2005.
- 149 - Waldman, Peter. "Saudi Arabia's Plan to Extend the Age of Oil." Bloomberg Markets. April 12. 2015.
- 150 - World Health Organization (WHO), Coronavirus disease 2019 (COVID-19): Situation Report – 94, 2020.
- 151 - www.opec.org.

الفهرس

5.....	الاهــــــــــــداء
7.....	مقدمة المؤلف
13.....	الفصل التمهيدي: المنظومة الفكرية للربيع والدولة الربعية
14	المطلب الأول: الربيع والدولة الربعية في الفكر الاقتصادي
14	أولاً: مفهوم الربيع
17	ثانياً: الربيع في منظور المدارس الفكرية
42	المطلب الثاني: الدولة الربعية وخصائصها
24	أولاً: مفهوم الدولة الربعية
33	ثانياً: خصائص الدولة الربعية
63	المطلب الثالث: المفاهيم المشتقة من الربيع
36	أولاً: العقلية الربعية
38	ثانياً: السلوك الربعي
41	ثالثاً: الثقافة الربعية
42	رابعاً: المجتمع الربعي

الفصل الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة

- 45..... للموارد الهيدروكربونية (الاحفورية)
- 46 أولاً: نظرية النضوب وفقاً لأفكار «لويس سسيل جراي»
- 47 ثانياً: نظرية النضوب عند هوتلنك (Hotelling Theory)
- 55 ثالثاً: نظرية ذروة هوبرت (Hubert peak theory)
- 62 رابعاً: نظرية نسبة الاحتياطي النفطي إلى الإنتاج (R-T)
- 65 خامساً: نظرية روجنر عام 1997 (LBE theory, Legal Business Entit)
- 67 سادساً: نظرية هارتويك (John M Hartwick)
- 69..... الفصل الثاني: دورات أسعار النفط وسياسة أوبك
- 70 أولاً: الصدمات السعرية في ظل سوق المنتجين 1973 - 2019
- 82 ثانياً: الصدمات السعرية في ظل سوق المستهلكين 1973 - 2019
- ثالثاً: دور أوبك في استقرار أسعار النفط الخام في السوق العالمية في ظل
- 88 أزمة جائحة كورونا عام 2020

الفصل الثالث: دور النفط الصخري الأمريكي

- 93..... في مزاحمة النفط التقليدي
- أولاً: احتياطيات النفط الصخري واتجاهات الانتاج الأمريكي منه خلال المدة
- 93 (2000-2020)
- 100 ثانياً: المحددات الكلفوية لإنتاج النفط الصخري مقارنة بأسعار النفط
- 106 ثالثاً: العلاقة بين اسعار النفط وتصاعد عرض النفط الصخري
- 115 رابعاً: دور الطاقة المتجددة في مزاحمة الطاقة الاحفورية

الفصل الرابع: جبرية التنوع الاقتصادي لدول النفط

- 137..... نماذج عربية مختارة
- 137 أولاً: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي
- 137 ثانياً: مفهوم التنوع الاقتصادي

- 141 ثالثاً: أهمية التنوع الاقتصادي ومؤشراته الرئيسة
149 رابعاً: محاولات التنوع الاقتصادي لدول نفطية مختارة للمدة (2005-2019)

الفصل الخامس: القياس الاقتصادي للعلاقة الحاكمة للريع

- 187..... النفطي والتنوع الاقتصادي في العراق
188 أولاً: توصيف النموذج القياسي
191 ثانياً: الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم
197 ثالثاً: دوال استجابة النبضة
199 رابعاً: قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات
211 خامساً: التقدير وفق نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR
212 سادساً: اختبارات التشخيص
217 سابعاً: دوال استجابة النبضة
227..... الخاتمة
231..... مصادر الكتاب